وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحمدانية / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

محاضرة في تاريخ العراق السياسي المعاصر

المرحلة الرابعة

الدكتور

محمد احمد خلف

اهمية العراق في السياسة البريطانية اواخر العهد العثماني

لم تكتفِ بريطانيا بتواجدها في الساحل الشرقي في بندر عباس في منطقة الخليج العربي بداية القرن السادس عشر ، بل توسعت عملياتها التجارية لتشمل الساحل الغربي للخليج العربي ، اذ اصبحت السفن الانجليزية ترسو بميناء البصرة ابتداء من ١٧٦٣ م ، اذ انشأت الشركة البريطانية مركز لتجارة البريطانيين واوضحت ان غايتها تجارية بحتة وليست استعمارية ، مما جعل الباب العالي يعترف بالامتيازات البريطانية في منطقة البصرة .

ان تزايد الاهتمام البريطاني بإيجاد موطئ قدم لهم في العراق لما فيه من ثروات كامنة بإمكانها التعويض عن موارد الهند ، ايضا اصبح العراق الطريق البري المهم الذي يربط بريطانيا بالهند ' .اصبح العراق في نهاية القرن الثامن عشر ميدان للتنافس الشديد بين الدول الاوروبية والدولة العثمانية وذلك حول السيطرة على مشروعات خطوط المواصلات العالمية لربط الشرق بالغرب عبر العراق ، اذ بدأت هذه المشروعات بخطوط البواخر وتبعتها مشروعات لمد خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، دخلت بريطانيا هذا الميدان اولا وحصلت على الاسبقية فيه ، اذ عملت الحكومة العثمانية على الحد من نشاط الخطوط البريطانية الا ان الفرمانات التي منحت للأنكليز للإبحار في انهار العراق كانت سلاحا قويا في وجه العثمانيين ،اذ منحتهم فرصا لاحتكار الملاحة البخارية والتجارية في دجلة .

كما تدخلت بريطانيا في تعيين الباشوات في بغداد عن طريق الوساطة لدى الباب العالي ، اذ كان سليمان باشا الكبير اول والي مملوكي تولى باشوية بغداد بأسناد من بريطانيا اذ وقف الى جانبه المستر لاتوش المقيم البريطاني في البصرة ، اذ قام المقيم بارسال اموال الى السفير البريطاني في الاستانة لغرض توزيعها على كبار المسؤولين بغية تعيين سليمان باشا لولاية بغداد .

حصل البريطانيون في عهد سليمان باشا على كثير من الامتيازات ، وادت حملة نابليون على مصر دور مهم في زيادة النفوذ البريطاني في العراق ،فقد اضحى البريطانيون في اعقاب حملة نابليون ١٧٩٨م بحاجة الى اتخاذ اجراءات مضادة للنشاط الفرنسي ،اذ ارسلوا عام ١٨٠٠م قوة من الجند على ضهر سفينة عسكرية عسكرت امام الممثلية البريطانية في بغداد ومع ان الحملة انسحبت عام ١٨٠١م الا ان السفينة ضلت راسية امام الممثلية البريطانية في بغداد ، ومع تزايد النفوذ البريطاني مع النمو المتزايد للتجارة البريطانية ادى الى ارتفاع شأن الوكيل البريطاني رتيش ، اذ اصبح نفوذه قويا الى حد خطير في عهد كل من عبد الله باشا وسعيد باشا .

عد حكم داوود باشا الذي خلف سعيد باشا في ولاية بغداد ذروة الصراع بين المماليك والنفوذ البريطاني الا ان هذا الصراع انتهى لصالح البريطانيين ، كان ريتش يحاول بكل الوسائل تشويه حكم داوود باشا وذلك لانه وجد فيه مايحد من نفوذه ومركزه في البلاد ، بعد وفاة ريتش خلفه في المنصب تايلر سنة ١٨٢١م ، في هذه الفترة تغيرت سياسة داوود باشا ازاء الانكليز بسبب الاحتياجات البريطانية .

المشاريع البريطانية لمسح انهار العراق

ظهرت المشاريع البريطانية التي كانت بريطانيا من خلالها تحاول ربط نهر العاصي بالفرات وربط الخليج العربي بنهر السند ، هذه المشروعات كانت هي التمهيد الاساسي لإرسال بعثات المسح النهري لمد خطوط البواخر بين الشرق والغرب عبر العراق ، دعم داوود باشا التوجه البريطاني في جعل العراق طريق للتجارة العالمية عن طريق الابحار في انهاره دجلة والفرات ، قام جيمس تيلر شقيق الوكيل السياسي البريطاني في البصرة بصعود نهر دجلة الى بغداد وقام كذلك بدراسة نهر الفرات اذ حصل على امتيازات تجارية من داوود باشا ،وهي الملاحة في دجلة

لمدة عشر سنوات وتزويد العراق بسلع معينة وخاصة العتاد الحربي الذي كان يطمح اليه داوود باشا .

- بعثات المسح النهري

١. بعثة جسني : كان الضابط البريطاني جسني قد عهد اليه بالقيام بالمسح والتحريات التمهيدية .

وقد انجز جسني مهمته في وادي الفرات بين ١٨٣٠-١٨٣١ ، وقد قدم تقريره الى البريطانيين اشار فيه ان هناك عقبات عديدة تعترض الملاحة التجارية في الفرات لكن الاعتبارات السياسية في مقدمتها تنامي النفوذ الروسي وظهور خطر محمد علي جعلت بريطانيا تتحمس لمشروع الملاحة في الفرات حيث اوضحوا ان الفرات لا يقل اهمية عن طريق مصر اذ انه اقصر من طريق مصر ويضمن لرعايا بريطانيا خط مواصلات مباشر وسريع بين الهند وبريطانيا .

- شركة بيت لينج (ليتش)

تأسست هذه الشركة عام ١٨٦٠م اسسها هنري بلوس لينش الذي خلف جسني في قيادة الباخرة في الفرات ، وقام بمسح نهر دجلة ،مارس لينش العمل التجاري استنادا الى فرمان اصدره الباب العالي بناء على طلب الحكومة البريطانية فكان هذا الفرمان وصية موجهة الى جميع حكام العراق ان لا يعرقلوا قيام البريطانيين بالاستطلاع والملاحة ، اذ اتسع نطاق عمل الشركة وتعاظمت اهميتها في الربع الاخير من القرن التاسع عشر فأصطدمت بمنافسة محلية وذلك بسبب تعاظم النفوذ البريطاني وتشعبه

- خطوط سكك الحديد والتلغراف

في ستينيات القرن التاسع عشر بدأ البريطانيون يتطلعون الى مد نفوذهم وسيطرتهم على الفاو بسبب موقعها الجغرافي اذ بدأت الدبلوماسية البريطانية بتركيز نفوذها في منطقة الفاو التي كانت تعد

الموقع الاستراتيجي لحماية شط العرب من اي نفوذ اجنبي ولمراقبة تحركات السلطات العثمانية ، اذ بادرت حكومة الهند الى مفاتحة الدولتين العثمانية والفارسية لمد اسلاك تلغراف عبر اراضيها وذلك لتسهيل الاتصالات البرقية بين دولتيهما والعالم الخارجي ، اذ كان غرض حكومة الهند ضمان الاتصال السريع بين الهند وبريطانيا وذلك لمواجهة التغلغل الاقتصادي والسياسي الاوروبي في المنطقة الذي بات يهدد مصالح بريطانيا خاصة بعد المباشرة بتنفيذ مشروع قناة السويس من قبل المهندسين الفرنسيين ، اضافة الى تزايد النفوذ الروسي في بلاد فارس وحصول روسيا على امتيازات تجارية وخوف بريطانيا من امتداد هذا النفوذ الى منطقة الخليج العربي ، ومن هنا جاءت حاجة بريطانيا الى انشاء دائرة تلغراف في الفاو بهدف ربط دوائرها الرسمية مع مستعمراتها في الهند اضافة الى الحفاظ على المنطقة من تدخل اي جهة اخرى ، ففي عام ١٨٦٢م عهدت الى الرائد باتريك ستيورات ادارة عمليات البرق الهندية الاوروبية وبهذا كان اول مدير مسؤول عن دائرة البرق الهندي ، اذ قام بدراسة لمد اسلاك التلغراف من الهند الى الفاو ثم برا خلال العراق الى البحر المتوسط قام بمسح كامل للمنطقة ،ورفع توصياته الى وزير الدولة في الهند موضحا فيها امكانية مد خطوط التلغراف الى الفاو التي فضلها على الكويت وقام الملازم ستيف عام ١٨٦٣م بعملية مسح من جاسك الى الفاو ،وتم الاستعداد في العام نفسه لمد حزمة من الاسلاك الى الفاو ، وقد افتتح الاتصال البرقي بين الفاو والهند عام ١٨٦٤م .

وقعت اتفاقية بين الحكومة البريطانية والعثمانية في ٣ ايلول ١٨٦٤م نصت على:-

١. السماح لحكومة الهند تأسيس دائرة تلغراف في الفاو ويدير المحطة عدد من الموظفين البريطانيين لايزيد عددهم على خمسين .
٢. مد كابل تحت المياه من الهند البريطانية الى الفاو ومار ببوشهر .
٣. مد خط برق فوق الارض من بغداد يتصل بكابل ارضي عند الفاو .

٤. اقامة موظفي دائرة التلغراف البريطاني ببناية ملاحقة لبناية دائرة التلغراف العثماني لتسهيل تبادل البرقيات المستلمة من موظفي كل منهما عبر نافذة بين البنايتين على ان يشترك الاثنان في نفقات البناية .

ورغم ذلك لم تستطع الحكومة البريطانية فتح مكتب بريد مستقل في الفاو عن مكتب دائرة التلغراف اصبح الفاو ميناء لرسو سفن البريد من عام ١٨٦٧م ، اذ كانت الحقائب ترسل من مكاتب كراتشي وبوشهر والبصرة الى محطة التلغراف البريطانية في الفاو اذ تقوم هذه بتسليمها الى بواخر البريد .

- مشروع سكة حديد الفرات

ساهمت الاوضاع السياسية في وسط اسيا وشرقها الاوسط في تنمية الرغبة الانكليزية لمد خطوط سكك حديدية عبر العراق ويرجع التفكير في مشروعات السكك الحديدية عبر العراق الى عام ١٨٤٠م ،اذ كانت ظروف التنافس التجاري الانجليزي الروسي تدعوا الى انشاء خط مواصلات سريع ومباشر عبر العراق الى الهند للتغلب على نجاح السلع الروسية ،اذ اعزى جسني حكومته بأن زراعة القطن في الموصل ستنتشر بسرعة في اعقاب تنفيذ هذا المشروع الى جانب القمح والصوف والشعير التي كانت ذات اهمية للصناعة والتجارة البريطانية .

---

١. عبد القادر بن شرقي وعلي العبيدي، الثغرة الاستعمارية البريطانية لمنطقة الخليج العربي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢١
٢. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨ .
٣. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا.
٤. ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨ .
٥. محمد سهيل طقوش ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر .

٦. زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ .

٧. صالح خضر محمد ، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤ .

العراق خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ -١٩١٨

يقع العراق على الخليج العربي الذي يعد جزءأ مهما من طريق الهند البري والذي يعد طريق مهم لمواصلات الامبراطورية البريطانية ،وان هذا الموقع قد اكسب العراق اهمية استراتيجية كانت من اهم العوامل التي ساعدت البريطانيين على احتلاله ، شهد العراق خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) صراعا بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا ، اذ كان العراق جزءا من الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، وكان للحرب تأثيرات كبيرة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة .

قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى كان العراق يتكون من ثلاث ولايات عثمانية رئيسية : بغداد البصرة والموصل . وكانت الدولة العثمانية تسيطر على العراق منذ القرن السادس عشر ، لكنها واجهت تحديات داخلية وخارجية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

مع اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا والنمسا –المجر ، بينما كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا في الجانب الاخر ، ونظرا للاهمية الاستراتيجية للعراق وخصوصا موقعه وموارده اصبح مسرحا مهما للصراع العسكري . وفي مطلع القرن العشرين ازدادت تلك الاهمية الاستراتيجية للعراق نتيجة لأكتشاف النفط في عبادان – ايران المجاورة للعراق ، فأن المصالح الاقتصادية البريطانية التي تركزت على شراء المواد الاولية الرخيصة من صوف وجلود وعرق سوس وخيول ،عملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأس مال الاجنبي .

في عام ١٩١١ اناطت حكومة الهند البريطانية الاحتلال المباشر للعراق الى لجنة رباعية تألفت من :

١. الادميرال سليد قائد البحرية العام .
٢. برسي ليك رئيس الاركان العامة في الهند .
٣. هنري مكماهون سكرتير الشؤون الخارجية في الهند .

٤. برسي كوكس المقيم البريطاني السياسي في الخليج العربي .

قدمت اللجنة تقريرها في ١٥ كانون الاول ١٩١٢ واوصت بإحتلال الفاو والبصرة تعزيزا لمكانة بريطانيا في الخليج العربي .

بعد ذلك بدأ القناصل البريطانيين في (بغداد والموصل والبصرة) بجمع المعلومات اللازمة للاعمال العسكرية عن الجيوش العثمانية واعدادها وتجهيزاتها ،فضلا عن وضع خرائط لسير العمليات العسكرية .

اذ اعدت الحكومة البريطانية الحملة الاولى الى العراق بقيادة الجنرال (دلامين) ،وسميت الحملة ((D)) الحرف الاول من اسم القائد ، ففي ٦ تشرين ١٩١٤ نزلت القوات البريطانية قرب شط العرب .

الاحداث العسكرية في العراق :

١. الحملة البريطانية على البصرة : بدأت القوات البريطانية عملياتها في نوفمبر ١٩١٤ بهجوم على البصرة ، بهدف السيطرة على منابع النفط وحماية مصالحها في الخليج العربي ، اذ اصدر السير برسي كوكس الضابط السياسي البريطاني بيانا زعم فيه ان حكومته قد اجبرت على الحرب لموقف المعادي العثماني ،وان لا عداء لها مع العرب شرط الا يحموا الجنود العثمانيين ولا يحملوا السلاح في تجوالهم، وبذلك نزلت القوات البريطانية في الفاو جنوب العراق يوم (٦ تشرين الثاني ١٩١٤) ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيين على الانسحاب ، اذ تمكنت بريطانيا من احتلال البصرة بسهولة يوم (٢٢ تشرين الثاني) نظرا لضعف الدفاعات العثمانية .اذ شجع احتلال ولاية البصرة والانهيار السريع للمقاومة العثمانية القادة العسكريين البريطانيين على التقدم نحو بغداد ، اما القوات العثمانية فقد عمدوا على تجميع قواتهم المندحرة وشكلوا لجنة لتحصين بغداد والدفاع عنها.

بالمقابل اقامت بريطانيا المعسكرات في البصرة وتم مطاردة القوات العثمانية المنسحبة بإتجاه القرنة واحتلتها في (٩ كانون الاول ١٩١٤) ، واستمرت تقدمها نحو الشعيبة ،واتجهت قوة بريطانية نهرية وبرية في دجلة الى العمارة فاحتلتها في (٢ حزيران ١٩١٥) ، واحتلت العمارة (٢٥ تموز) بعد معارك دامية ، وهكذا تمكن البريطانيين من السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية .[1]

٢. معركة الكوت وحصارها (١٩١٥-١٩١٦) : حدثت خلال الحرب العالمية الاولى بين القوات البريطانية والقوات العثمانية في مدينة الكوت .ففي عام ١٩١٥تقدمت القوات البريطانية بقيادة الجنرال تشارلز طاوزند نحو بغداد ، لكنها تعرضت لهزيمة في معركة سلمان باك (٢٢-٢٣ نوفمبر ١٩١٥)،واجبرت على التراجع الى الكوت ، وبذلك حاصرت القوات العثمانية بقيادة نور الدين باشا ثم خليل باشا الجيش البريطاني في الكوت اعتبارا من ٧ كانون الاول ١٩١٥ ،واستمر الحصار حوالي ١٤٧ يوما (٥ اشهر)، وكانت الظروف داخله قاسية جدا اذ نفذت الامدادات الغذائية والطبية ، وفي(٢٩ نيسان١٩١٦)،اضطر الجنرال طاوزند للاستسلام للقوات العثمانية ، وكان ذلك من اكبر الهزائم البريطانية في الحرب العالمية الاولى ،اذ وقع حوالي ١٣٠٠٠ جندي بريطاني وهندي في الاسر .وحدثت اول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت في ٢٧ ايلول ١٩١٥ استمرت ٢٠ ساعة انتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين الى المدائن جنوب بغداد.

٣. الاستيلاء على بغداد ١٩١٧ : لم يستثمر العثمانيين الهزيمة البريطانية وبدل ان يتقدموا للقضاء على القوات البريطانية عملوا على ارسال قواتهم الى ايران ،الامر الذي مكن البريطانيين من تعزيز قواتهم اذ شنت بريطانيا هجوما جديدا بقيادة الجنرال ستانلي مود ،وحدثت معارك طاحنة بين الطرفين ،ففي (١١ اذار ١٩١٧) تمكن البريطانيون من دخول بغداد بعد انسحاب القوات العثمانية الى المدائن ،مما اعطى بريطانيا سيطرة استراتيجية على العراق .

٤- احتلال الموصل ١٩١٨: في اواخر الحرب ركز البريطانيون جهودهم على شمال العراق ، فأحتلوا سامراء في ٢٢ نيسان ،والرمادي في ٢٩ ايلول ،وتكريت في ٦ تشرين الثاني ١٩١٧، وبقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرقاط حتى اواخر تشرين الاول ١٩١٨ ،رغم ان الحرب انتهت رسميا في تشرين الثاني ١٩١٨ استولت بريطانيا على الموصل بعد ذلك بوقت قصير ،بعد عقد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨، التي طلب بموجبها قائد القوات البريطانية الجنرال مارشال من علي احسان باشا قائد القوات العثمانية في الموصل مغادرة المدينة ، وجرت مفاوضات بين الجانبين وافق فيها العثمانيون على الجلاء من المدينة فدخلتها القوات البريطانية في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨.

اوضاع العراق خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ :

اثرت الحرب سلبا على الاقتصاد العراقي واستغلت ثرواته لاحتياجات المحاربين وقاموا بفتح طرق جديدة من اجل تسهيل سير الالة الحربية على حساب اراضي العراقيين ، وقاموا بالاستيلاء على بيوت المواطنين لاسكان جيوشهم فحولت بريطانيا (٧٠٠) دار للمواطنين الى سكن لجنودها

وفرضت السلطات البريطانية اعمال السخرة على المواطنين والبطش بكل شخص يقاوم ،اذ جبرت ١٠٠٠ شخص للخدمة العسكرية ، و ٤٠ الف رجل للاعمال السخرة و٥٠ الف كانوا يعملون في نقل المعدات الحربية . وبذلك حدثت اضرار فادحة بالثروة الوطنية ، لاسيما بعد اقامة السلطات البريطانية السدود على نهر دجلة في العمارة وسوق الشيوخ لرفع مستوى نهر دجلة من اجل سير السفن الهندية المحملة بالمؤن للقوات العسكرية ،مما ادى الى احتكار المياه عند مزارع الرز في تلك المناطق .

مما زاد الوضع تعقيدا الضرائب والغرامات والمصادرة التي فرضتها الجيوش المتحاربة ، اذ فرض الاتراك استبدال العملات الذهبية بعملات ورقية مما ادى الى خفض قيمتها ومنع الاستيراد من المناطق التي شكلها الانكليز.

كذلك توقفت تجارة الصمغ وعرق السوس وتوقفت تربية الماعز في الفرات ودجلة وتوقف تصدير الفرو الى ماوراء النهر ، ادت مشاكل النسيج الى تدهور زراعة القطن وحدثت ازمة حادة بسبب هجرة الفلاحين واستخدام السخرة الامر الذي انخفاض مساحات شاسعة من الاراضي المزروعة.

تأثير الحرب العالمية الاولى على العراق ١٩١٤-١٩١٨ :

١. الاحتلال البريطاني للعراق وانهاء الحكم العثماني .
٢. مع الاحتلال البريطاني ،بدأ العراق يشهد تغييرات اقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط الذي اصبح عاملا رئيسيا في سياسات البلاد.
٣. تحول العراق الى سوق بريطانية اذ اصبحت السوق العراقية معتمدة على الاستيراد من بريطانيا ،مما ادى الى تراجع الصناعات المحلية .
٤. التغييرات الاجتماعية ،اذ ادت الحرب الى تغييرات في بنية المجتمع العراقي ،حيث زادت الهجرة من الارياف الى المدن بسبب تدهور الزراعة ،مما ادى الى توسع المناطق الحضرية وظهور مشكلات اجتماعية مثل الفقر والبطالة .
٥. بدأ العراقيون يدركون اهمية الاستقلال والتحرر من الاستعمار مما عزز الحركات القومية .

.....

المصادر:

١. محمد حمدي الجعفري ،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع
٢. شكري محمود نديم ،حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨.
٣. جلال كاظم محسن ،فرح باسم ابراهيم ،تاريخ العراق المعاصر .

٤. ايناس سعدي عبدالله ، تاريخ العراق الحديث١٢٥٨-١٩١٨.

٥. جبران اسكندر رفيق ،تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٤٥.

التطورات السياسية في العراق في ظل الحكم البريطاني المباشر

(١٩١٨ – ١٩٢٠)

بعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية بالسيطرة على الموصل في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٨ خضع العراق للإدارة البريطانية التي قامت على اسس يمكن تلخيصها بما يلي :

١- العمل على تأمين الحاجات التي يتطلبها الاحتلال من خلال مصادرة الاراضي ، وتشغيل العراقيين في اعمال السخرة والاكراه من أجل خدمة المجهود الحربي البريطاني .

٢- التخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية من أجل ضمها للهند وتحقيق السياسة الاستعمارية في العراق .

٣- اقامة علاقات ودية مع شيوخ العشائر من خلال اعطائهم نفوذ وامتيازات ، فضلا عن منحهم المال والاقطاعات لضمان ولائهم لسلطة الاحتلال .

٤- ايجاد نظام اداري تكون السلطة فيه بأيدي الحكام السياسيين ومعاونيهم واعطاء بعض الوظائف الثانوية للعراقيين .

٥- وضع نظام قضائي يتمثل باستبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية والمسائل المادية والاصولية وتشريع قانون دعاوي العشائر المدنية

٦- وضع نظام مالي يساعد على توفير الاموال اللازمة لسد متطلبات جيش الاحتلال .

كان برسي كوكس اول من شغل منصب المندوب السامي البريطاني ومنح السلطات التشريعية والتنفيذية وتم تعين موظفين بريطانيين وهنود لأدارة الوحدات الحكومية معتمدين في سلطتهم على القوات المسلحة والشرطة ومجموعة من العملاء السريين .

كانت بريطانيا قد جلبت اثناء الاحتلال خبراء سياسيين وفنيين وقانونيين من اجل ان تجعل الجزء الجنوبي والاوسط اي البصرة وبغداد جزءا من الهند خاضعا لإدارة بومبي لاسيما بعد تعين الجنرال

(باريت) الذي قام بإدخال الانظمة الهندية في مختلف نواحي الحياة اذ حلت العملة الهندية محل العملة العثمانية ، وصارت القوانين الهندية في المجال التجاري والتنظيمي.

كانت رؤية ارنولد ولسن ان يحكم العراق حكما مباشرا من بريطانيا وان تكون الادارة المدنية في مناطق العراق بيد الضباط السياسيين البريطانيين ، اذ حل الموظفين من الادارة الانكلو – هندية محل الموظفين الاتراك ، واعيد تنسيق الادارة والقضاء على الطراز الهندي ، رأت بريطانيا في التقرب من رؤساء العشائر الموالين لها والعاملين تحت أمرة الضباط السياسيين وسيلة لحماية طرق المواصلات ولإسهامهم في القضايا الادارية والقضائية ، وصلاحيات اعتقال المجرمين ، وتنفيذ السياسة الاستعمارية وكبح الانتفاضات ، في حين بقت عشائر البدو معفوة من الضرائب مقابل الاعتراف بالإدارة المدنية . لذلك اقترح ارنولد ولسون فكرة استشارة الرأي العام (الاستفتاء) الذي رحبت به الحكومة البريطانية ، وخولته بأجراء استفتاء عام يعطي الشعب العراقي فيه رأيه في الامور التالية :

١– هل يرغبون بدولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج العربي ؟

٢– هل يرغبون في هذه الحالة برئيس بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة ؟

٣– من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة ؟

انتهى الاستفتاء عام ١٩١٩ بشأن مستقبل العراقيين وجرى على شكل مضابط وقع عليه قادة العوائل والعشائر حول المدن والقرى ، وظهرت نتيجة الاستفتاء كما رفعها وكيل الحاكم الملكي ولسون الى الحكومة البريطانية ، ان هناك رايا عاما ان تبقى الموصل ضمن الدولة الجديدة ، وان هناك من يطالب بتعين بيرسي كوكس رئيس الدولة الجديدة ، ولم يرفع الأراء التي طالبت بتأسيس حكومة عربية يرأسها احد انجال الشريف حسين ، اذ تم اختيار اشخاص متعاونين مع السلطات البريطانية لتوقيع المضابط

والمذكرات ولذلك لم يمثل هذا الاستفتاء الشعب العراقي المناهض للاحتلال ، ادت ظروف الاستفتاء الى صراع بين الوطنيون والسلطات البريطانية فأدرك الوطنين ان الحاجة اصبحت ملحة الى اقامة تنظيم وتأسست عدد من الجمعيات منها جمعية حرس الاستقلال(تاسست في شباط عام ١٩١٩، من ابرز اعضائها علي البازركان وشاكر محمود وجلال بابان) وحزب العهد العراقي وهو فرع من الحزب الرئيسي في الشام(رأسه الشيخ سعيد النقشبندي ومن اعضائه احمد عزت الاعظمي وحسن رضا وبهاء الدين سعيد)وجمعية الشبيبة وهي جمعية سرية من اعضائها البارزين (جعفر حمندي وسامي خوندة وقاسم العلوي)، ادت العلاقة القوية ما بين جمعية حرس الاستقلال وجمعية الشبيبة الى اندماجهما للعمل سويا ، لكن مالبث الخلاف ان دب بينهما الامر الذي ادى الى ان تعمل كلمنهما على حدا ، بدأت الحركة الوطنية بالحراك والاجتماعات واللقاءات من خلال المناسبات الدينية وايام الجمع اذ شهدت جوامع بغداد ومنها جامع الحيدر خانة اجتماعات سياسية ،وتم تشكيل وفد من ١٥ عضوا لمقابلة السلطة البريطانية وعرض مطالب الحركة الوطنية ، ومناشدة الامير فيصل بن الحسين ان يقف مع الشعب العراقي لينال الاستقلال اسوة بسوريا ، الذي طالب بتشكيل هيئة منتدبة من اجل التداول لعقد مؤتمر عراقي واخر سوري لاعلان استقلال الدولتين.

ادركت الحركة الوطنية ان هدف السياسة البريطانية في استمرار السيطرة المباشرة وعم تنفيذ وعودها التي اعطيت للعرب فقامت الحركة الوطنية بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال البريطاني لاسيما بعد ان انتفضت مصر عام ١٩١٩ ضد بريطانيا ، وقيام الحكومة العربية في دمشق وانتخاب فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على سوريا في ٨ اذار ١٩١٨ ، شجعت هذه الاحداث على قيام العراقيين بعقد مؤتمر عراقي في ٨ اذار ١٩٢٠ واعلان الامير عبدالله بن الحسين ملكا على العراق ، وكان الدور الاكبر للموظفين العراقيين الذين بقوا للعمل في الحكومة العربية في الشام .

الا ان بريطانيا لم تستجيب لمطالب الحركة الوطنية واخذت تدرك ما يجري في العراق من حركات ونشاطات هدفها الاستقلال ، ومدى خطورتها على المشاريع الاستعمارية البريطانية ، فأخذت تعمل على التعجيل باجتماعات المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح ، اذ سارعت هي وحلفائها بعقد مؤتمرسان ريمو في ايطاليا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ، ووزعوا الانتدابات على الممتلكات الاسيوية التي انسحبت منها الدولة العثمانية ، انتدبت بريطانيا على (العراق ، سوريا ، فلسطين ، شرق الاردن) اما فرنسا انتدبت (سوريا ، لبنان) ، جاء التقسيم وفق ما اتفق عليه في اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ .

اعلن المندوب السامي في بغداد ارنولد ولسن لائحة الانتداب في ٣ ايار ١٩٢٠ وتضمنت :

١- ان تضع بريطانيا خلال ثلاث سنوات دستورا قانونيا بمشورة حكومة وطنية عراقية يتضمن حقوق الاهالي مع التدرج في ترقيته كدولة مستقلة ويصادق عليه من قبل عصبة الامم

٢- يحق لبريطانيا الاحتفاظ بجيش لحفظ العراق من الاعتداء والعمل على تأسيس جيش عراقي بأشراف بريطاني .

٣- تقوم بريطانيا بأدارة العلاقات الخارجية للعراق .

٤- تتعهد بريطانيا بالحفاظ على وحدة العراق واراضيه وعدم التنازل او التأجير اي جزء من ارض العراق .

بعد اذاعة خبر الانتداب البريطاني رأى الشعب العراقي انه هناك تجاهل واضح لحقوقه واستنكر قرارات المؤتمر في التحرر والاستقلال ، وابدت الحركة الوطنية رغبتها في المقاومة ضد الهيمنة البريطانية ، وفي بغداد تم تشكيل وفد من ١٥ رجل من الزعماء لعرض مطالب الحركة لوطنية ، وعقدت الاجتماعات المعرفة بالموالد في شهر رمضان وكانت مطالب الحركة الوطنية تتمثل :

١- انشاء مجلس تأسيسي (جمعية وطنية) تضع الدستور وتقرر شكل الحكم

٢- اطلاق حرية الصحافة .

اثر ذلك اصدرت الحكومة البريطانية في ٢٠ حزيران بأنها كلفت السير برسي كوكس بمهمة وسوف يقوم بتنظيم مؤقت لانشاء :

١- مجلس شورى تحت رئاسة عربي .

٢- - مؤتمر عراقي يمثل اهل العراق واجبه اعداد القانون الاساسي .

ثورة العراق عام ١٩٢٠:

اسباب الثورة الخارجية :

١- اصرار بريطانية على حكم العراق حكما مباشرا متجهلة بذلك مطالب الحركة الوطنية العراقية في اعلان الاستقلال وتأسيس حكومة وطنية مستقلة ، اذ ان تصريحات المسؤولين البريطانيين انهم لا ينون عن التخلي عن حكم العراق مباشرة او اخضاعه الى الانتداب

٢- تأثير الثورة المصرية بقيادة سعد زعلول عام ١٩١٩ التي اظهر فيها الشعب المصري الرغبة في الحصول على الاستقلال ، وكانت الاخبار تصل الى العراق عن ما حققه الثوار المصريين ضد البريطانيين مما شجعهم على اخذ زمام المبادرة ضد الانكليز

٣- تاثير قيام حكومة في دمشق عام ١٩٢٠ بزعامة الامير فيصل بن الحسين ، ومساهمة عدد من الموظفين العراقيين المقيمين هناك في تأسيسها ، فاخذ هؤلاء يعملون من اجل تخليص العراق من السيطرة البريطانية على غرار ما حصل في سوريا.

٤- تاثير الحركة التي قداها مصطفى كمال اتاتورك ضد سياسة الحلفاء وحصوله على استقلال تركيا من خلال حرب الاستقلال التي خاضها ، وقد حاول العراقيون الاستفادة من ذلك بحكم العلاقة التاريخية والدينة التي تجمعهم مع الاتراك

الاسباب الداخلية للثورة:

١- سوء الادارة البريطانية التي حكمت العراق ما بين ١٩١٨-١٩٢٠ ، اذ كانت السطلة موزعة ما بين وزير الخارجية ووزير الشؤون الهندية ، اذ اناطت حكومة الهند الى ضابط من ضباطها وظيفة الحاكم المدني العام وجعلته مسؤولا عن الادارة المدنية ، وهو خاضع لاوامر الحاكم العسكري ويختار الموظفين الاداريين ، وان مناطق العراق كانت تدار من قبل موظفين اداريين ومعظم هؤلاء هم ضباط عسكريين الذين لم يألفوا الادارة المدنية وكانت ادارتهم فيها من القسوة بحكم طبيعتهم العسكرية.

٢- تاييد القبائل للثورة فعندما احتلت بريطانيا العراق لم تتمكن من السيطرة على العشائر او تجريدها من السلاح ولم يتمكنوا ايضا من القضاء على نظام المشيخة ، وبطبيعة الحال فان المجتمع العراقي مجتمع قبلي عشائري يكون لشيخ العشيرة الدور البارز وسيطرته على افراد القبلية مما اثر على ان تكون الثورة ومعظم رجالاتها من ابناء العشائر.

٣- دور الجمعيات والاحزاب السرية في العراق خاصة بعد منعت سلطات الاحتلال من تاسيس الاحزاب والجمعيات فاخذ زعماء الحركة الوطنية تاسيس جمعيات واحزاب سرية كما تم ذكرها سابقا.

٤- الضرائب التي فرضتها سلطات الاحتلال البريطاني والتي اثقلت كاهل السكان ، فكانت تفرض الضرائب حتى على مراسم الدفن في مقبرة وادي السلام على اي شخص تجاوز عمره الثلاث سنوات

٥- العامل الديني ال١ذي لعب دورا مها في تحريض العراقيين على الثورة من خلال اصدار علماء الدين في النجف وكربلاء فتوى على اعلان الجهاد وعدم التفريط بحقوق العراقيين حتى تحقيق مطالبهم بنيل الاستقلال .

كان ولسون يأمل في اجراءاته وقف الحركة الوطنية الا ان روح الثورة انتشرت في انحاء المدن العراقية ووضعت الخطط وعقدت الاجتماعات في بغداد وكربلاء والنجف ، وكانت الثورة محتاجة الى شرارة لانطلاقها وجاءت بعد الاساءة الى رؤساء القبائل والشخصيات المحترمة منها اعتقال الشيخ محمد رضا الشيرازي ونفيه الى الهند، فعمت المظاهرات كربلاء والنجف مطالبة باطلاق سراح الشيخ الشيرزاي ونجله فكانت هذه البداية لاعلان الثورة في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ ، وقام نائب حاكم الرميثة (هيث) باستدعاء الشيخ شعلان ابو الجون شيخ عشيرة الظوالم من بني حجيم الى مقره في الرميثة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، اساء معاملته ونتيجة المشادة الكلامية امر حاكم هيت باعتقال الشيخ شعلان ابو الجون وارساله الى الديوانية ، الامر الذي دفع ابناء عشيرة الظوالم بمهاجمة السراي في الرميثة واطلاق سراح شيخهم ، فكانت شرارة الثورة وعدم قدرة حاكم الديوانية العسكري من انقاذ حاميته .

بدأت ثورة العشرين التي كان الفلاحين واسلحتهم البنادق القديمة وبعضهم من دون سلاح في الوقت كانت القوات البريطانية بقيادة (ايلمر هالدين) وتعدادها (١٣٣) الف (٤٢٠٠) بريطانيين والبقية من جنسيات اخرى اغلبهم من الهنود ، قوات مدربة ومسلحة بالمدافع والطائرات .

امتدت الثورة الى جميع مناطق العراق ، اذ رفع الثوار في النجف في ٢ تموز علم الثورة على السراي الحكومي ، وقطع ثوار الرميثة السكة الحديدة ومحاصرة القوات البريطانية ، تمكن الثوار من السيطرة على الشامية بعد تراجع البريطانيين الى الديوانية ، فضلا عن تمكن الثوار من تحقيق نصر في معركة الرارنجية (الرستمية) عندما هاجموا قوة بريطانية في ٢٤ تموز، تقهقر البريطانيين الى الحلة بعد فقدان (٣١٨) جنديا و(٤٠) رشاشة ومدفع واحد .

كذلك دمر الثوار في السماوة سكة الحديد لعرقلة ارسال النجدات للقوات البريطانية واسقطوا طائرة ، وهاجموا الباخرة البريطانية (كرين افلاي) واسروا جنودها مما دفعهم الى الجلاء من السماوة ، فضلا عن

مهاجمة الباخرة (فابر افلاي) في الكوفة بواسطة المدفع الذي غنموه من معركة الرارنجية ، وبعد ان اتسع نطاق الثورة ليشمل اغلب مناطق العراق في لواء الدليم الرمادي تمكن الشيخ ضاري المحمود شيخ قبيلة زوبع من قتل الكولونيل لجمان الحاكم السياسي للواء الدليم في ١٢ اب ١٩٢٠ ، في هذه الحادثة اندلعت الثورة في الفلوجة وعانة وفي لواء ديالى ، قطع الثوار سكة حديد بغداد – خانقين ، الامر الذي دفع بريطانيا الى ارسال قوات تعزيزية ، لاسيما بعد سيطرت الثوار على بعقوبة وتشكيل حكومة فيها وامتدت الثورة الى كركوك والسليمانية واربيل والموصل ، واصبحت بغداد شبه محاصرة بعد وصول الثوار الى المسيب وقطع سكة بغداد – الحلة الامر الذي دفع القائد العسكري في بغداد الى انشاء الحصون للدفاع عنها.

على الرغم من ان ثورة العشرين لم تحقق اهدافها بالاستقلال وطرد البريطانيين من العراق ، الا انها وجدت اهتمام عربي وعالمي لاسيما البلدان الرازحه تحت الاستعمار ، وارسلت بريطانيا برسي كوكس الى بغداد ليحل محل ارنولد ولسون كمندوب سامي في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ واصدر فور وصوله بيانا موجها الى الشعب العراقي وتظاهر بعدم معرفة اسباب الثورة . خفت حدة الثورة بعد وصول بيرسي كوكس واعتبرت الثورة منتهية بعد المفاوضات التي جرت مع الثوار وتوقيع اتفاق الرميثة في٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ تعهد

١–ان تكون للعرق حكومة مستقلة ،

٢– وعدم مطالبة الثوار بالتعويضات عن الخسائر التي خسرتها القوات البريطانية ،

٣– ان يتعهدوا بالمحافظة على الامن والهدوء والنظام وحماية السكك الحديدية المارة بمناطقهم ، وان يسلموا للحكومة البريطانية (٢٤٠٠ بندقية)

الحكومة العراقية المؤقتة ١٩٢٠

اسندت الى برسي كوكس مهمة تشكيل حكومة وطنية في العراق مؤلفة من وزراء عراقيين تحت اشراف بريطانيا والعمل على انهاء الادارة البريطانية المباشرة في العراق ، وتكون مهمتها تهدئة الاوضاع واعلان العفو العام وسن قانون الانتخابات واعادة الضباط المتواجدين في سوريا وتشكيل جيش عراقي يستوعبهم من اجل انهاء معارضتهم للوجود البريطاني .

اجتمع برسي كوكس بالمجلس الاستشاري وامين سره غيرترودبيل ، اذ اوضح لهم انه رشح عبد الرحمن النقيب لرئاسة الحكومة العراقية ، وفعلا تمكن من اقناعه والذي قام بدوره في مفاتحة الاشخاص الذين يرغبون في الاشتراك في الحكومة ، وبذلك تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن النقيب ، وتكونت من ثمانية وزراء اصليين فضلا عن عشرة وزراء دولة ومستشارين بريطانيين مع الوزراء الاصليين ، عقد اول اجتماع لمجلس الوزراء في ٢ تشرين الثاني بحضور برسي كوكس . اذ شكلت لجنة برئاسة جعفر العسكري وزير الدفاع من اجل دراسة النظام العسكري في البلاد .

وكذلك تمت مناقشة العلاقة بين الوزراء والمستشارين البريطانيين ، ويكلف المندوب السامي ان يثبت ذلك في مذكرة تحريرية ليتم العمل بموجبها طوال مدة الانتداب البريطاني الى ٣ تشرين الاول ١٩٣٢

مارست الحكومة المؤقتة مهامها وظهرت الحاجة الى وجود حاكم عربي يرأس الدولة العراقية ، وينظم العلاقة مع المملكة البريطانية ، اذ ظهرت عدة اسماء لتولي عرش العراق منهم الامير عبدالله بن الحسين والسيد عبد الرحمن النقيب والسيد طالب النقيب نقيب اشراف البصرة والشيخ خزعل امير المحمرة ، فضلا عن الامير فيصل بن الحسين الذي مالت كفة الترشيح اليه في مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٣ اذار عام ١٩٢١ لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ المعاصر بقيام النظام الملكي في العراق .

المصادر

- جبران اسكندر رفيق ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩١٥ ، كلية الاداب ، جامعة الانبار .
- محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر .
– محمد مظفر الادهمي ، تأسيس العراق الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني
– كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال

التطورات السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٣٩

ثورة الاثوريين ١٩٣٣:

او ما يطلق عليهم بـ (التيارين) وهم طائفة من المسيحيين ، وهم من اتباع الكنيسة النسطورية الكبرى التي اسسها نسطور اسقف القسطنطينية في اوائل القرن الرابع الميلادي الذي انكر اتصاف المسيح عليه السلام بالالوهية وان مريم العذراء ام المسيح كبشر وليس اله، ويتكلمون اللغة السريانية ، سكنوا في عدة مناطق من اراضي الدولة العثمانية في ولاية ارضروم وفي الموصل وفي حكاري وولاية(وان) في الاناضول الشرقية. على مقربة من الحدود التركية – الايرانية – الروسية، مع اندلاع الحرب العالمية الاولى استغل الاثوريين والارمن ظروف الحرب حيث قاموا باعمال وحشية ضد الاتراك. مما اضطر الحكومة التركية الى الفتك بهم. وقتل عدد كبير منهم ،مما اضطرهم الى الهجرة الى بلاد القفقاس وقسم منهم سكن في ايران ، وبمساعدة الانكليز واضطر الباقون الى الجلاء عن ديارهم نحو العراق حيث اقيمت لهم مخيمات على الضفة اليمنى من نهر ديالى بجوار مدينة بعقوبة كان يقدر عددهم ٤٠ الف من الاثوريين و ١٠ الاف من الارمن وكان يشرف عليهم ضابط بريطاني يدعى الكولونيل (اوين) ، ومن ثم تم نقلهم الى العمادية وزاخو وراوندوز وقسم منهم استقر في بغداد والموصل والبصرة، تزايدت اعدادهم في العراق فبعض المصادر تشير الى ان عددهم ٢٥٠ الف في حين اشار فاضل حسين واستنادا الى تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بمشكلة الموصل الى ان عددهم ما بين ٨٠ –٩٠ الف نسمة .

تحطمت آمال الاثوريين اذ بقيت اوطانهم الاصلية تابعة للبلاد التركية . اذ رفض الاتراك عودتهم اليها، بل انها استثنتهم من احكام قانون العفو العام الذي اصدروه واحاطوا الحكومة البريطانية علما بذلك ، كما احتجت الحكومة التركية على إنشاء مساكن للاثوريين على مقربة من حدودها. وطلبت من الحكومتين البريطانية والعراقية تجريدهم من السلاح.

حاولت بريطانيا استغلال الاثوريين في تنفيذ برنامجها الاستعماري في العراق بمساعدة هولاء على اعتبار انه لولا تدخل بريطانيا في الدفاع عنهم وتوطينهم في العراق لتمكنت تركيا من القضاء عليهم، واشارت التقارير البريطانية التي قدمت الى اللجنة الشرقية البريطانية التي تأسست عام ١٩١٩ ان ضم ولاية الموصل الى العراق ضروري لحماية وبقاء الاثوريين حسب رغبتهم ، وان توطينهم في المناطق الشمالية التي ذكرناها جاء بناء على مقترح الكولونيل لجمان الحاكم لعسكري البريطاني في الموصل الذي اقترح على توطينهم في مناطق الاكراد الذي ثاروا مرتين ضد القوات البريطانية

واصبح لزاما على العراق ان يستمر في كفالتهم والانفاق عليهم في المعسكرات ثم محاولة اسكانهم في المناطق الشمالية ومساعدتهم بالمال والمواشي والبذور وادوات الزراعة، وفي ذلك الوقت استطاعت الحكومة البريطانية ان تجند عدداً كبيراً منهم في الجيش البريطاني المرتزق(الليفي).

واعترفت الحكومة العراقية ب((المار شمعون) بطريكاً عليهم. وخصصت له راتباً شهرياً

تمرد الاثوريين:

في ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٢ اتخذ مجلس عصبة الامم قرارا بعدم قبول طلب الاثوريين باعلان الحكم الذاتي لهم ، وجلبت الحكومة العراقية خبير اجنبي ليساعدها في تنفيذ برنامجها لاسكان الاثوريين في مجمعات سكنية مناسبة على شرط ان لاتمس حقوق باقي السكان .

وبسبب المواقف المتشددة من قبل مار شمعون ازدات العلاقة سوء من الحكومة العراقية ، ومع نهاية شباط عام ١٩٣٣ اصبح الوضع ينذر بالصدام المسلح مع الحومة العراقية ، وكان للانكليز في دفع الامور بهذا الاتجاه كون ان همهم ان يبقى العراق ضعيفا بعد حصوله على الاستقلال وشعور الحكومة العراقية الى مساعدة بريطانيا في حل مشاكله الداخلية لا سيما مسألة' القوميات العرقية التي بدأ تظهر على الساحة العراقية ، ان تصرفات الانكليز هذه شجعت الاثوريين على الاعتقاد بانهم سوف يلقون الدعم من الانكليز مما يمكنهم من اجبار الحكومة على الرضوخ لتلبية مطالبهم معتمدين في ذلك على صداقة زعيمهم المار شمعون بالانكليز، وعلى الرغم من مطالبة الملك فيصل من الحكومة اتباع سياسة اللين مع الاثوريين الا ان الحكومة رفضت تنفيذ مطالبهم خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالسلطة الزمنية للمار شمعون

كان الملك فيصل الاول قد تلقى دعوة من الملك جورج الخامس ملك الامبراطورية البريطانية لزايارة المملكة. وفي صيف سنة ١٩٣٣ غادر العراق الملك فيصل الاول ووصل الى بريطانيا في اليوم العشرين من حزيران ١٩٣٣ بصحبته ثلاثة من الوزراء هم ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستم حيدر. بعد أن ترك ابنه غازي الذي يبلغ الواحد والعشرين من عمره ، ولياً للعهد، حيث لقي في لندن حفاوة بالغة إذ استقبله الملك جورج في محطة فكتوريا ضيفا في قصر برمنكهام واقيمت على شرفه حفل استقبال القى الملك جورج كلامة اشار فيها الى صيرورة العراق عضوا في عصبة الامم. واشاد بمواهب الملك .وكانت تلك الزيارة ناجحة نجاحاً تاماً ، فبعد إقامة امضاها في قصر، بنكغهام قام الملك فيصل بزيارة (سكوتلاندا) و(ديفونشاير).

وحين كان الملك في احد فنادق لندن بدأت ترده الاخبار المقلقة عن العراق ووضع الاثوريين فيه، أي حوادث تمرد الاثوريين في صيف ١٩٣٣ واضطرار الحكومة العراقية برئاسة رشيد عالي الكيلاني لاستخدام الجيش العراقي في ضرب ذلك التمرد.

وكان وزير الداخلية يومذاك حكمت سليمان الذي تربطه علاقة صداقة مع بكر صدقي الذي قاد الحملة العسكرية ضد المتمردين الاثوريين واستخدم القسوة المفرطة ضدهم. واضطرالملك فيصل الى العودة الى العراق مسرعا ليتدارك ما يمكن تداركه. الا انه لم يلق المسامحة على تدخله بأنه قد تمّ تجاهله وسط التهليل والترحيب اللذين كان يلقاه ولده (غازي) والقادة . ولذلك عاد فيصل في اليوم الثاني من ايلول الى اوروبا للعلاج الطبي مريضاً فاقد الحمية . وفي صيف ١٩٣٣ حينما كان الملك فيصل في زيارة رسمية للندن. تأزم الحال بين الحكومة العراقية والاثوريين ادى الامر الى استعمال السلاح بعد أن بادر العصاة من الاثوريين باطلاق النار. فاعدت الحكومة البريطانية طائرة نقلته واتباعه الى قبرص. ومن ثم انضمت اليه اسرته هناك ...وخصصت الحكومة العراقية مخصصات لمعيشته شريطة أن يقلع عن .الاقدام على أية سياسة تحريضية

اما باقي الاثوريين فقد خلدوا الى السكينة وتخلوا عن فكرة التمتع بامتيازات سياسية خاصة تجعل لهم وطنا قوميا في العراق ، ولكن المار شمعون ما لبث أن خرق هذا الشرط منذ اول ساعة قبل به فيها .وشرع من قبرص يمطر عصبة الامم بوابل من ادعاءاته ومطاليب.

ثم عقد المار شمعون مؤتمرا في الموصل ارسل بعد ذلك عريضة الى جنيف يطلب فيها نقلهم الى اي منطقة خاضعة للنفوذ الغربي أو الى سورية .ثم دبّر المارشمعون بعد ذلك أمراً للقيام في حزيران ١٩٣٣ بوسيلة من وسائل الضغط على بريطانيا لاجابة مطاليبهم. وذلك بأن يضرب الجنود الاثوريون ويتمردوا في معسكراتهم التابعة لبريطانيا. لكن بريطانيا تداركت هذا الامر واحبطته

في ٢٢ تموز ١٩٣٣ نزح الى سوريا ما يقرب ١٣٥٠ اثوري مسلح بعد طلب ان منهم المار شمعون ذلك واقنعهم بان السلطة الفرنسية وعدت باسكانهم ودعمهم لمدة خمس سنوات ، الا ان السلطات الفرنسية منعت اقامتهم مما اضطرهم الى العودة الى العراق ، واشبك هؤلاء العائدون مع مفرزة من الجيش العراقي يوم ٤ اب عام ١٩٣٣، وفي يوم ٥ اب اشبك المسلحون الاثوريين مع الجيش العراقي بعد هجم هؤلاء على معسكرات الجيش ، الامر الذي ادى قيام بكر صدقي بقيادة الجيش ليتم القضاء على هذه الحركة المسلحة واستمرت المعارك من يوم ٥ الى ١٦ اب بالقرب من قرية سميل ، وتم نقل المار شمعون على متن طائرة بريطانية خاصة الى قبرص بعد ان اسقطت الجنسية العراقية عنه يوم ١٦ اب عام ١٩٣٣.

وصلت الانباء في اليوم الثامن من ايلول ١٩٣٣ الى بغداد تعلن بأن الملك فيصل الذي كان الى جانبه اخوه الملك علي ونوري السعيد ورستم حيدر ، قد توفي فجأة صباح يوم الجمعة الثامن من ايلول ١٩٣٣ .على أثر نوبة قلبية اصابته في مدينة(برن) بسويسرا

وقال طبيبه الدكتور(كوشر) لم يكن هناك اي شيء يدعو الى إحتمال وفاته المفاجئة.

واثارت حادثة الوفاة التساؤلات الكثيرة حتى أن السفارة البريطانية في برن اعدت تقريرا لمعرفة سبب الوفاة وجاء في التقرير انه مرض تصلب الشرايين الذي كان يعاني منه ادى إلى نوبة قلبية حادة قضت عليه

وذكر كبار علماء القلب أن هذا الناتج عن الإرهاق الذهني الذي كان يعاني منها الملك بسبب الأحداث الكثيرة التي كان يمر بها البلد.

عدت وفاة الملك إلى أن يكون الوضع حرج وذلك لانه كانا يحقق توازنات سياسية وويسيطر على جميع الأوضاع في العراق، وعندما واذيع البيان الرسمي لوفاة الملك في ٨ أيلول١٩٣٣ وسماع الامير غازي بالخبر الذي سبب له الإرتباك الإضطراب دفعه إلى الاتصال بالسفير البريطاني فرنسيس همفريز وطلب المساعدة مما دفع السفير البريطاني أن يتصل بوزير المالية ورئيس حزب الإخاء الوطني ياسين الهاشمي حيث نصحه باتباع الأصول الدستورية .

اهم المصادر:

١- رياض رشيد ناجي الحيدري ، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦

٢- عزيز الحاج ، القضية الكردية في العشرينات

٣-محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق

تتويج غازي ملكاً على العراق:

ولد غازي في مكة في عام١٩١٢ وعاش سنوات طفولته الأولى تحت رعاية جده الشريف حسين بن علي وصل إلى العراق في عام١٩٢٤ اذ اهتم والده فيصل بإعداده وتربيته ودرس في مدرسة هارو في لندن وبعدها دخل العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثاني خيال، وكان غازي قد تولى عرش العراق عملياً بالنيابة عن والد مرتين أثناء غيابه، الأولى في (٥حزيران- ١٩٣٣ - ٢ اب ١٩٣٣) والثانية في (١ ايلول ١٩٣٣-٨ ايلول ١٩٣٣) وبعد وفاة الملك فيصل الأول تقرر تتويج غازي باسم (غازي الأول) ملكاً للعراق، وفي مساء اليوم نفسه قدم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني استقالته إلى الملك، وطلب اليه الملك تأليف وزارة جديدة، ثم توجه غازي بموكب خاص في١١ ايلول ١٩٣٣ لاداء اليمين مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمة لاستكمال الشروط الدستورية لتتويجه ، بحضور رئيس الوزراء والنواب والاعيان في القصر الملكي و أداء اليمين الدستوري الذي ينص عليه القانون الأساسي كما عقد مجلس الأمة اجتماعا غير اعتيادياً لأداء الملك اليمين القانوني وألقاء كلمة أمام المجلس .

وبعد تسلم غازي الحكم اعلن تمسكه بسياسة والد ، وكان هناك إجماع من الشخصيات البارزة التي كانت تمثل مراكز القوة في الحياة السياسية على اتباعه سياسة.

قوبل تتويج الملك غازي بردود فعل متباينة توقع بعضهم عدم إمكانية استمرار التوازن السياسي وحدث إرباك في الوضع السياسي حيث أن السياسيين القدامى تنافسوا من أجل التقرب من الملك ، وتميزت

الأيام الأولى لعهد غازي بمجاراته للبريطانيين، فقد اخذ يجتمع مع السفير البريطاني بصورة مستمرة، ويؤكد له خلال ذلك بانه حريص على الأخذ بنصائحه وبان تبقى علاقته به مثلما كانت أيام والد ، مما ترك انطباعاً لدى السفارة البريطانية بان الملك غازي "يمتلك شيئاً من جاذبية أبيه، وله القابلية على إبداء الرأي، وسيمتلك القدرة على المسؤولية في المستقبل.

كان الملك غازي خلال مدة حكمه قد استوعب الأماني القومية والوطنية الهادفة إلى تهيئة الأجواء لإعداد البلاد إعدادا عسكريا مادياً ومعنوياً فعمل على تحقيق ذلك بقدر إمكاناته، وقد كان يشارك الملك في ذلك المجال غالبية الضباط.

وفي عهد الملك غازي قامت بعض عشائر الجنوب والفرات الأوسط بحركات ضد الحكومة بتأثير من الأخائيين(نسبة الى حزب الاخاء الوطني الذي اسس عام ١٩٣٠ على يد ياسين الهاشمي وناجي السويدي ورشيد عالي الكيلاني) فاتصل رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي برؤساء العشائر الموالين لهم للتحرك ضد الحكومة ، وإسقاط وزارة علي جودة الأيوبي ، تحركت الحكومة ازاء ذلك باعداد العشائر الموالية لها لمواجهة العشائر الثائرة ضد الحكومة ، وبسبب ضغط السياسيين لا سيما رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ، اضطر الملك الى تكليف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة في ١٧ اذار عام ١٩٣٥.

بدا ياسين الهاشمي في أوائل شباط ١٩٣٦ باتخاذ بعض الإجراءات للحد من تدخل الملك في أعمال الوزارة وإبعاد حلقة الضباط عنه، كما تدخل في بعض الأمور التي تخص الحياة اليومية للملك، وعلى سبيل المثال وجه رئيس الوزراء بعدم قيام الملك بقيادة طائرته بنفسه، واختار طيار عراقي لقيادتها، . وطلب أن تستخدم الطائرة الملكية لغرض سفرات الملك إلى خارج البلاد وليس لأغراض التنزه

تضايق الملك من تلك الإجراءات، واخذ يتذمر من تحديد حريته، وكان بوده لو سحب ثقته من الوزارة، ولكنه تحاشى ذلك لتصوره بان الوزارة كانت قد كسبت من التأييد والنفوذ بين عموم المواطنين بحيث لا تستطيع أية سلطة أن تهدد مركزها.

وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي قد كسب تأييد نوري السعيد إلى جانبه، أما السفارة البريطانية فقد ظلت قلقة لاهتمام الملك بالجيش، وانه أي الملك غازي اصبح رمز الشعور القومي الهادف إلى وحدة عربية تضم الأقطار العربية كلها.

تميزت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧أذار١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) بعدم الاستقرار بحيث كان هناك حركات عشائرية ضدها بمعدل حركة عشائرية كل شهرين تقريبا ، وقد واجهت الوزارة تلك الحركات بمنتهى الشدة مستخدمة في ذلك الوقت قوات الجيش والشرطة مما سبب خسائر كبيرة في الأرواح والأموال

وجد ياسين الهاشمي في أوائل تشرين الأول ١٩٣٦ إن وضع الوزارة اصبح خطراً فقد اصبح رئيس مجلس النواب مع المعارضة، وراح يتذمر من أساليب الحكم لرئيس الوزراء، ويجتمع بحكمت سليمان ورفاقه، المعارضين للهاشمي، كما اخذ يجتمع مع الملك ويخبره إن سياسة الحكومة غير ناجحة، وان الجيش لم يتقدم في تدريبه وتسليحه، وانه سوف لا يبقى في رئاسة مجلس النواب، فاخذ ياسين الهاشمي يتوقع بانه سيواجه معارضة شديدة من قبل البرلمان عند افتتاح جلسته في الأول من تشرين الثاني١٩٣٦ لقد حاول ياسين الهاشمي الاحتفاظ بتماسك الوزارة لمواجهة الموقف وعمل على كسب المعارضة .بالتوصل إلى تسوية بين الحكومة والمعارضة قبل أن ينفجر الموقف، ولكنه فشل في ذلك

لقد دفعت تلك الأوضاع بالهاشمي إلى أن يفكر أخيراً بان يضع حداً لمشاكله عن طريق إعلان الجمهورية. معتمداً في ذلك على إسناد كل من أخيه طه الهاشمي رئيس أركان الجيش وبعض الرؤساء الإقطاعيين في الجنوب والشمال، وقد وعدهم بوظائف إدارية مختلفة، ولكن حدوث انقلاب بكر صدقي العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قد انهى كل طموحات وآمال ياسين الهاشمي في إعلان الجمهورية، وتخلص غازي من الطوق الذي فرضه الهاشمي على تحركاته

انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م :-

يعد حكمت سليمان المحرك الأساسي للانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي وكان أول اتصال بين بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى كونه ساخطا على وزارة الهاشمي بعد رفض إرساله للعلاج خارج القطر ، لاسيما بعد سفر طه الهاشمي رئيس اركان الجيش وشقيق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي لحضور مناورات الجيش البريطاني وكان بكر صدقي قد عاد قبل رئيس اركان الجيش بثلاثة اسابيع واستلم رئاسة اركان الجيش باعتباره اقدم الضباط ، فضلا عن تكليفه بالاشراف على المناورات الخريفية التي سيجريها الجيش في جبال حمرين بين خانقين وبغداد وكان يعمل بهدوء من اجل تنفيذ خطة الانقلاب ، اتفق بكر صدقي مع حكمت سليمان على الاطاحة بحكومة ياسين الهاشمي واثارة الجيش عليها بعد اتهامها بانه تريد قلب العرش ، وجرى اجتماع يوم ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٣٦ في بيت حكمت سليمان حضره جعفر ابو التمن وعبد اللطيف نوري وتعاهدوا على العمل سوية للاطاحة بوزارة الهاشمي وتشكيل الوزارة من قبلهم ، وقامت في ليلة ٢٧ تشرين الأول١٩٣٦ حركات في (قرة خان وبلد روز) بالزحف نحو بعقوبة واحتلتها وقطعت خطوط الاتصال مع بغداد وتم الاستيلاء على خطوط البرق والهاتف وتوجهت إلى بغداد يقودها بكر صدقي.

بدأت الطائرات في ٨:٣٠ صباحا بإلقاء المنشورات المطبوعة تحمل بيانا من بكر صدقي قائد القوة الوطنية الإصلاحية تضمنت ما يلي:-

١- الطلب من جلالة الملك اقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان

٢- الطلب إلى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك الدوائر .
٣- التهديد باتخاذ تدابير فعالة ضد كل من لا يلبي تلك الدعوة

وقام حكمة سليمان بتسليم رستم حيدر رئيس الديوان الملكي كتابا من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري وتسليمه للملك غازي مع منشور الطائرات فامر الملك غازي استدعاء ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني و مستشار السفارة وبين الموقف وعدم القدرة على المقاومة ، الأمر الذي وضع الملك في خانة الاتهام بأنه على علم بالانقلاب من أجل التخلص من ياسين الهاشمي.

بدأت الطائرات إلقاء القنابل وعددها ثلاثة سقطت أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية وعند دائرة البريد قرب دار ياسين الهاشمي وقرب البرلمان والرابعة في نهر دجلة ودخول بكر صدقي بغداد ومحاولة الملك منعه من ذلك بإعطاء جعفر العسكري كتاب يرسله له بعدم دخول بغداد الا ان جماعة بكر صدقي قامت بقتله ودخل بغداد وشكل الوزارة الانقلابية وأصبح عبد اللطيف نوري وزير الدفاع فيها وبكر صدقي رئيسا للأركان بعد احالة طه الهاشمي على التقاعد.

كان بكر صدقي الرجل الأقوى ولا يتم اتخاذ أي إجراء دون استشارته وعمل على تصفية الضباط القوميين ونقلهم إلى أماكن بعيدة من أجل إبعادهم عن المواقع الحساسة.
ألقى جعفر أبو التمن بيانا في دار الإذاعة في ٥ تشرين الثاني١٩٣٦ تتضمن خطة الحكومة في ما يلي:-
١-الانقلاب وليد سياسة الحكومة السابقة
٢-تحسين العلاقة مع الدول العربية
٣-وضع خطة إصلاحية شاملة.
قوبل الانقلاب بالترحيب من قبل جماعة الأهالي وقوبل بالخوف من قبل العناصر القومية.

قامت حكومة حكمت سليمان بحل المجلس النيابي وجرت انتخابات في ١٠ كانون الأول١٩٣٦ على أساس إرضاء جميع الأطراف وانتهت بعودة ثلث النواب السابقين وحصل بكر صدقي على ٣٠ نائبا الإصلاحيون على ١٢ نائب من مجموع ١٨٠ نائب وبدا الخلاف بين جماعة الإصلاحيون وجماعة بكر صدقي وقيام حكمت سليمان بتاييد جماعة بكر صدقي والتخلي عن الإصلاحيين وازدادت الخلافات بين الطرفين وفتح الطريق أمام بكر صدقي للقيام بحكومة دكتاتورية والقيام بغلق جمعية الإصلاح الشعبي واغلق صحيفتها و محاولة اغتيال أعضائها .
كما ان الاساليب القاسية التي اتبعتها حكومة حكمت سليمان في قمع ثورة السماوة في ايار عام ١٩٣٧ ، وما تبعها من حملة اعتقالات واغتيالات وعدم امتثال الحكومة للقوانين الدستورية ، الامر الذي ادى الى

ظهور السخط في صفوف الجيش ، مما دفع العناصر القومية منهم الى عقد الاجتماعات من اجل التخلص من بكر صدقي .

وصل بكر صدقي الى الموصل في ١١اب ١٩٣٧ برفقة قائد الفرقة الاولى حسين فوزي وامر القوة الجوية محمد علي جواد وكان في استقبالهم محمد امين العمري امر المنطقة الشمالية ، وبعد تناول العشاء اشتكى بكر صدقي من الحر فأشار عليه محمد علي جواد بالذهاب الى مطار الموصل العسكري ، واثناء جلوسهم في حديقة المطار تقدم اليه النائب عريف محمد عبدالله التلعفري وبأمر من الضابط محمود هندي اطلق النار عليه وقتله وقتل ايضا محمد علي جواد ، رغم محاولة حكمت سليمان البقاء على راس الحكومة واعتبار الحادثة اعتداء شخصي الا انه اجبر على تقديم استقالته في يوم ١٧ اب عام ١٩٣٧، وتم تشكيل حكومة في نفس اليوم من قبل جميل المدفعي ، وبذلك انطوت صفحة خطيرة فتحت المجال لتدخل الجيش في الشأن السياسي فيما بعد.

اهم المصادر :

١- وسيم رفعت عبد المجيد ، العراق الانقلابي.
٢- فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي
٣- رجاء حسين حسني الخطاب ، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١
٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث
٥- ستيفن همنسي لونكريك ، تاريخ العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠

التطورات السياسية في عهد الملك غازي:

تتويج غازي ملكاً على العراق:

ولد غازي في مكة في ٢١ اذار عام١٩١٢ وعاش سنوات طفولته الأولى تحت رعاية جده الشريف حسين بن علي وصل إلى العراق في عام١٩٢٤ اذ اهتم والده فيصل بإعداده وتربيته ودرس في مدرسة هارو في لندن عام ١٩٢٦ ، ، وبعد صدور القانون الاساسي اصبح غازي وليا للعهد ،دخل المدرسة العسكرية وكان لدراسته فيها تأثير في بناء شخصية غازي ، كما تأثر بالافكار القومية ، تخرج من المدرسة العسكرية برتبة ملازم ثاني خيال عام ١٩٣٢، اصطحبه والده الملك فيصل في جولاته في مناطق العراق المختلفة ليطلعه على اوضاع العراق ، تولى غازي العرش نيابة عن والده مرتين في اثناء غياب والده خارج العراق الاولى من (٥حزيران – ٣ اب عام ١٩٣٣) والثانية من (١ ايلول –٨ ايلول عام ١٩٣٣) ، وقد برز اسمه من خلال ادارته للاوضاع والاحداث عام ١٩٣٣ بموجب صلاحياته الدستورية ، ووجد فيه العراقيون الشخصية التي يمكن لها ان تتحدى الانكليز ، توفي الملك فيصل في سويسرا يوم ٧ ايلول عام ١٩٣٣ نتيجة لازمة قلبية حسب ما اذيع في بيان وفاته ، الامر الذي سبب ارباك لغزي عند سماعه الخبر مما اضطره الى الاتصال بالسفير البريطاني (فرانسيس همفريز) واخبره بحاجته الى تعاونه وتعاون الشخصيات البارزة معه ، فاتصل السفير بياسين الهاشمي وزير المالية ورئيس حزب الاخاء ونصحه باتباع الاجراءات الدستورية في اعلان ولي العهد غازي ملكا على العراق في احتفال بسيط يحضره الوزراء ورئيس مجلسي النواب والاعيان ليتم الاحتفال بتتوجيه ملكا على العراق يوم ٨ ايلول عام ١٩٣٣ ، وفي يوم ١١ ايلول ادى اليمين الدستورية ، والقى الملك غازي كلمة اوضح فيها انه سيسير على نهج والده من اجل النهوض بالمملكة في تقدمها ، ودعى ابناء الشعب والمسؤولين الى مؤازرته في ذلك

قوبل تتويج الملك غازي بردود فعل متباينة توقع بعضهم عدم إمكانية استمرار التوازن السياسي وحدث إرباك في الوضع السياسي حيث أن السياسيين القدامى تنافسوا من أجل التقرب من الملك ، وتوقعوا عدم مقدرة الملك الجديد على ممارسة نفوذ مؤثر على وزرائه ، وخشوا من ابتعاده عن الجيل القديم ، اذا ما علمنا تأثر الملك غازي بافكار الضباط الشباب الذين كانوا يرافقونه دائما .

اما الموقف الشعبي فكان على النقيض ، اذ تجددت امآل الشعب بتولي الملك غازي العرش في ان يكون عهده بداية لازالة النفوذ الاجنبي وتحقيق الاهداف الوطنية

اهم الاحداث في عهد الملك غازي:

اولا : الصراع بين السياسين القدماء وسرعة تبدل الوزارت:

اولا: وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية:

ادت وفاة الملك فيصل الى ارباك الوضع السياسي في العراق ، اذ وجد الساسة القدماء الذين كانوا يرافقون الملك فيصل في حياته انفسهم في تنافس من اجل التقرب من الملك الجديد والتاثير عليه ، ولان الملك الجديد ليس على اطلاع بكافة الامور السياسية والمنافسة التي تجري بين السياسيين مما جعله يقع تحت تأثير هذا او ذاك من رجال السياسة.

قدم رشيد عالي الكيلاني استقالته من وزارته الأولى في ٩ أيلول١٩٣٣ ، قام الملك بتكليف الكيلاني بتشكيل وزارته الثانية في نفس اليوم وأعلنا الكيلاني بأن الوزارة ستستمر على نفس النهج في زمن سيد البلاد الراحل كما رغب الكيلاني وياسين الهاشمي وحزبهما حزب الإخاء الوطني .

واستغلال فرصة السيطرة على الملك من أجل التخلص من المعارض في المجلس النيابي وتقديم طلب إلى الملك بحل المجلس النيابي بحجة أن الوضع الجديد يتطلب خطة جديدة إلى أن منافسيهم شعروا بان هذا الامر قد يؤدي الى تصفيتهم . فعقدوا إجتماعات مع الملك غازي وطلبوا بعدم حل المجلس فضلا عن أن الإنجليز ابلغوا الملك بان جماعة الاخائيين يحاولون أبعادهم عن مناصبهم فرفض الملك غازي الطلب الأمر الذي دفع الكيلاني لتقديم استقالة حكومته في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ بعد ثمانين يوما من تشكيلها .

ثانيا : وزارة جميل المدفعي الأولى والثانية :-

احتدم الصراع بين المتنافسين بعد استقالة رشيد عالي الكيلاني ، وطرحت اسماء ياسين الهاشمي زعيم حزب الاخاء ، وعلي جودت الايوبي ، وجميل المدفعي رئيس مجلس النواب ، وكانت نصيحة السفير البريطاني للملك غازي ان يختار لتشكيل الوزارة من غير المنتمين للاحزاب ومن المستلقين المعروفين بالاخلاص له

وقع الاختيار على جميل المدفعي لتشكيل الوزارة والذي لم يكن من الحزبيين وتم تشكيلها في ٩ تشرين الثاني١٩٣٣ انضم اليها نوري السعيد وناجي شوكت وهم رؤساء الوزارات السابقين ، واعتمد المدفعي في تأييد وزارته على تشكيل كتلة نيابة تمثل الاغلبية له في المجلس النيابي ، وتضمن برنامج الوزارة في منهاجها تقوية العلاقة مع الدول الأخرى في السياسة الخارجية أما في مجال السياسة الداخلية احترام الشعب القانون و الأحكام الدستورية و أهم المشاكل التي واجهت حكومة المدفعي اضراب٥ كانون الأول١٩٣٣ ضد شركة التنوير الكهرباء الذي قادته(نقابة اتحاد العمال) التي تأسست في ١١ ايار عام

١٩٣٢ فالسبب في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم قدرة الشعب البغدادي دفع ٢٨ في فلسا لكل وحدة كهرباء وبقيت بغداد بلا كهرباء لمدة شهر اذ شتراك الطلاب والشباب في هذا الإضراب.

بعد انتهاء الإضراب تعرضت وزارة المدفعي الى هزة عنيفة ادت الى انقسام الوزراء فيما بينهم نتيجة للاختلاف ما بين رستم حيدر وزير الاقتصاد والموصلات الذي يريد تنفيذ مشروع الغراف والوزير نصرت الفارسي الذي رفض المشروع ورای ان تسليح الجيش اهم من مشروع الغراف وادى ذلك إلى إرباك العمل الحكومي وانقسمت الوزارة على نفسها وحاول الملك التوفيق بين وجهات النظر لكنه فشل في ذلك ، وقدم المدفعي استقالة الوزارة يوم ٣ شباط ١٩٣٤ ، وكلف الملك جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الثانية يوم ٢١ شباط ١٩٣٤ ولكن بدت هذه الوزارة ضعيفة منتشرة الفساد في الجهاز الإداري وتفشت الرشوة بين الموظفين فأوعزت بريطانيا إلى الملك غازي بتغيير الوزارة وقام المدفعي بالإستقاله يوم ٢٥ اب ١٩٣٤بعد أن حكمت وزارته ستة أشهر.

ثالثا: وزارة علي جودة الأيوبي:-

كلف الملك علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة في٢٧ أب ١٩٣٤ إذ قام الأيوبي بتجميع خصوم الأخائيين أمثال نوري السعيد وزيرا للخارجية والمدفعي وزيرا للمالية، كانت خطته تقوم على ابعاد معارضيه من انصار حزب الاخاء الوطني وزعماء العشائر لهذا تولى بنفسه وزارة الداخلية وعمل على حل المجلس النيابي في ٤ ايلول عام ١٩٣٤ ، واجريت انتخابات المجلس النيابي ولم يفز سوى١٢ من الاخائيين من أصل٨٨ الأمر الذي ادى إلى انتقادات واسعة لمنهج الوزارة وحل المجلس النيابي وطريقة الانتخابات وفوز نواب المدن و استيعاد شيوخ العشائر فضلا عن سوء الإدارة الامر ال١ذي ادى بالايوبي لمواجهة المعارضة بتاسيس حزب هو حزب(الوحدة الوطنية)، رغم ذلك تصاعدت المعارضة ضد وزارة الايوبي فقاطع اجتماعات مجلس الاعيان ١١ نائب من اصل ٢٠ نائب ، الامر الذي اثر على سير اعمال الوزارة فضلا عن تصاعد الخلاف بين نوري السعيد وزير الخارجية مع وزير الدفاع جميل المدفعي الامر الذي ادى إلى أن يقدم الأيوبي استقالته في٢٣ شباط١٩٣٥ .

رابعا : وزارة جميل المدفعي الثالثة:-

عهد الملك غازي الى جميل المدفعي بتاليف الوزارة في٤ اذار ١٩٣٥ بعد رفض ياسين الهاشمي تاليفها بسبب شروط الإنجليز وغيرهم إلا أن هذه الوزارة كانت غير قادرة على معالجة الامور المهمة الخطيرة ولاسيما التحركات العشائرية والخلاف الذي حدث مع رئيس اركان الجيش طه الهاشمي الذي استخدم القوة ضد العشائر فضلا عن الخلاف بين الوزراء بشأن استخدام القوة دفعت كل هذه الامور إلى تقديم المدفعي الاستقالة في١٦ أذار ١٩٣٥ بعد ١٢ يوم من تأليفها .

خامسا : وزارة ياسين الهاشمي الثانية:-

قرر الملك تشكيل وزارة قويه فكلف ياسين الهاشمي بذلك من دون شروط مسبقة الذي واجهته مشكلة توزيع المناصب بعض أصرار الكيلاني وحكمت سليمان على وزارة الداخلية الأول من اجل ارضاء العشائر والثاني اخذ يتقرب من جماعة الأهالي فشكلت الوزارة في١٧ اذار ١٩٣٥ أصدرت الوزارة منهاجها متضمنة احترام نظام الحكم الملكي و التآخي بين أبناء الشعب وتعديل قانون انضباط موظفي الدولة وتأسيس مصرف وطني والاهتمام بالزراعة والصناعة وإصدار قانون العمال باحترام الآداب العامة و الاهتمام بتوزيع الجيش للدفاع عن الوطن. وتوسيع القوة الجوية ولكن قام الهاشمي بحل المجلس النيابي بحجة عدم التآزر بين السلطة التشريعية والتنفيذية وحل حزبه حزب الإخاء الوطني، وبدأت الشائعات بان الهاشمي يتجه بالبلاد نحو الدكتاتورية وذلك لأن شقيقه أيضا كان رئيس الأركان الجيش ودائرة الشرطة تحت نفوذه ورأى البعض أنه يحاول السيطرة على صلاحيات الملك ويصبح هو الحاكم الفعلي.

وقد عمل الهاشمي على تقوية الجيش و تطويريه إذا وصل عدد الطائرات إلى ٧٨ طائرة وشراء أربع سفن صغيرة وواحدة كبيرة. وزيادة مخصصات وزارة الدفاع وسدد نفقات التجنيد والتسليح الذي وصل إلى أربع فرق نظامية وتأسيس مصنع يصنع البنادق وصدر قانون التجنيد الالزامي في ١٨ حزيران ١٩٣٥ بعد فتح مراكز التجنيد في مختلف أنحاء العراق.

اما على صعيد الدول العربية فقد كسب ثقة الاقطار المجاورة ووقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومدهم بالمال والسلاح ودعم الحركة التحريرية الوطنية في سوريا بالمال والسلاح مما أثار حفيظة بريطانيا ضده اذ عده الكثيرون بطلا قومياً كما وقف ضد أطماع إيران في شط العرب.

بدأ حكمت سليمان مقاومة وزارة الهاشمي وسخر جماعة الأهالي التي ينتمي لها لهذا فرض ومهد الى إيجاد تقارب مع بكر صدقي الذي تعرف عليه أثناء توليه وزارة الداخلية في حكومة الكيلاني وتوطدت علاقتهما.

من خلال العرض التاريخي للوضع السياسي في العراق منذ وفاة الملك فيصل وحتى انقلاب عام ١٩٣٦(الذي سيذكر لاحقا) نلاحظ جملة امور منها :

١- ان دائرة الحكم بقت ضيقة ومقصورة على الساسة الذين عاصروا الملك فيصل الاول ، ولم تظهر شخصيات سياسية جديدة على الساحة السياسية العراقية ، بل ان الفئة الحاكمة القديمة طغت اهدافها واطماعها في الوصول الى الحكم من خلال علاقاتها الشخصية .

٢- عدم الاستقرار السياسي والتنافس والصراع بين الساسة القدماء من اجل التقرب من الملك الجديد، وقد استخدم هؤلاء الاساليب والوسائل المختلفة من اجل ذلك منها استخدام العشائر والجيش لمقاومة الخصوم واستبعادهم عن الساحة السياسية .

٣- سرعة تبدل الوزارات الامر الذي اثر سلبا على ادارة الدولة واضعاف مركز الدولة العراقية ، اذا تألفت خلال ثلاث سنوات وشهرين ست وزارات اطولها عمرا وزارة ياسين الهاشمي كانت فترتها سنة ونصف واقصرها وزارة جميل المدفعي الثالثة كانت ١٢ يوم فقط.

التيارات السياسية والجمعيات في العراق ١٩٣٠-١٩٣٩:

اولا : جمعية الجوال العربي:

ادرك الشباب من المثقفين في اواخر العشرينيات واوائل الثلاثينيات من القرن الماضي ان عزل العراق عن محيطه الاقليمي والعربي لا يخدم تطلعاتهم بل يخدم تطلعات الاستعمار وبما يخدم مطامعه الاستعمارية في نهب ثروات البلاد عن طريق الشركات الاجنبية الاحتكارية والتسلط الاجنبي والاقطاع الزراعي الذي ادى الى تدهور الوضع المعاشي والاقتصادي لعامة الشعب، لذا سعى بعض مدرسي دار المعلمين الابتدائية في بغداد منهم متي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي وغيرهم وانضم اليهم بعض الطلبة الى تاسيس جمعية في عام ١٩٢٩ سميت (بجمعية الجوال العربي)، التي اخذت على عاتقها نشر الوعي والدعوة الى الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعيات والتنظيمات في الاقطار العربية ، ودعت ايضا الى استقلال العراق استقلال تام ورفض الاتفاقيات التي فرضها الانكليز على العراق ، كان اعضاء الجمعية يعملون سرا على نشر نشاطهم وافكارهم الى ان تم اجازتها بصورة رسمية عام ١٩٣٤، واتصلوا بعدد من الضباط القوميين امثال صلاح الدين الصباغ وزملاؤه لتدريب اعضائها على الامور العسكرية ، واشترت الجمعية مطبعة اسمتها (مطبعة الجزيرة) واصدر سعدي خليل الذي كان من اعضاء الجمعية جريدة الفتوة التي صدر العدد الاول منها في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٤ ، وتوقفت عن الصدور في ٤ تموز عام ١٩٣٦ ، حاولت المجلة التعريف بالقضايا القومية واحياء المناسبات القوية باعداد خاصة منها ، ساهمت الجمعية بدعم النضال العربي والقومي وساندت حركات التحرر العربية في المغرب العربي والجزيرة العربية ، ووقفت مع عرب الاحواز ولواء الاسكندرونة ، كما وقف اعضاء الجمعية مع حركة مايس عام ١٩٤١ولعب اعضائها دورا بارزا في تلك الحرب الامر الذي اضطر نوري السعيد الذي شكل الوزارة بعد ثورة مايس الى اغلاق جمعية الجوال العربي في ٧ نيسان عام ١٩٤٢ وبعد تاسيس نادي المثنى بن حارث الشيباني انضمت له الجمعية مع الاحتفاظ بكيانها .

ثانيا: نادي المثنى بن حارث الشيباني:

قدم صائب شوكت وزملاؤه (متي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي والمقدم فهمي سعيد) طلبا الى وزارة الداخلية في اوائل شباط عام ١٩٣٥ لتاسيس نادي غير سياسي باسم نادي المثنى بن حارث الشيباني ، انضم الى النادي بعض الشخصيات القومية من امثال محمد مهدي كبة وعبد المجيد القصاب ومحمد صديق شنشل ويونس السبعاوي وغيرهم ، كان لتشابه اهداف النادي مع اهداف جمعية الجوال العربي اثره في توحيد نشاطهم القومي ، واختير صائب شوكت رئيسا للنادي ومحمد مهدي كبة نائبا

له ، كان النادي قد حدد اهدافه ببث الروح القومية العربية والمحافظة على التقاليد العربية وتنمية روح الثقافة العربية ، عمل النادي من اجل تحديد اهدافه الى تشكيل لجان متخصصة منها لجنة الخدمة الاجتماعية والاقتصادية ولجنة فنية ولجنة رياضية ، واصدر مجلة اسبوعية ناطقة باسمه هي (مجلة المثنى) وكان رئيس تحريرها هو عبد الرحمن خضير صدر العدد الاول منها في ٢٧ اب عام ١٩٣٦ ، اثارت مواقف النادي القومية الفئة الحاكمة والانكليز معا الامر الذي ادى الى اتهام النادي بالنازية ، ولم يكن للنادي اية علاقة بالنازية وغيرها من التيارات السياسية العالمية ، في عام ١٩٣٦ اسس النادي (لجنة الدفاع عن فلسطين) ، التي قامت بتشكيل فرق من المتطوعين الشباب لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينيين ، كما نجح النادي وبالتعاون مع بعض الشخصيات السياسية الى توحيد الجهود في الدفاع عن فلسطين وتم تاسيس جمعية الدفاع عن فلسطين التي اجزيت في تشرين الثاني عام ١٩٣٧، وافتتحت لها مقرات في انحاء العراق واصدرت جريدة ناطقها باسمها هي(جريدة المستقبل)، ولعب الجمعية دورا بارزا في دعم القضية الفلسطينية من خلال جمع التبرعات واصدار الفتاوى من رجال الدين بالجهاد في فلسطين، وعند اندلاع ثورة مايس عام ١٩٤١ لعب اعضاء النادي دورا اساسيا في هذه الثورة ، وبعد القضاء على الثورة طلب نوري السعيد في ٧ اذار عام ١٩٤٢ من وزارة الداخلية بالغاء اجازة النادي وحله بحجة اتصال اعضاء النادي بدولة اجنبية معادية وتدخلهم في الشأن السياسي ، فقررت وزارة الداخلية في ٧ نيسان ١٩٤٢ بالغاء اجازة النادي ومصادرة املاكه .

ثالثا : التيار الاصلاحي (جماعة الاهالي):

ظهرت على ايدي بعض المثقفين من ذوي التطلعات الاصلاحية ، وكان هؤلاء في الواقع جماعتين التقتا واسهمتا في العمل الوطني ، كانت الجماعة الاولى من الطلاب الذين يدرسون في داخل العراق واسهموا في تاسيس الحركة الوطنية ، في حين كانت الجماعة الثانية من الطلاب الذين درسوا في خارج العراق وتحديدا في لبنان .

في بداية الثلاينيات فكر هؤلاء باهمية قيام تنظيم بينهم وقرروا اصدار جريدة تعبر عن ارائهم وتكون مركزا لتجمعهم ولعملهم السياسي ، عهدت الجماعة الى حسين جميل بالتقدم بطلب الى وزارة الداخلية لاصدار جريدة باسم جريدة الاهالي فصدر العدد الاول منها في ٢ كانون الثاني عام ١٩٣٢، عملت الجريدة على شرح ارساء الحكم وفق اسس ديمقراطية ، وطالبت باستقلال البلاد التام وتخليصه من الاستعمار وتاليف حكومة وطنية منبثقة من ارادة الشعب ولا يتم ذلك الا بانتخابات حرة ، كانت الجريدة صوت المعارضة لتفضح اساليب الحكم وتوعية الجماهير باساليب الاستعمار .

لاقت طروحات جماعة الاهالي قبولا من الشباب ورجال السياسة امثال كامل الجادرجي ال١ذي انضم اليها ، وعملت الجمعية ايضا على كسب المزيد من رجال السياسة عن طريق تأسست(جمعية السعي لمكافحة الامية) فانضم جعفر ابو التمن اليها وحكمت سليمان ، في عام ١٩٣٦ حدث انشقاق بين اعضاء جماعة الاهالي نتيجة للخلافات الفكرية فيما بينهم ، اذ ظهر تيار جديد داخل الجماعة تزعمه حكمت سليمان ، كان يريد ممارسة السياسة باتجاه بعيد عن تطلعات الجماعة عاونه في ذلك بكر صدقي الامر الذي ادى الى تشكيل تحالف فيما بينهم قاد الى انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ الذي سنتاوله لاحقا توقفت جريدة الاهالي عن الصدور عام ١٩٣٧ .

رابعا : جمعية الاصلاح الشعبي:

برزت شخصية حكمة سليمان كشخصية رئيسية في جماعة الاهالي واخذ يتصل بضباط الجيش الذين انضموا الى جماعة الاهالي ، وبعد تشكليه الوزارة التي ضمت العديد من شخصيات جماعة الاهلي امثال كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ، الامر الذي دفعه الى تقديم طلبا لتاسيس جمعية باسم (جمعية الاصلاح الشعبي) استوحت الجمعية اهدافها من اهداف جماعة الاهالي من خلال سعيها الى القيام باصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي ، يعود بالنفع على عامة الشعب من خلال سيطرة الحكومة على وسائل النقل والمواصلات واسالة الماء والكهرباء ، فضلا عن القيام بمشاريع صناعية وسن قوانين لحماية العمال من خلال تحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثمان ساعات .

لم تستمر جمعية الاصلاح الشعبي في العمل طويلا اذ سرعان ما شن بكر صدقي حملة على اعضائها ، الامر الذي ادى الى استقالة اعضائها منهم كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ويوسف عز الدين ، وهناك من يعلل ان محاولات الاصلاح التي دعت اليها جمعية الاصلاح الشعبي اثارت معارضة شديدة من قبل الملاكين وشيوخ القبائل ، الامر الذي الى ادى ايقاف علاقة الجمعية مع جماعة الاهالي ، خاصة بعد سيطرة بكر صدقي على السلطة الذي وجد ان استمرار علاقته مع جماعة الاهالي سيؤدي الى الحد من تفرده بالحكم ويقف حائلا دون رغبته في السيطرة على جميع مقاليد الامور .

المعاهدةالبريطانية العراقية الاولى وتأسيس المجلس التأسيسي العراقي واقرار الدستور:

اولا: معاهدة عام ١٩٢٢:

كان الملك فيصل عنصر تهدئة في العلاقات البريطانية العراقية. فقد استطاع أن يستحوذ على ثقة الوطنيين العراقيين، وان يجمع حوله عدداً من الرجال المقتدرين الذين كانوا في خدمته في الحجاز وسوريا. ولما انتقل فيصل إلى بغداد رحل هؤلاء معه إلى جانب بعض السوريين. وبمرور بعض الأشهر حصلت خلافات بين الوافدين الجدد الذين جاءوا مع فيصل وبين بعض السياسيين العراقيين. غير إن فيصل استطاع بشخصيته وزعامته أن يزيد التآلف بينهم فاحترموا جميعاً .

واجه الملك فيصل بعد تتوجيه مهاما عديدة وتحديات عديدة منها:

١- تخليص العراق من الانتداب البريطاني واقناع الانكليز بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى الوطنيين تدريجيا.

٢- الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا.

٣- انشاء حكومة وطنية بكامل تشكيلاتها وادارتها ووضع دستور حديث للبلاد.

٤- انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب ، والعمل علة توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة المعارضين للاصلاح والتجديد.

لذلك نجد إن دور الملك فيصل في العراق لم يكن سهلاً إذ كان عليه أن يؤدي دور الوسيط بين بريطانيا والحركة الوطنية في العراق، وكان كل همه أن ينظم العلاقات بينه وبين بريطانيا بشكل يرضي الشعب العراقي ويحقق له أمانيه في الاستقلال وفي نفس الوقت يرضي الحكومة البريطانية التي ساندته وأيدته حتى نال عرش العراق

ولغرض تنظيم هذ العلاقة بين الدولتين بدأت بريطانيا بانتهاج سياسة جديدة في العراق قائمة على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية تحل محل صك الانتداب مع تحقيق بعض المكاسب لبريطانيا وهي تخفيض نفقات الاحتلال. فلذلك لم يمض على حفلة تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق بضعة أيام حتى قدم المعتمد السامي البريطاني في العراق مسودة للمعاهدة كانت مجرد اجتهاد

للتوصل لصيغة نهائية، وتتكون المسودة من ١٥مادة ومقدمة والتي كانت بمضمونها تنفيذ للانتداب وليست بديلاً عنه

جاء في مقدمة المعاهدة ان بريطانيا اعترفت بالملك فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق وان الملك فيصل يرى من مصلحة العراق ولتامين سرعة تقدمه ان يعقد مع بريطانيا معاهدة على اساس التحالف ونصت المعاهدة على اهم البنود منها :

المادة الاولى : تقدم بريطانيا اثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سامي .

المادة الثانية : يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي بارادة ملكية دون موافقة بريطانيا .

المادة الثالثة : يتعهد ملك العراق باصدار قانون اساسي(دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان .

المادة الرابعة : يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح بريطانيا الدولية والمالية :

المادة السادسة : تتعهد بريطانيا بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب وقت ممكن .

المادة السابعة: تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والاعتدة والمساعدة العسكرية .

وتضمنت المواد الاخرى معالجة شؤون التمثيل الدبلوماسي والامتيازات الاجنبية والامور العدلية واعمال التبشير وانشاء مؤسسة للاثار ومعالجة القضايا المالية والكمركية وغيرها من الامور .

من المآخذ التي اخذت على المعاهدة انها:

١- المعاهدة بنصوصها وملاحقها ما هي الا صورة لصك الانتداب الذي رفضه الشعب العراقي وعده نموذج من نماذج الاستعمار ، وكان الانتداب سببا من اسباب ثورة العشرين .

٢- قيدت المعاهدة سلطات الملك بحيث لا يستطيع تعيين اي عربي او اجنبي الا بعد موافقة بريطانيا على الرغم من صدور ارادة ملكية بذلك ، فضلا عن ان الملك لا يستطيع اقامة اية علاقات دبلوماسية مع اية دولة الا بعد موافقة بريطانيا .

٣- اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية ، فقد بقيت القوات المحتلة في العراق ولها صلاحيات في تفتيش الجيش العراقي ، وتدخل المندوب السامي في تحركات الجيش العراقي وتوزيعه ، وخولت المعاهدة بريطانيا في السيطرة على الاراضي الاميرية مجانا خدمة لاغراضها العسكرية .

٣- منعت المعاهدة العراق من التواصل مع الاقطار العربية خصوصا فيما يتعلق بالوحدة العربية ، واكدت على التواصل الاقليمي وفيما يتعلق بالامور الكمركية فقط .

ومن هنا كان على عاتق الوزارة العراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب، والذي كلفه الملك فيصل بتشكيلها بعد تتويجه، مهمة التوفيق بين نظرية البريطانيين في حكم العراق ونظرية العراقيين الذين كانوا يطمعون في نيل الاستقلال وإلغاء الانتداب.

وعلى ضوء ما ورد في مسودة المعاهدة بدأت المفاوضات وإبداء الرأي ووجهات النظر من مسؤولي حكومتي الطرفين، بريطانيا والعراق. وكان الوفد العراقي يرى وجوب (إلغاء الانتداب) صراحة وعلى حق العراق في التمثيل الخارجي

استمرت المفاوضات وإبداء الرأي حتى قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٥حزيران ١٩٢٢قبول المعاهدة شرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها.

وتم التوقيع على المعاهدة في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢ وتقرر نشرها في لندن وبغداد في ١٣ تشرين الاول من نفس العام وصدر بعد ذلك عن الملك فيصل بلاغ بين فيه الأسس والمنافع والمصالح المتبادلة لتي دفعت العراق إلى عقد المعاهدة مع بريطانيا.

ومن اهم هذ الأسس اعتراف بريطانيا بالاستقلال السياسي للعراق وباحترام سيادته الوطنية وفي بريطانيا اصدر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بلاغاً في لندن يوم نشر المعاهدة بين فيه " إن الحكومة البريطانية سوف تعمل بعد تعيين حدود العراق ما في وسعها لإدخال العراق في عصبة الأمم ." بعد هذا أخذت بريطانيا تعمل على تهيئة العراق بواسطة الملك وحكومته لإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي ليأتي بممثلين يوافقون على المعاهدة.

لقيت معاهدة عام ١٩٢٢معارضة شديدة من جميع طبقات الشعب العراقي الذي كان يسعى إلى إلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاد ، فلذلك اصر على رفض الانتداب البريطاني وعلى عقد أي معاهدة لا تنص على إلغاء الانتداب. وفي نفس الوقت اصر الإنكليز على وجوب عقد معاهدة بينهم وبين العراق تتقمص ثوب الانتداب ولهذا قررت الوزارة العراقية السير في المفاوضات سراز.

وبعد نشر مواد المعاهدة في ١٣ تشرين الاول عام ١٩٢٢ بدأت الصحافة تهاجمها فقامت مظاهرة وتوجهت الى منزل رئيس الوزراء وأخذت الاحتجاجات تنهال بكثرة ، وطالب زعماء ثورة العشرين بأسقاط أي وزارة تصادق على المعاهدة، وعلى الرغم من إن البلاد كانت قد فجعت قبل مدة قصيرة بنفي زعمائها المعارضين للمعاهدة وإقفال عدد من الصحف منها صحيفتي (الرافدين والمفيد) اللتان كان قد اصدرهما

حزبي الوفد والنهضة اللذان تم تعطيلهما من قبل المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس، لذلك بعث بعض قادة الحركة الوطنية برقية الى الملك طالبو فيها :

١- رفض الانتداب رفضا قاطعا ، واعتراف حكومة بريطانيا بالغائه رسميا

٢- اسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الامة ، وتعيين وزارة تطمئن الامة لاعمالها .

٣- طرد المستشارين البريطانيين.

٤- اطلاق حرية الصحافة

وبسبب المعارضة الشديدة للشعب العراقي وللأحزاب السياسية ورجال الدين للمعاهدة قدمت الوزارة الائتلافية البريطانية التي تم في عهدها تكوين المعاهدة والمصادقة عليها استقالتها وجاءت بوزارة جديدة امتنعت عن التصديق على المعاهدة مما كان له الأثر الكبير في مستقبل الوضع في العراق. وأصبحت القضية العراقية عقبة بارزة في طريق الانتخابات العامة التي أعقبت سقوط الوزارة البريطانية وعند ذلك ثارت حملة صحفية كبيرة ضد الحكومة البريطانية لصرفها المبالغ البريطانية الهائلة على العراق وتولى عدد من أعضاء مجلس النواب البريطاني الجديد الزام الحكومة البريطانية بالجلاء عن العراق في أول فرصة

وبعد التوقيع على المعاهدة العراقية- البريطانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢رأى الملك فيصل الأول والحكومة العراقية (مجلس الوزراء) إن الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي. وفي ١٩ تشرين الاول صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الاتي :

١- دستور المملكة العراقية

٢- قانون انتخاب مجلس النواب.

٣- المعاهدة العراقية- البريطانية

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداً ء من ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة والوضع السياسي السائدة المتعلق بالانتداب، انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك في الانتخابات مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الإدارة العرفية للبريطانيين، واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الألوية العراقية وإعادة المنفيين إلى وطنهم والسماح بتشكيل الجمعيات، ولذلك أجلت الانتخابات

وفعلاً قررت وزارة عبد المحسن السعدون الاستجابة لمطالب الشعب قبل إجراء الانتخابات ، واصدر المندوب السامي البريطاني أمر بإرجاع المنفيين. وبذلك قررت الوزارة إجراء الانتخابات .

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكري الأولى التي قررت إجراء انتخابات نواب المجلس التأسيسي النيابية في ٢٥ شباط ١٩٢٤وافتتح المجلس اجتماعه في ٢٧أذار من العام نفسه وكان عدد أعضائه ١٠٠عضو، القى الملك خطاب العرش ثم انتخب عبد المحسن السعدون رئيسا له، جاء في خطاب العرش دعوة أعضاء المجلس للنظر في أمور جوهرية وهي:

١- البت في المعاهدة العراقية- البريطانية. .

٢- سن الدستور العراقي.

٣- سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي

جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب، ولجات الحكومة إلى استخدام القوة، كما هدد المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس) انه في حالة عدم تحديد الموقف من المعاهدة قبل ١٠ حزيران ١٩٢٤ فانه هدد بإصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي واحتلال بناية المجلس
اجتمع الملك فيصل في ١٠حزيران مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب منهم الموافقة على المعاهدة فاجتمع ٦٩مندوباً في ليلة العاشر من حزيران، وطلب المعارضون إعطاء وعد من حكومة بريطانيا بإجراء تعديلات على المعاهدة، واخذ ضمان بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل. وعند التصويت ايدها ٣٧مندوباً وعارضها ٢٤ وامتنع عن التصويت ٨ مندوبين

وبهذ الطريقة والتهديدات والإنذارات وإعطاء الوعود بتعديل الاتفاقية المالية وبالمحافظة على حقوق العراق بولاية الموصل تمت الموافقة على المعاهدة العراقية البريطانية من قبل المجلس التأسيسي ولكن الشعب العراقي قابل هذ النتيجة بسخط عام على المعاهدة، وعلى عاقديها. وقد ظل الاستياء في نفوس المعارضين مدة طويلة بحيث كان يظهر في كل مناسبة.
وفي ٢١ حزيران ١٩٢٤تم التصديق على المعاهدة من جانب البرلمان البريطاني وفي ٢٧أيلول ١٩٢٤أقرها مجلس عصبة الأمم.

ثانيا: المجلس التأسيسي العراقي

وجه فيصل الأول خطاباً ، في حفل تتويجه ملكاً على العراق، قال فيه ا ن أول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي، وان هذا المجلس هو الذي سيضع أعضاؤه

دستور استقلال العراق على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويبرم المعاهدة العراقية– البريطانية

وبعد التوقيع على المعاهدة العراقية– البريطانية في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢ راى الملك فيصل الأول والحكومة العراقية (مجلس الوزراء) إن الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي. وفي ١٩ تشرين الاول عام ١٩٢٢ صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الاتي:

١- اقرار دستور المملكة العراقية
٢– تشريع قانون انتخاب مجلس النواب العراقي.
٣- التصديق على المعاهدة العراقية- البريطانية

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداً ء من ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة والوضع السياسي السائدة المتعلق بالانتداب، انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك في الانتخابات مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الإدارة العرفية للبريطانيين، واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الألوية العراقية وإعادة المنفيين إلى وطنهم والسماح بتشكيل الجمعيات، ولذلك أجلت الانتخابات استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكري الأولى التي قررت اجراء انتخابات نواب المجلس التأسيسي النيابية في ٢٥ شباط ١٩٢٤ وافتتح المجلس اجتماعاته في ٢٧ اذار من العام نفسه ، وكان عدد أعضائه ١٠٠عضو، أصبح السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس.

ثالثا : القانون الاساسي العراقي(الدستور)

اما القانون الأساسي العراقي (الدستور) فقد قدم رئيس الوزراء في٣ نيسان ١٩٢٤ لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على أعضاء المجلس, وفي٧ نيسان قرر المجلس تاليف لجنة من اعضائه تمثل الألوية العراقية لتدقيق اللائحة، وفي١٠ تموز ١٩٢٤ تم اقرارها بعد تعديلات طفيفة تضمن القانون الأساسي مقدمة و١٢٣ مادة موزعة على عشرة أبواب ، نصَّت مقدمته على أن العراق دولة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ، وحكومته ملكية وراثية نيابية، وعاصمته بغداد، تضمن الباب الأول (حقوق الشعب) واهم مبادئه : لا فرق بين العراقيين أمام القانون وان اختلفوا بالقومية والدين واللغة، وان الحرية مصونة لجميع سكان العراق، وان للعراقيين حرية إبداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات، وان الإسلام دين الدولة الرسمي، وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

حدد الباب الثاني: سلطات الملك وحقوقه، فجعل سيادة الدولة وديعة في يده، وولاية العهد لأكبر أبنائه، وأعطاه حق التصديق على القوانين، إصدار المراسيم في غياب مجلس الأمة، عقد المعاهدات، واختيار رئيس الوزراء

أما الباب الثالث فتناول السلطة التشريعية، التي تتكون من الملك ومجلس الأمة، المكوّن من مجلس النواب المنتخب ومجلس الأعيان المعيّن من قبل الملك، حيث تمتلك السلطة التشريعية حق سن القوانين وتعديلها.

تناول الباب الرابع ا:لوزارة، حيث يعين الملك رئيس الوزراء، ثم يختار الوزراء بناءً على ترشيح الرئيس، بشرط ألا يتجاوز عددهم تسعة. ويجب على الوزراء غير الأعضاء في البرلمان الحصول على عضوية خلال ستة أشهر وإلا يفقدون مناصبهم. الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، فإذا حُجبت الثقة عنها أو عن أحد وزرائها وجب الاستقالة.

بحث الباب الخامس :السلطة القضائية، حيث تُعين المحاكم بإرادة ملكية وتُحمى من التدخل، كما حدد نظامها ودرجاتها.و تناولت الأبواب الأخرى الشؤون المالية، إدارة المحافظات، وتصديق القوانين، بينما نص الباب التاسع على أن أي تعديل للدستور يتطلب موافقة مجلس الأمة بغالبية الثلثين، ثم تصديق الملك.

كما عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تموز ١٩٢٤وشرع المجلس بالنظر فيها ومناقشتها في ٢٦ تموز ووافق عليها في ٢ اب من العام نفسه ، تضمن قانون انتخاب النواب مبدأ الانتخاب على درجتين أي الانتخاب غير المباشر، ويجب أن ينتخب نواب إضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في الوية بغداد والموصل والبصرة.

ويقسم العراق إلى ثلاث مناطق انتخابية، وكل لواء يعد دائرة انتخابية ويجري الانتخاب بالتصويت السر ي

رغم المصادقة على القانون الأساسي، تأخر نشره بسبب الضغوط البريطانية، إذ سعت بريطانيا لضمان امتيازات النفط قبل نشر القانون، لأن مواده ٩٣ و١١٤ منعت التصرف بموارد الدولة دون موافقة البرلمان. حاولت بريطانيا استغلال المادة ١١١ التي أبقت القوانين السابقة سارية حتى تُعدل أو تُلغى، لتفادي اعتراض البرلمان على الامتيازات النفطية.

تم توقيع امتياز النفط في ١٤ آذار ١٩٢٥، وبعده بأسبوع في ٢١اذار، قرر مجلس الوزراء نشر القانون الأساسي، مما أدى إلى احتفالات رسمية. وضع القانون أسس الحياة النيابية في العراق، حيث منح

السلطة التشريعية لمجلس الأمة المكون من مجلسي الأعيان والنواب. يتكون مجلس الأعيان من ٢٠ عضوًا يعينهم الملك، ومدة عضويتهم ٨ سنوات، بينما يتم انتخاب مجلس النواب بنسبة نائب لكل ٢٠ ألف نسمة من الذكور، وفقًا لقانون خاص يضمن التصويت السري وتمثيل الأقليات. مدة دورة النواب أربع سنوات، ويحق للملك حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة خلال أربعة أشهر.

بعد المصادقة على الدستور، تم تشريع قانون انتخاب النواب في ٢ آب ١٩٢٥، ونشر في ٢٢ تشرين الأول. نص على الانتخاب غير المباشر، حيث يحق للذكور العراقيين فوق العشرين التصويت، باستثناء المحكومين والمحرومين من الحقوق المدنية. تم تقسيم الناخبين إلى أوليين وثانويين، حيث ينتخب الأوليون (كل ٢٥٠ ناخبًا) منتخبًا ثانويًا، والذي يقوم بدوره بانتخاب النواب.

انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م :-

يعد حكمت سليمان المحرك الأساسي للانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي وكان أول اتصال بين بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى كونه ساخطا على وزارة الهاشمي بعد رفض إرساله للعلاج خارج القطر ، لاسيما بعد سفر طه الهاشمي رئيس اركان الجيش وشقيق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي لحضور مناورات الجيش البريطاني وكان بكر صدقي قد عاد قبل رئيس اركان الجيش بثلاثة اسابيع واستلم رئاسة اركان الجيش باعتباره اقدم الضباط ، فضلا عن تكليفه بالاشراف على المناورات الخريفية التي سيجريها الجيش في جبال حمرين بين خانقين وبغداد وكان يعمل بهدوء من اجل تنفيذ خطة الانقلاب ، اتفق بكر صدقي مع حكمت سليمان على الاطاحة بحكومة ياسين الهاشمي واثارة الجيش عليها بعد اتهامها بانه تريد قلب العرش ، وجرى اجتماع يوم ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٣٦ في بيت حكمت سليمان حضره جعفر ابو التمن وعبد اللطيف نوري وتعاهدوا على العمل سوية للاطاحة بوزارة الهاشمي وتشكيل الوزارة من قبلهم ، وقامت في ليلة ٢٧ تشرين الأول١٩٣٦ حركات في (قرة خان وبلد روز) بالزحف نحو بعقوبة واحتلتها وقطعت خطوط الاتصال مع بغداد وتم الاستيلاء على خطوط البرق والهاتف وتوجهت إلى بغداد يقودها بكر صدقي.

بدأت الطائرات في ٨:٣٠ صباحا بإلقاء المنشورات المطبوعة تحمل بيانا من بكر صدقي قائد القوة الوطنية الإصلاحية تضمنت ما يلي:-

١- الطلب من جلالة الملك اقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان
٢- الطلب إلى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك الدوائر .
٣- التهديد باتخاذ تدابير فعالة ضد كل من لا يلبي تلك الدعوة

وقام حكمة سليمان بتسليم رستم حيدر رئيس الديوان الملكي كتابا من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري وتسليمه للملك غازي مع منشور الطائرات فامر الملك غازي استدعاء ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني و مستشار السفارة وبين الموقف وعدم القدرة على المقاومة ، الأمر الذي وضع الملك في خانة الاتهام بأنه على علم بالانقلاب من أجل التخلص من ياسين الهاشمي.

بدأت الطائرات إلقاء القنابل وعددها ثلاثة سقطت أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية وعند دائرة البريد قرب دار ياسين الهاشمي وقرب البرلمان والرابعة في نهر دجلة ودخول بكر صدقي بغداد ومحاولة الملك منعه من ذلك بإعطاء جعفر العسكري كتاب يرسله له بعدم دخول بغداد الا ان جماعة بكر صدقي قامت بقتله ودخل بغداد وشكل الوزارة الانقلابية وأصبح عبد اللطيف نوري وزير الدفاع فيها وبكر صدقي رئيسا للأركان بعد احالة طه الهاشمي على التقاعد.

كان بكر صدقي الرجل الأقوى ولا يتم اتخاذ أي إجراء دون استشارته وعمل على تصفية الضباط القوميين ونقلهم إلى أماكن بعيدة من أجل إبعادهم عن المواقع الحساسة.

ألقى جعفر أبو التمن بيانا في دار الإذاعة في ٥ تشرين الثاني١٩٣٦ تتضمن خطة الحكومة في ما يلي:-

١-الانقلاب وليد سياسة الحكومة السابقة

٢-تحسين العلاقة مع الدول العربية

٣-وضع خطة إصلاحية شاملة.

قوبل الانقلاب بالترحيب من قبل جماعة الأهالي وقوبل بالخوف من قبل العناصر القومية.

قامت حكومة حكمت سليمان بحل المجلس النيابي وجرت انتخابات في ١٠ كانون الأول١٩٣٦ على أساس إرضاء جميع الأطراف وانتهت بعودة ثلث النواب السابقين وحصل بكر صدقي على ٣٠ نائبا الإصلاحيون على ١٢ نائب من مجموع ١٨٠ نائب وبدا الخلاف بين جماعة الإصلاحيون وجماعة بكر صدقي وقيام حكمت سليمان بتاييد جماعة بكر صدقي والتخلي عن الإصلاحيين وازدادت الخلافات بين الطرفين وفتح الطريق أمام بكر صدقي للقيام بحكومة دكتاتورية والقيام بغلق جمعية الإصلاح الشعبي واغلق صحيفتها و محاولة اغتيال أعضائها .

كما ان الاساليب القاسية التي اتبعتها حكومة حكمت سليمان في قمع ثورة السماوة في ايار عام ١٩٣٧ ، وما تبعها من حملة اعتقالات واغتيالات وعدم امتثال الحكومة للقوانين الدستورية ، الامر الذي ادى الى ظهور السخط في صفوف الجيش ، مما دفع العناصر القومية منهم الى عقد الاجتماعات من اجل التخلص من بكر صدقي .

وصل بكر صدقي الى الموصل في ١١اب ١٩٣٧ برفقة قائد الفرقة الاولى حسين فوزي وامر القوة الجوية محمد علي جواد وكان في استقبالهم محمد امين العمري امر المنطقة الشمالية ، وبعد تناول العشاء اشتكى بكر صدقي من الحر فأشار عليه محمد علي جواد بالذهاب الى مطار الموصل العسكري ، واثناء جلوسهم في حديقة المطار تقدم اليه النائب عريف محمد عبدالله التلعفري وبأمر من الضابط محمود هندي اطلق النار عليه وقتله وقتل ايضا محمد علي جواد ، رغم محاولة حكمت سليمان البقاء على راس الحكومة واعتبار الحادثة اعتداء شخصي الا انه اجبر على تقديم استقالته في يوم ١٧ اب عام ١٩٣٧، وتم تشكيل حكومة في نفس اليوم من قبل جميل المدفعي ، وبذلك انطوت صفحة خطيرة فتحت المجال لتدخل الجيش في الشأن السياسي فيما بعد.

اوضاع العراق في عهد الاحتلال البريطاني الثاني :

اولا: تزايد النشاط البريطاني:

استغلت بريطانيا فشل حركة مايس عام ١٩٤١ ، وعودة الساسة القدماء وحمايتها لهم وابتعاد الجماهير الشعبية عنهم ، وفرضت ارادتها المطلقة بعد الحرب وثبتت نفوذها ، فعاد كثير من المستشارين البريطانيين الى الوزارات العراقية ، واسندت لهم ايضا مديريات عامة ، وفرضوا بأسماء شتى كمستشارين سياسيين وضباط ارتباط ، ونشطت دائرة العلاقات في السفارة البريطانية ،فأسست لها شبكة واسعة من العملاء في جميع مرافق الحياة سواء منها العامة والحكومية ، وانشأت مكاتب للدعاية ، وعملت على تأسيس نوادي اجتماعية وثقافية بقصد ابعاد الشعب عن المور السياسية ، ومنها نادي اخوان الحرية .

بعد فشل حركة مايس اصبح العراق قاعدة عسكرية للقوات البريطانية والقوات الحليفة معها (مقر القيادة المشتركة للعراق وايران _بايفورس)، فعقد مؤتمر في بغداد في ايلول عام ١٩٤١ حضره سفراء بريطانيا وقادة الجيوش في الشرق الاوسط ، وتم في المؤتمر اتخاذ قرار بجعل العراق منطقة دفاع ومواصلات ، فبدأت القوات البريطانية ببناء الثكنات العسكرية في مختلف مناطق العراق وانشأت المطارات والقواعد الجوية ، وعلمت على تطوير ميناء البصرة للاغراض العسكرية ، فبلغ عدد القوات البريطانية عام ١٩٤٢ ما يقرب ، من ١٠٠ الف جندي تضمهم فرقتان بريطانيتان وكتيبة مدرعة بريطانية وثلاث فرق هندية وفرقة بولونية واحدة ، واصبحت الحكومة العراقية ملزمة بموجب الاتفاق مع الحكومة البريطانية بتوفير كل الخدمات والاحتياجات الاخرى للقوات البريطانية ، وبقيت القوات البريطانية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى العام ١٩٤٧ ، واجليت جميع هذه القوات ما عدا القوات العسكرية في الحبانية وقاعدة الشعيبة.

ثانيا: اضطراب الاوضاع الاقتصادية:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية اضطربت الاحوال التجارية والمالية واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الاسعار من قبل بعض التجار ، الامر الذي جعل حكومة رشيد عالي الكيلاني تتخذ اجراءات اقتصادية حاسمة لوضع حد للمتلاعبين بالاسعار وتاليف لجان شعبية.

ازدات مشكلة التموين في العراق بعد اتساع رقعت الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الى الحرب ، الامر الذي جعل تحديد التصدير لبعض البضائع من البلاد المتحاربة وانقطاعها بشكل نهائي عامل اساسي في ظهور مشكلة التموين في العراق ، فضلا عن عوامل مهمة اخرى منها :

١- انقطاع الاستيراد من الاقطار المجاورة من البلاد المجاورة التي اعتاد على الاستيراد منها ، وقيام تجار تلك الدول بسحب البضائع من الاسواق العراقية وتصديرها الى دولهم .

٢- رداءة موسم الزراعة في العراق وفي الاقطار المجاورة ، مما ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عامة .

٣- القوات البريطانية الكبيرة التي دخلت العراق كانت بحاجة الى مواد اعشة مما ادى الى شحة البضائع الاستهلاكية .

٤- التضخم النقدي مما ادى الى ازدياد العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الاموال المستغلة في التجارة ، ونفقات القوات البريطانية في العراق .

هذه الاوضاع الاقتصادية انعكست على مختلف فئات الشعب من عمال وفلاحين وكذلك الموظفين واصحاب الدخل المحدود من ارتفاع الاسعار ، مما ادى الى ازدياد التذمر بين صفوف الشعب فخرجت المظاهرات الجماهيرية التي تطالب بمكافحة الغلاء والسيطرة على اسعار بعض البضائع وتوزيعها عن طريق البطاقات ، فتم عام ١٩٤٤ استحداث وزارة التموين ، وبما ان الجهاز الاداري كان فاسدا ومرتشيا الامر الذي ادى الى استمرار الازمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ثالثا: السياسة الخارجية للعراق:

بعد فشل حركة مايس عام ١٩٤١ سارعت الحكومة العراقية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي الفرنسية الموالية للالمان ومع اليابان في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، وفي اذار عام ١٩٤٢ عقدت معاهدة للصداقة والتجارة مع الصين ، وفتحت قنصلية عراقية في واشنطن ، وقامت حكومة نوري السعيد باعلان الحرب على دول المحور(المانيا ايطاليا) ، والاعلان عن انضمام العراق الى ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك عملت على انشاء مشروع للاتحاد العربي عرف (بمشروع الهلال الخصيب) لتكوين دولة اتحادية تضم العراق ودول بلاد الشام (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، الاردن) لكنه لم يكتب له النجاح في ذلك .

تطور الحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تتويج الملك فيصل الثاني (١٩٤٦-١٩٥٣):

الاحزاب السياسية العلنية في العراق :

ادرك الوصي عبد الاله قوة الاتجاهات السياسية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لا سيما بعد تصاعد الحركات الوطنية في مختلف دول العالم الثالث، فاراد تشكيل حكومة تلبي طموحات الشعب وتمتص نقمتهم على الاوضاع المتردية ، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتشكيل الحكومة ، الذي سرعان ما بدأ مشاوراته مع بعض العناصر القومية التي يشهد لها بالكفاءة والنزاهة والسمعة الحسنة الامر الذي يجعل التشكيلة الوزارية مقبولة من قبل مختلف فئات الشعب ، فتم تشكيل الوزارة في ٢٣ شباط عام ١٩٤٦ ، واعلنت الوزارة في منهاجها انها ستسعى لنقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم ، فتم الغاء الاحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والسماح بتأسيس الاحزاب السياسية ، وتشريع قانون جديد للانتخابات وتحسين حالة الفلاحين وتوزيع الاراضي عليهم ، اجازت وزارة توفيق السويدي في نيسان عام ١٩٤٦ خمسة احزاب سياسية هي:

١- حزب الاستقلال:

بدأ التفكير في تأسيس حزب قومي عربي بعد ان جرت الاتصالات بين القومين ، فقدم محمد مهدي كبة وزملاؤه طلبا الى وزارة الداخلية في ١٢ اذار عام ١٩٤٦ لتأسيس حزب الاستقلال ، فأجازت وزارة الداخلية الحزب في ٢نيسان عام ١٩٤٦ ، سعى الحزب الة تعزيز سيادة العراق ككيان مستقل والسعي لاستبدال المعاهدة العراقية البريطانية بما يضمن مصلحة العراق وعلى جميع الاصعدة ، فضلا عن مطالبته بمساندة الاقطار العربية في حصولها على الاستقلال ، واولى الحزب اهتمامه بالقضية الفلسطينية والدعوة الى محاربة الصهيونية وعدم الموافقة على انشاء كيان لها في فلسطين ، اما على الصعيد الداخلي فقد دعا الحزب الى تعزيز استقلال القضاء واصلاح الوضع الاقتصادي والاهتمام بالجيش ، ومحاربة الفقر والبطالة ، ومعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والتربوية والصحية.

اصدر الحزب جريدة لواء الاستقلال وظلت مستمرة بالصدور حتى تم الغاء الاحزاب السياسية في عام ١٩٥٤، وتابعت الجريدة في متابعة تطور الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بدأت قواعد الشابة بتوجيه النقد الى زعماء الحزب ، نتيجة تأثرهم بالافكار العربية الاشتركية التي تسربت الى العراق ، وحاول الحزب تطوير افكاره ونظرياته التي ركزت على النواحي الاجتماعية والاشتراكية ، من اجل ازالة الفوارق

الطبقية من اجل تحقيق الاهداف الوطنية، تعرض الحزب للتعطيل للمرة في اعقاب انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ ، لكنه عاد الى العمل في نيسان عام ١٩٥٣، واستمر الحزب في العمل حتى تم حل الاحزاب السياسية في عام ١٩٥٤.

٢- **حزب الاحرار :**

يرجع حزب الاحرار في تكوينه ونشأته الى تكتل بعض النواب ورجال السياسة القدماء الذين يتصفون بالاعتدال ، وبعد عودة نوري السعيد الى العراق كانت الظروف قد تغيرت في العراق ، فبعد ان شجعت السلطة تأسيس الاحزاب بدأت تخشى وجودها ، فأنصرف نوري السعيد عن فكرت تأسيس الحزب ، الامر فسح المجال لتوفيق السويدي ليصبح رئيسا للحزب .

يعتبر حزب الاحرار من الاحزاب الاصلاحية ، وكان معظم اعضاؤه من الملاكين والتجار والمتمولين ، وكان قادة الحزب البارزين يودون التعاون مع بريطانيا واقامة علاقات متينة ، فضلا عن دعهم للعائلة المالكة الهاشمية ، واصدر الحزب جريدة (صوت الاحرار) لتكون لسانا له.

اوضح الحزب في منهاجه ان هدفه النهوض بالشعب العراقي بمختلف طبقاته والدعوة الى القيام بالمشاريع الانشائية والعمرانية ودعم الاقتصاد العراقي من خلال تأسيس الشركات الاهلية وشبه الحكومية ، وفي السياسة الخارجية دعا الحزب الى التعاون مع الحكومات ومساعدة الاقطار العربية غير المستقلة لنيل استقلال وفي مقدمتها ، والعمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية مما يضمن مصلحة البلاد .

بعدما اعلنت الاحكام العرفية عام ١٩٤٨ قامت الحكومة للتضيق الحركات والاحزاب ، وابلغ الحزب وزارة الداخلية في ١٢ كانون الاول عام ١٩٤٨ بقرار اللجنة العليا ، المتضمن ايقاف نشاط الحزب مؤقتا الى حين حصول ظروف اخرى ملائمة ، واصبح هذا التجميد نهاية للحزب الذي لم يعد للعمل على الساحة السياسية.

٣- **الحزب الوطني الديمقراطي :**

ترجع جذور الحزب الى جماعة الاهالي التي ظهرت في الثلاثينيات من القرن الماضي ، وعادت الى النشاط بعد الحرب العالمية ، واصدرت في ٢٣ ايلول عام ١٩٤٢ جريدة صوت الاهالي ، وبعد الاعلان عن انتهاء الحرب والسماح من قبل الحكومة العراقية لتأسيس الاحزاب ، فقدم كامل الجادرجي طلبا الى وزير الداخلية في ٥ اذار عام ١٩٤٦ لتاسيس حزب سياسي هو (الحزب الوطني الديمقراطي) ، وكان

شعار قادة الحزب هو القيام بالاصلاح العام وفي كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اما في مجال السياسة الخارجية دعا الحزب الى استكمال استقلال العراق واقامة العلاقات ما بين بريطانيا والعراق على اساس الصداقة المتبادلة ، كما دعا الحزب تحقيق الوحدة ما بين الاقطار العربية وتقوية الجامعة العربية ودعم باقي الدول العربية لنيل استقلالها ، فضلا مقاومة اليهود في فلسطين ومنعهم من انشاء دولة يهودية على ارض فلسطين .

اصدر الحزب بيان في ١ كانون الاول عام ١٩٤٨ بتجميد نشاطه ونشره في جريدة صوت الاهالي ، وان تجميد نشاط الحزب لم يكن بسبب سوء الاوضاع الداخلية وحدها وانما كان خلاف داخل صفوف الحزب نفسه ، استأنف الحزب نشاطه في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ وتعاون مع بعض الساسة المستقلين ونواب المعارضة واصدروا بيان الحياد الذي اوضحوا فيه التزام الحياد بين الكتلتين المتنازعتين ويقصد بهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

اعتقل عدد من اعضاء الحزب خلال احداث انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وعاد للنشاط في عام ١٩٥٣ الى ان الغيت الاحزاب من قبل وزارة السعيد في ايلول عام ١٩٥٤ .

٤- حزب الاتحاد الوطني :

يعتبر عبد الفتاح ابراهيم المؤسس الحقيقي للحزب ، الذي كان من ضمن اعضاء جماعة الاهالي قبل ان ينسحب منها ، فأسس جمعية الربطة الثقافية التي كانت تهدف الى بث الثقافة وتشجيع النشاط العلمي والثقافي ، اصدرت الجمعية مجلة الرابطة التي كانت منبرا لعبد الفتاح من اجل بث افكاره ونشاطه لا سيما في مجال الديمقراطية وتعزيز السيادة الوطنية .

وعندما تم الاعلان عن السماح باجازة الاحزاب السياسية تقد عبد الفتاح ابراهيم ومعه محمد مهدي الجواهري وغيرهم بطلب الى وزارة الداخلية في ١٢ اذار عام ١٩٤٦ للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم حزب الاتحاد الوطني فأجيز في ٢ نسيان عام ١٩٤٦، واصدر جريدة السياسة .

اعلن الحزب في منهاجه تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقته مع جميع الدول ، ودعم الاقطار العربية في نضالها من اجل الاستقلال ، والوقوف بوجه مشاريع الحركة الصهيونية والدفاع عن قضية فلسطين .

كما دعا الحزب الى تطوير الاقتصاد العراقي بتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها ، وتنشيط الزراعة والتجارة ، ووضع اسس الديمقراطية بما يتيح المساواة بين جميع افراد الشعب .

في ٢٩ ايلول عام ١٩٤٧ ابلغت وزارة الداخلية عبد الفتاح ابراهيم وزملاؤه الغاء اجازة الحزب متهمة اياه بدعم المظاهرات وخروجه عن الاهداف التي انشأ من اجلها ، ولم يمارس الحزب بعد ذلك العمل العلني او السري بعد انضمام اعضاؤه الى احزاب اخرى .

٥- **حزب الشعب :**

يرتبط الحزب بمؤسسه عزيز شريف الذي كان عضوا في جماعة الاهالي ورئيس تحرير جريدة الاهالي لكنه استقال منها في عام ١٩٤٣ ، وتكتل مع جماعة من الوطنين والديمقراطيين فأسسوا (دار البعث العراقية)، ليتقدم ومعه عدد من زملاؤه بطلب الى وزارة الداخلية في ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ لتاسيس حزب باسم حزب الشعب فوافقت على اجازته في ٢ نيسان عام ١٩٤٦ واصبحت جريدة الوطن ناطقه بلسانه . دعا الحزب في منهاجه الى تحقيق الديمقراطية في العراق والغاء جميع القوانين ال تناقض مبادئ الحرية والديمقراطية ، ودعا ايضا الى استقلال العراق واستكمال سيادته والتعاون مع جميع الدول والقطار العربية ودعمها في نيل استقلالها ، ودعم الفلاحين من خلال توزيع الاراضي الاميرية عليهم ومنحهم القروض المصرفية الميسرة ، وتاسيس الجمعيات الفلاحية ، وضمان حقوق العمال من خلال تحديد ساعات العمل والاجور لهم

في ٢٩ ايلول عام ١٩٤٧ الغت وزارة الداخلية اجازة الحزب متهمة اياه بتشكيل خلايا سرية ، واستمر الحزب يعمل بصورة سرية ، وبعد وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ حاول الحزب لاعادة تأسيسه وعادت جريدة الوطن للصدور ونشرت مقالات تدعوا الى الموافقة على تجديد اجازة الحزب لكن وزارة الداخلية لم توافق عليها .

تقييم الاحزاب العلنية :

١- كانت اهداف تلك قد عبرت عن متطلبات المرحلة التي ظهرت فيها فقد دعت الى العمل على اصلاح الاوضاع الداخلية وفي مختلف المجالات ، واعتمدت تلك الاحزاب على الافكار والبرامج اكثر من اعتمادها على الاشخاص .

٢- كانت متقاربة في اهدافها العامة وان اختلفت في بعض التفصيلات .

٣- اثر ظهور الاحزاب تاثيرا كبيرا على الرأي العام المثقف وتحديدا سكان المدن ، اما سكان القرى والارياف فقد كانوا بعيدين عن النشاط السياسي لهذه الاحزاب بسب سيطرة الاقطاع عليهم وتفشي الامية بينهم ولت تقم تلك الاحزاب بايجاد قواعد شعبية لها في صفوف الفلاحين .

٤- اسهمت هذه الاحزاب وبشكل كبير في دعم القضايا العربية والنضال القومي لها وخصوصا الدول العربية التي كانت تحت الاحتلال ، فضلا عن دعمها لقضية فلسطين فشكلت (لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين).

٥- وقفت الاحزاب بالضد من السياسة الحكومية الموالية للغرب وبخاصة بريطانيا ، وفضحت توجهات الحكومة لربط العراق بعجلة الاستعمار عن طريق الاحلاف الدولية او المعاهدات الثنائية بين العراق وبريطانيا .

٦- مما يؤخذ على تلك الاحزاب ابتعادها عن القاعدة الجماهيرية لها والاكتفاء باصدار المذكرات والاحتجاجات ، وكان قادتها غالبا ما يعزفون عن النزول الى الشارع لمشاركة الجماهير في نضالها .

معاهدة بورستموث ١٩٤٨(معاهدة جبر – بيفن):

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، القى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطاباً أوضح فيه خطة الحكومة العراقية في مرحلة السلم الجديدة على جميع الاصعدة وفي السياسة الخارجية أوضح تمسك العراق بالسياسة التي وضعها الملك فيصل الأول، دون ان يوضح الاسس التي ستعتمد عليها سياسة العراق الخارجية وبخاصة مع بريطانيا، غير ان توفيق السويدي اول رئيس للوزارة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية، أعلن في منهاج وزارته التي شكلها في (٢٣) شباط (١٩٤٦) خطط الحكومة العراقية، وجاء فيه " ان علاقتنا الودية مع ... بريطانيا ... ترتكز على معاهدة التحالف العراقية البريطانية ، ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاماً قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في سبيل التقدم والانشاء مسايرا في ذلك مواكب الامم الناهضة، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه، ومتسقاً مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الامم المتحدة، لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا بهذا الشأن.

اما الحركة الوطنية، ممثلة بالاحزاب السياسية التي اجيزت في نيسان ١٩٤٦ فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنسجم مع التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب، ودعت إلى الغاء او تبديل المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة، بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته، لأن معاهدة ١٩٣٠ اصبحت تتنافى و مقتضيات السيادة الوطنية ولا تتفق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة، لا تأتلف مع ظروف العالم الجديد، لأن بقاء القوات البريطانية على ارض العراق يعتبر اعتداء على الكرامة الوطنية والتي اصبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشعبية وأعلن صالح جبر رئيس الوزراء، في مجلس النواب يوم (١٠) مايس (١٩٤٧) أن حكومته عازمة عزماً على تعديل المعاهدة، وقد أدى هذا الاعلان الى ردود فعل سلبية من الحركة الوطنية التي رأت ان الحكومة العراقية لا تستطيع أن تقف بالضد من بريطانيا في الوقت الذي تعسكر فيه الجيوش البريطانية في العراق، ويتدخل البريطانيون في شؤون العراق الداخلية والاقتصادية ، ولهذا فإن تعديل المعاهدة في مثل هذا الوضع الشاذ لا يمكن أن يكون الا في صالح بريطانيا، كما أن إجراء المفاوضات في ظروف تجتاز فيها قضية فلسطين أدق مراحلها يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية واشغاله بأمر المعاهدة، أو استغلال فرصة انشغاله بقضية فلسطين لأنجاز أمر المعاهدة على وجه لا يخلو من تقييد السيادة العراقية.

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية أجريت المفاوضات في بغداد ثم في لندن، وكانت بريطانيا تعلق الامال على عقد هذه المعاهدة التي أرادت لها ان تكون بداية لسلسلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشرق الأوسط، وتؤدي في النهاية الى ربطها بنظام دفاعي واحد يهدف أساساً الى حماية المصالح النفطية البريطانية الواسعة وقد انتهت المفاوضات إلى التوقيع بالاحرف الأولى في (١٥) كانون الثاني (١٩٤٨) على المعاهدة التي سميت (معاهدة بورتسموث او معاهدة (جبر – بيفن) التي تضمنت الأمور التالية:

١- الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف بأسم (لجنة الدفاع الانكليزي العراقي) تقوم بوضع الخطط للمصالح المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

٢- حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل.

٣- تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الاراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديد والانهر والموانئ والمطارات وخطوط المواصلات.

وثبة كانون ١٩٤٨:

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة اخرى هي النضال اليومي لأسقاطها وكانت بداية النضال ضد محاولة بريطانيا ربط العراق بمعاهدة جديدة، تصريح نسب الى فاضل الجمالي وزير الخارجية ونشر في يوم (٤) كانون الثاني (١٩٤٨) زعم فيه ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ ترجع الى السياسة الحزبية في البلاد واثنى على بريطانيا لموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في عام (١٩٥٧) .

قوبل تصريح فاضل الجمالي بالمعارضة الجماهيرية ، وخرج طلاب كلية الحقوق متظاهرين يوم ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ، يهتفون ضد المعاهدة العراقية – البريطانية وضد الصهيونية ، وانضم الى مظاهرة كلية الحقوق طلبة العديد من الكليات والمدارس ، وقد تصدت قوات الشرطة للمظاهرات واصيب عدد من الطلبة بجروح وقررت الحكومة تعطيل الدوام في كلية الحقوق اعتبارا من يوم ٥ كانون الثاني الى اجل غير مسمى وتشكيل لجنة تحقيق في الاحداث.

استنكرت الاحزاب السياسية اعتداء الشرطة على الطلبة المتظاهرين وانضم الى اضراب طلبة كلية الحقوق العديد من الكليات ورفعوا مطاليب الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية تضمنت ما يلي:

١- اطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.

٢- فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.

٣- معاقبة المسؤولين في حادثة كلية الحقوق.

٤- الغاء المعاهدة العراقية - البريطانية.

٥- القيام بالاعمال السريعة لأنقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية.

استجابت الحكومة لبعض المطالب الطلابية منها استئناف الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من (٨ كانون الثاني) فعاد الهدوء إلى الكليات والمعاهد العالية الا ان توقيع المعاهدة في ميناء بورتسموث في (١٥ كانون الثاني) التي نشرت في الصحف العراقية اشعل فتيل الانتفاضة من جديد ، فاعلن الطلبة الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من (١٧ كانون الثاني). وفي يوم (١٩ كانون الثاني) تظاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الأخرى، وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر، ومعاهدة بورتسموث وسياسة التجويع والارهاب، ونادوا بحياة فلسطين حرة مستقلة، والقيت قصائد وخطب حماسية وصدر بيان من وكيل رئيس الوزراء هدد فيه بالاجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو اضراب ، ولم تخمد المظاهرات الطلابية بل تجددت في يوم (٢٠كانون الثاني) وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد الى ان اصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة، حيث اتصلت المظاهرات بعضها بالبعض الآخر فقامت الشرطة بأطلاق النار عليها، واستشهد اربعة من المتظاهرين وجرح اخرون، وأصدر وزير الداخلية بياناً منع فيه التجمع في الطرقات وهدد بأستعمال القوة في تفريق المظاهرات والتجمعات و قامت مظاهرة كبيرة صباح (٢١كانون الثاني) قرب المستشفى الملكي (الجمهوري - مدينة الطب الآن) لتشيع شهداء مظاهرة اليوم السابق، وانتشرت المظاهرات في جانبي الكرخ والرصافة وفي باقي مدن العراق .

ادى استمرار التظاهرات وتوسعها الى اجبار الوصي عبد الاله الى الدعوة لعقد مؤتمر في البلاط مساء يوم (٢١ كانون الثاني) حضره اعضاء الوزارة وبعض رؤوساء الوزارات السابقين ورئيسا مجلس النواب والأعيان، وبعض نواب المعارضة وممثلوا الاحزاب السياسية ، فأنتقد الحاضرون المعاهدة العراقية - البريطانية وطالبوا برفضها، الأمر الذي دفع الوصي الى اصدار بيان اذيع بالراديو اعلن فيه ان المشتركين في الاجتماع توصلوا الى رأي موحد، أن المعاهدة العراقية البريطانية التي وقعت في بورتسموث لا تعبر عن المصالح الوطنية للبلاد وليست طريقاً صحيحاً الى تقوية الصداقة العراقية - البريطانية، ووعد الشعب العراقي بعدم ابرام اية اتفاقية لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية أما صالح جبر، رئيس الوزراء، الذي كان لا يزال في لندن فقد أدلى بتصريح اشار فيه الى ان البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني ووعد بانه سيفهم الشعب حقيقة المعاهدة وسيقضي على مثيري القلاقل، الأمر الذي ادى الى تجدد المظاهرات الشعبية في الأيام (٢٢ و ٢٣ كانون الثاني)

وتحددت اهداف المظاهرات بالامور التالية :

١- اسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة وطنية جديدة.

٢- جلاء جميع القوات البريطانية على العراق حالاً.

٣- تحقيق اماني الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال.

٤- حل المجلس النيابي و انتخاب مجلس حر يمثل اماني الامة ومطالبها الوطنية.

عاد صالح جبر الى بغداد يوم (٢٦ كانون الثاني) وعقد حال وصوله اجتماعاً لمجلس الوزراء في قصر الرحاب برئاسة الوصي لأستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لأعادة الهدوء الى العاصمة، وأوضح الحاضرون ان ما حدث خلال الايام الماضية ليست مظاهرات في الحقيقة وانما هي (ثورة عاتية) ودعوا الى معالجتها بالتدابير المناسبة فأذاع صالح جبر بياناً مساء اليوم نفسه استعرض فيه المراحل التي مرت بها المفاوضات في بغداد ولندن وما سماه المزايا الجديدة للمعاهدة، وادعى أن الأمة سيكون لها الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في أمر المعاهدة سلباً أو إيجاباً، ودعا الى الهدوء والسكينة وترك كل ما من شأنه الاخلال بالأمن والنظام.

قوبل بيان صالح جبر بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة وارتفعت الهتافات بسقوط صالح جبر والمعاهدة وفي صباح يوم الثلاثاء(٢٧ كانون الثاني) اخذت الجماهير تتجمع في مناطق بغداد المختلفة وقاموا بمظاهرات عنيفة مسلحة وصفتها الشرطة بأنها هياج مسلح ينذر بقيام ثورة داخلية في بغداد ، الأمر الذي دفع الوصي الى الايعاز الى صالح جبر لتقديم استقالته فأسرع الى تقديمها، القى الوصي بياناً الى الشعب أعلن فيه أسفه على الحوادث التي وقعت، كما أعلن قبول استقالة صالح جبر، ودعا الشعب الى الهدوء والسكينة. وهكذا استطاعت الجماهير التي واصلت التظاهر، من بداية كانون الثاني من اسقاط وزارة صالح جبر

كان من ابرز مميزات الوثبة تنسيقها العالي وشمولها جميع فئات الشعب ، فهي لم تكن مقتصرة على الطلبة والعناصر المثقفة ولا الاحزاب وباقي العناصر ، بل كانت حركة شاملة امتددت الى باقي مناطق العراق ، وان الشعارات التي رفعتها المظاهرات ذات طابع وطني وقومي ، فقد كانت تطالب برحيل الجيوش الاجنبية عن العراق وباقي الاقطار العربية وتحقيق الاستقلال التام لها ، وطالبت بسقوط وزارة صالح جبر والغاء معاهدة جبر – بيفن ومحاكمة الوزراء الذين شاركوا بعقد المعاهدة ، وطالبت باطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة واطلاق سراح السجناء وحل المشاكل الاقتصادية وحل المجلس النيابي .

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢:

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وكان من مظاهر ذلك التغير هو حركة الشعوب الاسيوية والافريقية للتحرر من الاستعمار، ومكافحتها له وبمختلف اشكاله ، وبروز الحركة الوطنية كحركة قوية مؤثرة أخذت توجه الرأي العام بأتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الاجنبية، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية، ويتسع مقدار الانتاج من النفط الى الحد المناسب لقابلية انتاج كل منطقة من مناطق الشركات، لا يقل مجموع ما يصدر عن اربعين مليون طن سنوياً، وحصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة، واخراج المساحات الغير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات اخرى ، وتحسين احوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم.

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك أن حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطئ اذا ما قورنت بمثيلاتها في اقطار الخليج العربي ، فتقدم نائب الموصل محمد صديق شنشل، من حزب الاستقلال بسؤال في المجلس النيابي والى رئيس الوزراء نوري السعيد في (١٨ آذار ١٩٥١) هذا نصه:

١. هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق؟

٢_ هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده واعظم ثرواته ؟

ماطل رئيس الوزراء في الاجابة وظل يؤجلها، مما دفع نواب المعارضة وعددهم (١٨) نائباً إلى تقديم طلب الى المجلس النيابي في (٢٥ آذار ١٩٥١) لقيام الحكومة بسن (لائحة قانونية لتأميم شركات النفط) واستعرض الطلب الحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها العراق واحتياجاته لزيادة واردات النفط من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي واوضح مخالفة الشركات نصوص وأوضح مخالفة الشركات الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك:

١ – امتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الآبار المؤسسات الموجودة التي بمقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافاً مضاعفة.

٢– أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتياز هما اقل استغلالاً من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة.

٣– امتناعها عن تسليم الحصة المستحقة على أساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز، وامتناعها عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية، ولم تهيء خبيراً عراقياً واحداً .

اثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق الاوساط الاستعمارية وحذرت الحكومتان البريطانية والامريكية العراق من إتخاذ أية خطوة للتأميم، وسارعت الشركات للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، وتم التوصل الى اتفاقية نفطية جديدة تضمنت الاسس التالية:

١- تكون حصة العراق ٥٠% من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق.

٢- يكون الحد الادنى لانتاج النفط (٢٢) مليون طن سنوياً، في سنة ١٩٥٤ وما بعدها. و (٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها.

٣ - يكون الحد الأدنى لايرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينار في سنتي(١٩٥٣ و ١٩٥٤) و (٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٥٥ وما بعدها.

٤- وتضمنت البنود الأخرى أن الشركات تضمن للعراق بدون قيد أو شرط حداً ادنى من الايراد قدره (٣) ملايين من الدنانير سنوياً في حالة وجود ظروف قاهرة تضطر الشركات الى وقف عملياتها، ولمدة سنتين كما تضمنت تعيين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديروا شركات النفط، وارسال (٥٠) طالباً عراقياً للدراسة في الجامعات البريطانية سنوياً، وانشاء مدرسة في كركوك لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية عرضت الاتفاقية في مجلس الامة، ونوقشت في مجلس النواب يوم (١٤) شباط (١٩٥٢) بصورة مستعجلة وسطحية بناء على اقتراح رئيس الوزراء فقبلت

استقالت وزارة نوري السعيد في (١٠تموز١٩٥٢) ، فعهد الى مصطفى العمري بتأليف الوزارة الجديدة فشكلها في (١٢) تموز) لكن حركة المطالبة بالاصلاح الدستوري اتسعت واخذت الحركة الوطنية تنتقد النظام السياسي ووصفت الفئة الحاكمة بأنها (العقبة في طريق الاصلاح) وانها (غير اهل للاصلاح وغير حيادية)، وطالبت بالغاء المعاهدة العراقية – البريطانية باعتبارها مطلباً شعبياً اساسياً والوقوف على الحياد في الصراع الدولي وقد قربت المطالبة بالاصلاح الداخلي والانتخاب المباشر بين اطراف الحركة الوطنية، وقدمت الاحزاب السياسية مذكرات الى الوصي عبد الاله في (٢٨) تشرين الأول عن الأوضاع العامة في العراق منذ انتفاضة ١٩٤١، وتضمنت المذكرات الأمور المهمة التالية:

١ – في المجال السياسي المطالبة بتعديل الدستور بحيث يضمن سيادة الشعب ضماناً تاماً والغاء حق الملك في اقالة الوزارة، واطلاق الحريات الدستورية وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية، والغاء المعاهدة العراقية – البريطانية

٢- في المجال الاقتصادي: المطالبة بأصلاح الحياة الاقتصادية اصلاحاً جذرياً بالغاء الاقطاع، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى، وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين ورفع مستوى المعيشة بمكافحة

الغلاء، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة وتشجيع الصناعة الوطنية.

٣- المجال الاجتماعي : المطالبة بالغاء نظام دعاوي العشائر، والغاء المشيخة، وتشريع الضمان الاجتماعي، والاهتمام بالأمور الصحية والثقافية .

الانتفاضة :

في ظل تأزم الاوضاع الداخلية، حدث اضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في (٢٦ تشرين الأول) ويعزى سبب الاضراب الى مطاليب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات وقد ساند الاضراب طلبة المعاهد والكليات الأخرى حصلت الموافقه على المطاليب لكن في اليوم تالي حصلت تعدي على ٤ طلاب مما ادى الى تجدد التظاهرات ومواجهة بين الشرطة والمتظاهرين استمرت الاوضاع المتوترة وطلب الى الشعب ان يخلد الى الهدوء لأنهاء حالة الاضطراب السائدة وفي الساعة العاشرة ليلاً اذاع راديو بغداد الارادة الملكية بتشكيل الوزارة واسماء اعضائها.

قامت الوزارة الجديدة فوراً بأتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع، فوزعت القطعات العسكرية على مناطق بغداد المختلفة، واخذ الجنود المشاة مواقعهم في نقاط متقاربة من الشوارع والساحات الرئيسية صباح يوم (٢٤ تشرين الثاني)، واعلنت الاحكام العرفية وعطلت جميع الاحزاب السياسية، كما عطلت (١٧) جريدة، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة فقد استمرت المظاهرات يوم(٢٤ تشرين الثاني) في مناطق متفرقة من بغداد هتف فيها المتظاهرون بسقوط الانقلاب العسكري والحكم الدكتاتوري أصدرت الوزارة سلسلة من المراسيم والتعليمات منها اعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى الساعة السابعة صباحاً، واذاع رئيس الوزراء منهاج حكومته التي تضمن الوعود بأعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب، واتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تحافظ على الثروة القومية، وجعل التعليم العالي مجانياً وتقوية الجيش وتأليف لجنة لاعداد قانون الانتخاب المباشر وتأليف لجنة اخرى للتحقيق في حوادث الانتفاضة وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة، وقد استمرت وزارة نور الدين محمود في الحكم حتى استقالتها في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٣ ، وأعقبها وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي.

تميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية، بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة والتماسك القوي بين القوى الوطنية ورفع شعارات وطنية تطالب بالاصلاح الجذري في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : الاحزاب التي ظهرت مع مشكلة الموصل :

بعد ظهور مشكلة الموصل وتداعياتها بدأ النشاط والحراك السياسي خصوصا من قبل اهل الموصل للدفاع عنها فبدؤا بتأليف الاحزاب السياسية من اجل حشد الرأي العام ليكون له دور وطني في الدفاع عن الموصل ضد المطالب التركية بها ، فتم تأسيس حزب الاستقلال العراقي في (١١ ايلول ١٩٢٤) واوضح من خلال برنامجه السياسي بان غايته هو الاستقلال التام للقطر العراق بحدوده الطبيعية ، ورفع شعار العراق المستقل لا يتجزأ ، كما تم تشكيل جمعية الدفاع الوطني في (٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥) من اجل المحافظة على ولاية الموصل كونها عراقية وجزء لا يجزأ من العراق .

ادت الاحزاب في الموصل دورا كبيرا في الدفاع عن عروبة الموصل من خلال التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية لولاية الموصل ، وتوعية الجماهير الشعبية بأهمية الدفاع عنها ، وعندما وصلت اللجنة الدولية الى الموصل ، استقبلها اهالي الموصل بمظاهرات واسعة من اجل تاكيد رغبتهم في بقاء الموصل ضمن العراق ، انتهى دور هذه الاحزاب بانتهاء قضية الموصل ، وانتمى اعضائها الى صفوف الاحزاب السياسية البرلمانية التي اجزيت في بغداد ، بعد ان فتحت لها فروعا في المحافظات العراقية ومنها الموصل.

ثالثا : الاحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية:

بعد تأسيس مجلس الامة وافتتاحه في (١٦ تموز عام ١٩٢٥) توجهت الاحزاب السياسية توجها جديدا من خلال تنظيم صفوفها للحصول على كراسي في مجلس النواب ، واخذت تشكل كتل برلمانية مؤيدة للحكومة او معارضة لها على غرار ما موجود في الدول الديمقراطية ، وجيع هذه الاحزاب تلتقي في هدف واحد هو تخليص العراق من الانتداب البريطاني وتحقيق استقلاله .

تألفت هذه الاحزاب من حزبان رئيسيان هما :

١- حزب التقدم :

بعد ان اجريت الانتخابات البرلمانية وافتتاح اول جلسة للبرلمان وبعد انتخاب محسن السعدون رئيسا للمجلس كما تم ذكره سابقا ، ومن اجل ان يضمن السعدون اغلبية مؤيدة له من اعضاء البرلمان ، فاجتمع باعضاء البرلمان الجدد من اجل التعارف ، واوضح لهم بانه يرغب في تكوين اغلبية مؤيدة له من اجل التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية ، فأيده بذلك اغلبية النواب ، وتم الاتفاق على تنظيم

هؤلاء الاكثرية على شكل حزب اطلقوا عليه (حزب التقدم) الذي اجيز من قبل وزارة الداخلية في ٢٢ اب عام ١٩٢٥، وضم الحزب خسين عضوا من النواب وانتخب السعدون رئسا له .

يعد حزب التقدم اول حزب نيابي حكومي ، وكان جميع المنتمين له من نواب المجلس لا يحق لهم الانتماء الى غيره ، وغلب عليه الطابع العشائري ، وحظي الحزب بتأييد المندوب السامي البريطاني لكنه لم يلقى التاييد الشعبي له ، ولم يكن له فروع رغم اصداره جريدة ناطقة باسمه هي(جريدة التقدم) في (١٦ تشرين الاول عام ١٩٢٥).

اوضح الحزب في منهاجه ان يسعى الى تأليف اغلبية نيابية من اجل تطبيق المعاهدة العراقية البريطانية ، واجراء التعديلات المطلوبة عليها ، والسعي لادخال العراق الى عصبة الامم بعد حصوله على الاستقلال التام ، واقامة علاقات صداقة مع بريطانيا وغيرها من الدول ، والحفاظ على وحدة العراق والاهتمام بانشاء المدارس وجعل التعليم الزاميا والاهتمام بالزراعة وتطوير الجيش ليصبح قادرا على الدفاع عن العراق .

ظهرت الخلافات بين اعضاء الحزب نتيجة لعدم وجود ترابط فكري او اهداف موحدة ، فحدث انشقاق كبير في صفوف الحزب نتيجة لاستقالة رشيد عالي الكيلاني بسبب خلافه مع السعدون ، واخذ رشيد عالي يعمل على اقناع اعضاء الحزب بتركهم للحزب وتشكيل كتلة مستقلة داخل الحزب عرفت(بكتلة الوسط) وكانت هذه الكتلة متوافقة مع حزب الشعب في داخل البرلمان الذي سيرد ذكره لاحقا ، مما دعا رشيد عالي الكيلاني الى ترشيح نفسه لرئاسة البرلمان ففاز باكثرية ٤٣ صوت ضد مرشح حزب التقدم حكمت سليمان الامر الذي دفع عبد المحسن السعدون الى تقديم استقالته .

وبعد تشكيل عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٢٨ واجه معارضة نواب حزب التقدم ضد قانون التجنيد الاجباري خصوصا من قبل النواب ذوي الميول العشائرية الذي رفضوا تجنيد عشائرهم ، معللين ذلك بان بريطانيا هي المسؤولة عن الدفاع عن العراق ولا حاجة لفرض التجنيد الاجباري.

تلاشى دور حزب التقدم لاسيما بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني عام ١٩٢٩ ولم يبقى للخزب اي اثر عل الساحة السياسية العراقية .

٢- حزب الشعب:

شكل المعارضة في مجلس الامة بزعامة ياسين الهاشمي حزبا سياسيا باسم (حزب الشعب) في (٣كانون الاول ١٩٢٥) ضم في عضويته عددا من الشخصيات البارزة ، وطغت شخصية ياسين الهاشمي على الحزب فاصبح يعرف بحزب الهاشمي ، ورفع الحزب شعار الاخلاص والتضامن والتضحية، وان منهاجه هو تحقيق استقلال العراق التام ودخوله في عصبة الامم وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لضمان مصالح العراق .

اصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه هي جريدة (نداء الشعب) وعملت على مناقشة القضايا الداخلية والعربية والدولية ، اذ دعت على الصعيد الداخلي الى معالجة الكساد والبطالة من خلال اقامة مشاريع مختلفة لتشغيل الايدي العاملة ، فضلا عن اصلاح نظام التعليم ، والاهتمام بالصحة والزراعة والصناعة ، واقرار مشروع التجنيد الاجباري ، وساند الحزب حركات التحرر العربي في مصر وسوريا .

كانت هناك عوامل عديدة ساهمت في تراجع الحزب ثم سقوطه منها:

١- ضعف الانسجام بين اعضاء الحزب ، اذ ضم في صفوفه العديد ممن عملوا في الاحزاب السابقة المتنافرة ولا توجد رابطة تجمع بين هؤلاء الاعضاء الامر الذي انعكس في مواقفهم ازاء القضايا العامة .

٢- قلة تمسك ياسين الهاشمي بالقيود الحزبية ، الامر الذي ادى الى تفرده في اتخاذ القرارات مما جعل اعضاء الحزب وسيلة لتنفيذ رغباته .

٣- دخول ياسين الهاشمي في الوزارة العسكرية الائتلافية ، اذ اصبح وزيرا للمالية الامر الذي ادى الى انصراف الهاشمي لمتابعة مهامه الوزارية وترك امور الحزب ، مما ادى الى حصول الانشقاقات بين صفوفه واستقال كثير من العناصر القيادية منه لا سيما ياسين الهاشمي الذي اسس حزبا جديدا له .

ظهور الحياة الحزبية في العراق:

كان للعراقيين دورا كبير في الجمعيات العربية السرية والعلنية التي ظهرت في الولايات العربية لمقاومة الاستبداد العثماني والحصول على الاستقلال والوحدة العربية ، وبعد الاحتلال البريطاني استأنفت الجمعيات نشاطها مستفيدة من استياء الرأي العام وسخطه ضد سلطات الاحتلال البريطاني ، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة شعر الوطنيون بضرورة تنظيم الصفوف وتأليف الاحزاب السياسية لتحقيق استقلال العراق ، وازدادت المطالبات بتأليف الاحزاب السياسية بعد تتويج الملك فيصل الاول، وكان الملك فيصل يدرك انه لا بد من وجود معارضة وطنية ليستطيع من خلالها ان يضغط على بريطانيا لتحقيق المطالب الوطنية للعراقيين ، فاستجابت الحكومة وصدرت قانون الاحزاب العراقية في (٢٢ تموز عام ١٩٢٢) الذي اجاز الاحزاب في العراق ، والتي يمكن تقسيمها الى نوعين :

الاول يوصف بأنه معتدل ويسند دائما الحكومة التي تقوم بمفاوضة بريطانيا للحصول على اكبر ما يمكن من المطالب الوطنية .

الثاني : يوصف بأنه متطرف وغايته معارضة الحكومة وانتقاد المعاهدات التي يراد عقدها مع بريطانيا ، وهدفه الحصول على الاستقلال التام.

ولهذا يمكن تقسيم الاحزاب السياسية الى ثلاث مجموعات :

١- الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية .

٢- الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل .

٣- الاحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية.

الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية :

١- الحزب الوطني العراقي :

قدم جعفر ابو التمن طلبا الى وزارة الداخلية في(٨ اذار ١٩٢٢) اي قبل صدور قانون الجمعيات العراقية ، لتأسيس حزب سياسي بأسم الحزب الوطني العراقي لكن وزارة الداخلية رفضت الطلب ، الامر الذي دفع انصار الحزب الى ممارسة نشاطهم بصورة سرية ، وبعد صدور قانون الاحزاب والجمعيات العراقية تم تقديم طلب جديد لتأسيس الحزب في ١٨ تموز عام ١٩٢٢ فتم اجازة الحزب رسميا في

(٢ اب عام ١٩٢٢) ، واوضح الحزب في منهاجه ان غايته هي المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية ، وداعا الحزب الى السعي لكل ما يزيد من نهضة البلاد من خلال تطير الزراعة وتأسيس المصارف وتوسيع الصناعة وحمايتها وتنشيط التجارة وارسال البعثات العلمية ، وحدد عضوية الشخص للحزب بان لا يقل عمره عن عشرين سنة ، وان يكون من ذوي السمعة الحسنة والاخلاق وغير محكوم عليه بجناية .

ادى الحزب دورا مهما في مقاومة الانتداب البريطاني مما اضطر المندوب السامي الى حله ونفي زعيمه جعفر ابو التمن الى جزيرة هنجام، عاد الحزب الى مزاولة نشاطه عام ١٩٢٨، بعد ان قدم انصار الحزب طلبا الى وزارة الداخلية لعودة نشاط الحزب واستئناف عمله من جديد فوافقت وزارة الداخلية على الطلب ليعود الحزب الى نشاطه بزعامة جعفر ابو التمن ، قوبلت عودة الحزب الى نشاطه بارتياح شديد من قبل الاوساط الوطنية ، وساند الحزب الوطني القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وبخاصة ثورة عام ١٩٢٩ والتي عرفت بثورة البراق(هي الثورة التي اندلعت في ١٥ اب عام ١٩٢٩ في مدينة القدس بين العرب واليهود عند حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الاقصى) سقط خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى بين الطرفين) اذ عقد الحزب اجتماعات لتأييد عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والاعتداءات الصهيونية على المناطق المقدسة ، وشكل الحزب لجنة سميت بـ (اللجنة المنتخبة بسبب حوادث فلسطين) واقدمت اللجنة احتجاجا الى اللجنة التي شكلتها بريطانيا في التحقيق بحوادث ثورة عام ١٩٢٩ اوضحت فيه ان السبب الحقيقي لاحداث فلسطين هو وعد بلفور المشؤوم لعام ١٩١٧ والسياسة التي اتبعتها بريطانيا في دعم الحركة الصهيونية على حساب العرب في فلسطين .

اصدر الحزب اول جريدة ناطقة باسمه هي (صدى الاستقلال) في (١٥ ايلول عام ١٩٣٠) وشنت الجريدة هجوما على حكومة نوري السعيد التي سعت لعقد معاهدة عام ١٩٣٠ فاغلقت الوزارة الجريدة ، لكن الحزب اصدر جريدة جديدة هي (صدى الوطن) في(٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠) التي نشرت في عددها الاول احتجاجا على سلوك الحكومة تجاه الصحف المعارضة ، وان ذلك يتنافى مع الحرية التي كفلها القانون الاساسي .

٢- جمعية النهضة العراقية :

تقدم امين الجرجفجي بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس جمعية سياسية ادبية باسم (النهضة العراقية) في اوائل اب عام ١٩٢١، الا انه لم يحصل على الموافقة لتأسيسها ، الامر الذي اضطرهم الى ممارسة العمل السري ، الى ان تم منح الاجازة لتأسيسها في(١٩ اب ١٩٢٢) .

تضمن منهاج الجمعية الدعوة الى توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغبته باقامة حكومة ملكية دستورية ديمقراطية ، وتعزيز الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف جنسهم وقوميتهم ضمن حدود العراق الطبيعية ، والاهتمام بثروات العراق من خلال دعم الزراعة والتجارة ، وتحسين العلاقات بين العراق والامم الاجنبية بشرط لا يمس ذلك استقلال العراق ، من خلال هذت نجد ان هناك تشابه كبير بين برنامج الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية ، الامر الذي ادى بهما الى توحيد جهودهما في مقاومة الانتداب البريطاني، مما اضطر الحكومة الى حلها في اواخر اب عام ١٩٢٢ والقاء القبض على امين الجرجفجي ومعه عبد الرسول كبة ونفيا الى جزيرة هنجام في الخليج العربي ، عادت الجمعية الى ممارسة نشاطها في اواخر عام ١٩٢٤ واعيد انتخاب امين الجرجفجي رئيسا لها وافتحت لها عدة فروع في البصرة والسماوة وكربلاء وباقي مدن وسط وجنوب العراق ، شاركت الجمعية في الانتخابات النيابية الاولى لكنها فشلت في الحصول على مقاعد لها الامر الذي ادى الى استقالت عدد من اعضائها البارزين.

في عام ١٩٢٧ حاولت الجمعية اختيار هيئة سياسية جديدة لها ، واصدرت جريدة خاصة بها هي (جريدة النهضة) في (١٠ اب عام ١٩٢٧) التي وقفت معارضة لمفاوضات المعاهدة مع بريطانيا والحكومة العراقية الامر الذي اضطر الاخيرة الى تعطيلها في (٢٢ تشرين الاول عام ١٩٢٧) مما ادى الى انحسار اعمال الجمعية ولم تستطع منافسة الاحزاب البرلمانية العراقية.

٣- الحزب الحر العراقي :

بعد اغلاق الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية ، اوعز المندوب السامي البريطاني الى محمود النقيب اكبر اولاد عبد الرحمن النقيب مؤسس اول رئيس للوزراء في العراق ، بتأليف حزب معتدل يعمل على تأييد سياسة والده الرامية الى عقد معاهدة ما بين بريطانيا والحكومة العراقية ، وطلب المندوب السامي من الموظفين البريطانيين بتشجيع شيوخ العشائر وغيرهم للانتماء الى الحزب ، وقد اجيز الحزب بصورة رسمية في (٣ ايلول عام ١٩٢٢) ويعتبر هذا الحزب هو اول حزب حكومي يؤلف في تاريخ

الملكية في العراق ، وضم في صفوفه الكثير من المنتفعين من الاقطاعيين والاسر المعروفة في البلاد من الاحتلال والانتداب ، اصدر الحزب جريدة ناطقة بأسمه (جريدة العاصمة) ، دعا الحزب في منهاجه الى المحافظة على استقلال الحكومة الملكية الدستورية والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية ، وتبادل المنفعة الاقتصادية مع الدول الاجنبية بشرط ان لا يخل بكيان الامة العراقية والسيادة الوطنية ، واتباع سياسة السلام والصداقة مع الاقطار المجاورة ، كانت سياسة الحزب هذه مثار انتقاد من قبل عامة الشعب الامر الذي ادى الى ضعفه بعد سقوط وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة ، ولم يظهر له اي دور في الحياة السياسية ، وتوقفت جريدته عن الصدور في ٢٤ اب عام ١٩٢٢ ، وبذلك انتهى وجود الحزب من الحياة السياسية في العراق .

٤- حزب الامة:

بعد تصديق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية والقانون الاساسي (الدستور) وقانون انتخابات النواب ، راى فريق من رجال الحركة الوطنية اغلبه من الشباب بضرورة تأسيس حزب سياسي يعمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، فتم تقديم طلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب الامة) فأجيز الحزب في (٢٩ اب عام ١٩٢٤) واطلق عليه حزب الشباب لانه ضم اكثرية من المحامين الشباب ، وافتتح الحزب له فروعا في النجف وسوق الشيوخ والحلة وكربلاء .

اوضح الحزب في منهاجه تاييده لاستقلال الدولة العراقية بشكل تام ، والعمل على اجراء التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية بما يتلائم ومصلحة البلاد، والمحافظة على وحدة الاراضي العراقية .

لعب الحزب دورا مهما في قضية الموصل وقدم تقريرا مفصلا الى لجنة الحدود الدولية اوضح فيها حقوق العراق التاريخية في ولاية الموصل ، لم يستمر نشاط الحزب السياسي خصوصا بعد فشله في انتخابات عام ١٩٢٥ الامر الذي ادى الى استقالة عدد من اعضائه وانضمامهم الى غيره من الاحزاب .

مشكلة الموصل ١٩٢٦:

كانت ولاية الموصل من ضمن الاراضي التابعة للدولة العثمانية لعدة قرون قبل ان تنهار الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ، وكانت الموصل تتميز بحكم شبه ذاتي وبشخصية محلية وهوية ثقافية مختلفة عن تركيا التي تطالب بها .

بدأت مشكلة الموصل مع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦والتي بموجبها تم تقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا ، اذ خصصت مناطق فلسطين والاردن وجنوب العراق تكون خاضعة للسيطرة البريطانية ، اما فرنسا فانها حصلت على جنوب شرق تركيا وشمال العراق بضمنه الموصل وسوريا ولبنان.

في اب / اغسطس عام ١٩٢٠ تم التوقيع على معاهدة سيفر التي قضت بانهاء الحرب بشكل رسمي واحتج الاتراك على بريطانيا التي سيطرت على الموصل بشكل غير قانوني اي بعد انتهاء الحرب ، لكن جرى فيما بعد اتفاق بين فرنسا وبريطانيا تسمح بموجبه لفرنسا بفرض سيطرتها على انطاكيا وعدم معارضة بريطانيا لطرد فرنسا للملك فيصل من سوريا وانهاء الحكم العربي فيها .

انتقلت السلطة في اسطنبول بعد سقوط الدولة العثمانية الى المجلس الكبير الذي تم تأسيسه في انقرة وبدعم من الحلفاء وتحديدا فرنسا وبريطانيا لادارة الاراضي التركية تحديدا وليس لادارة اراضي الدولة العثمانية التي كانت تحت سيطرتها قبل الحرب العالمية الاولى .

جرت مفاوضات مطولة بين وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزن ووزير خارجية تركيا عصمت اينونو، كانت وجهة النظر التركية ترتكز على عدة اسس منها :

١- العراق لا يزال يعتبر جزءا من اراضي الدولة العثماني وتحديدا الموصل.

٢- ان فرض الانتداب البريطاني على العراق تم بدون اخذ راي الشعب العراقي خلافا للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم.

٣- المطالبة بعمل استفتاء بالمنطقة يحدد مصير ولاية الموصل.

اما وجهة النظر البريطانية كانت مبنية على اساس:

١- وعد بريطانيا للشعب العربي عموما والعراق خصوصا بعدم ارجاعه للحكم التركي.

٢- الوعد الذي قطعته بريطانيا للملك فيصل الاول الذي اختاره الشعب العراقي بما فيهم اهل الموصل بالمحافظة على وحدة اراضي العراق وعدم التفريط باي جزء منه .

٣- الوعد الذي قطعته بريطانيا لعصبة الامم بصفتها دولة منتدبة على العراق بالمحافظة عليه .

وجهت بريطانيا وفرنسا وايطاليا الدعوة الى الولايات المتحدة واليابان واليونان ورمانيا ويوغسلافيا وحكومة اسطنبول التي تمثل الدولة العثمانية وحكومة انقرة التي تمثل المجلس الوطني الكبير لعقد مؤتمر لوزان

الاول في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٢٢ لمناقشة قضية المضائق التركية وبحث المشاكل اليونانية التركية وعقد معاهدة صلح تحل محل معاهدة سيفر ، التي كانت عليها اعتراضات من الجانب التركي ، لم توجه الى الحكومة الدعوة لحضور المؤتمر لكنها اوفدت اثنين من كبار موظفيها وهما وزير الدفاع جعفر العسكري وتوفيق السويدي من اجل معرفة ما يدور في المؤتمر حول مشكلة الموصل ، اذ كان على جدول اعمال المؤتمر مشكلة الموصل فضلا عن مشاكل الاقليات ونظام الامتيازات الاجنبية وغيرها من المشاكل التي تمت مناقشتها .

في مساء ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٢٢ طلب وزير الخارجية التركي اينونو من اللورد كيرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل ، تم تبادل وجهات النظر بين الطرفين بمذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء ، وكل طرف حاول ان يبين وجهة نظره فاللورد كيرزن كان يمثل وجهة النظر العراقية التي تطالب بضم الموصل الى العراق والتي تعارض وجهة النظر التركية ، واوضح كيرزن في رسالة وجهها لاعضاء المؤتمر بتاريخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر انها هذه السياسة التركية بدعة وادعاء مفرغ في تملي دولة مغلوبة شرطها على الدول الغالبة في كيفية ادارة الاراضي التي انتزعت منها.

ولما فشل اللورد كيرزن في تسوية مشكلة الموصل مع الجانب التركي، عرضها على لجنة في مجلس العموم البريطاني في ٢٣ كانون الثاني يناير عام ١٩٢٣ ، وقال ان اجتماعاته مع عصمت اينونو لم تحقق اي نجاح ، في حين صرح اينونو ان تركيا لم تعترف بحجاة العراق الى الانتداب البريطاني عليه، وان اي اتفاقيات عقدت بين العراق وبريطانيا ليس لها اية قيمة مادام العراق لا يزال يشكل جزءا من اراضي الدولة العثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم بريطانيا المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لان سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب .

بعد ان ايقن اللورد كيرزن ان لاجودى من مناقشة المشكلة مع وزير الخارجية التركي ، ارسل رسالة في ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٢٣ الى السكرتير العام لمجلس العصبة اوضح فيها انه ان لم تعالج المشكلة فانها تهدد السلم العالمي والعلاقات الدولية ، وطالب بادراجها في اجتماع مجلس العصبة الذي سيعقد في باريس في ٣٠ كانون الثاني من العام نفسه ، واوضح اللورد بلفور ممثل بريطانيا في مجلسالعصبة الذي اجتمع في باريس بالتاريخ اعلاه ، ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فانه في النهاية تحت اشراف العصبة ، وان بريطانيا تعمل بالنيابة عن العصبة .

في الاجتماع الذي عقدته اللجان المشكلة بتاريخ ٣١ كانون الثاني / يناير اعلن اللورد كيرزن احالة النزاع حول الموصل الى مجلس العصبة لاصدار قرار اكثر حيادية وقانونية ومرضي لجميع الاطراف حول مزير الخارجية التركي اينون اعطائه مهلة ثمانية ايام للرد على المقترح البريطاني لكنه سمح له باربع ايام فقط رد من خلالها برسالة موجهة الى وزير الخارجية البريطاني في ٤ شباط فبراير عام ١٩٢٣

اوضح فيها بما انه مشكلة الموصل تشكل عقبة في طريق الصلح لذلك نطلب بان تستثنى من اعمال المؤتمر على ان تناقش بعد سنة واحدة ويكون تسويتها باتفاق بين بريطانيا وتركيا.

بعد مباحثات بين بريطانيا وتركيا وعصبة الامم اتفقت الاطراف على عقد مؤتمر لبحث مشكلة الموصل ، وتم عقد المؤتمر في القسطنطينية في ١٩ اذار / مارس عام ١٩٢٤ تراس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني في حين تراس الوفد البريطاني السير برسي كوس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ورافق البريطاني طه الهاشمي رئيس اركان الجيش العراقي بصفة مستشار .

اوضح فتحي بك وجهة النظر التركية والحجج من اجل الاحتفاظ بولاية الموصل ، مستغلا تجاهل دول الحلفاء في مؤتمر لوزان بمطالب الاكراد لاقامة الدولة الكردية ، مؤكدا ان الاتراك والاكراد ابناء وطن واحد وبما انهم يشكلون نسبة كبيرة في ولاية الموصل ولديهم ممثلين عنهم في المجلس الوطني فلا بد من ظمهم الى الجمهورية التركية وانه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم ، في حين اكد المندوب البريطاني ان قبول هؤلاء الاكراد في المجلس الوطني الكبير مخالف لبنود معاهدة لوزان التي اكدت ان يجب الا يقوم احد الطرفين بتغير الوضع الراهن على الحدود ، واعربت بريطانيا عن مخاوفها من تعامل الحكومة التركية مع الاقليات خاصة الاثوريين الذين طالبوا بالبقاء تحت ادارة الحكومة البريطانية ، ووجدت الحكومة التركية ان اقحام الاثوريين في مشكلة الموصل هو لتعطيل المفاوضات ، لذلك لم ينجح مؤتمر القسطنطينية في حل مشكلة الموصل بعدما تمسك كل طرف بحججه .

في ٣٠ اب / اغسطس عام ١٩٢٤ تحركت بريطانيا عبر ممثلها في مجلس العصبة من اجل طرح مشكلة الموصل ، وقد ارسل مجلس العصبة رسالة الى تركيا من اجل تقديم ما لديها من وثائق تبثت احقية ادعائها بالموصل ، وبالفعل قدمت تركيا في ٢٠ ايلول / سبتمبر ٢٠ نسخة من مذكر قدمت لاعضاء مجلس العصبة مدعومة بالخرائط من اجل تقرير مصير الموصل ، عارض ممثل الحكومة البريطانية الاستفتاء الذي اقترحته تركياواقترح تشكيل لجنة من اشخاص نزيهين ومحايدين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي يقدمها كل طرف ، وفي ٣١ تشرين الاول / اكتوبر تم تشكيل لجنة مؤلفة من الكونت بول تكلي رئيس وزراء المجر سابقا وهو متخصص بالجغرافية ، واف فرسن وزير السويد المفوض وبولس عقيد متقاعد في الجيش البلجيكي ، وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها في عملها ، فتم تعيين مسؤول بريطاني يدعى آر ايف جاردن ، ويرافقه صبيح نشأت وزير المواصلات العراقي السابق كممثل عن الحكومة العراقية ، في حين تم تعيين الجنرال جواد باشا مفتش عام في الجيش التركي كمساعد للجنة ويعاونه كامل بك وناظم بك كخبراء ، ووصلت اللجن الى بغداد في ١٦ كانون الثاني / يناير عام ١٩٢٥ من اجل دراسة الوثائق التي تؤكد على الترابط الاقتصادي والسياسي بين بغداد والموصل ، وقدم الملك فيصل الاول مذكرة للجنة اوضح فيها احقية العراق بها ، وصلت اللجنة الموصل في ٢٧ كانون الثاني / يناير عام ١٩٢٥ ، وقد تنكر اعضاء اللجنة للنزول الى الشارع واخذوا بتكوين فكرة عن اراء الناس وتوجهاتهم ، وكان اعضاء اللجنة الثلاث قد قابلوا السلطات

المحلية واللجان السياسية والجمعيات وطبقات من المجتمع في الموصل ، وقررت اللجنة ان تخرج من مدينة الموصل الى القرى في اطرافها من اجل ان تكون اللجنة قد اخذت اراء اكبر شريحة من السكان واخذت اللجنة اراء العشائر العربية والكردية في كركوك واربيل.

عادت اللجنة الى الموصل يوم ٨ اذار / مارس عام ١٩٢٥ وسالت خطباء الجوامع وملاك البيوت واعضاء المجالس البلدية خلال العشرين سنة الماضية ، كذلك درست اللجنة كافة النواحي النفسية والمشاكل الاقتصادية والتجارية والقضايا العنصرية وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والاراضي الزراعية ، في ٨ كانون الاول / ديسمبر اجتمع مجلس العصبة لخص فيه الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، واعطى ممثل بريطانيا بالموافقة على راي المجلس في حين اعترض ممثل تركيا واعتبر ان راي المحكمة الدولية غير ملزم .

في ١٦ كانون الثاني يناير عام ١٩٢٦ اجتمع مجلس العصبة بحضور جميع الاعضاء وغياب المندوب التركي ، وقرأ سكرتير عام العصبة قرار المجلس متضمنا رأي محكمة العدل الدولية وكان القرار لصالح ضم ولاية الموصل للعراق ، وفي ٥ حزيران / يونيو وقعت في انقرة اتفاقية ثلاثية بين بريطانيا وتركيا والعراق كان من بنودها ان تحصل تركيا على ١٠% من عائدات النفط في الموصل ولمدة ٢٥ سنة ابتداء من تنفيذ المعاهدة ، وان تمنح الحكومة العراقية العفو عن من قام بنشاط سياسي مؤيد لتركيا

اهم المصادر :

١- فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام

٢- محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية

٣- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث

٤- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج الاول

٥- عبد الرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج الاول

مفاوضات المعاهدات العراقية البريطانية (١٩٢٦ -١٩٢٧-١٩٣٠) ودخول العراق عصبة الامم

اولا مفاوضات معاهدة ١٩٢٦

تعد قضية الموصل من اهم القضايا التي اتخذتها حكومة بريطانيا كذريعة لتمديد معاهدة عام ١٩٢٢إلى خمسة وعشرين عاماً عن طريق عقد معاهدة جديدة بينها وبين العراق عام ١٩٢٦فبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦كانون الأول ١٩٢٥بين تركيا وبريطانيا والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعها ضمن المملكة العراقية واشترطت لذلك شروط أهمها ((أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس عصبة الأمم تضمن بها الانتداب في هذ المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢إلى ٢٥سنة، وبدأت المحادثات لعقد هذه المعاهدة في أواخر عام ١٩٢٥ وكانت بريطانيا تعد عقد هذ المعاهدة على جانب من الأهمية لأنها عدتها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تامين وتركيز حدود العراق.

أما موقف السلطات العراقية فإنها كانت ترغب في معاهدة جديدة تحتوي على التعديلات التي كان قد طالب بها المجلس التأسيسي أثناء إبرام وتصديق معاهدة عام ١٩٢٢التي كانت تهدف إلى تعديل الاتفاقيات العسكرية والمالية

قدمت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة الجديدة إلى الحكومة العراقية في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥مع التأكيد على ضرورة توقيع وإبرام المعاهدة في اقرب وقت ممكن بناءً على قرار مجلس عصبة الأمم، فلذلك نجد إن ما جاء في البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٢٢والذي تضمن تخفيف مدة المعاهدة من عشرين عاماً إلى اربع سنوات قد الغي لان المعاهدة الجديدة قد حددت بخمسة وعشرين عاما .

أثار قرار عقد معاهد جديدة بين العراق وبريطانيا لتمديد مدة الانتداب إلى ٢٥ عاماً اعتراض مجلس الوزراء العراقي الذي لا يرى إمكانية البحث في تمديد اجل هذ الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد ولا شرط. ولا يتصور إن مجلس الأمة يوافق على ذلك وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة، وان تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨من معاهدة ١٩٢٢ كل اربع سنوات مرة

ولما بلغ وكيل المندوب السامي البريطاني بقرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة إلى٢٥سنة فقد كتب إلى الملك فيصل الأول في كانون الثاني ١٩٢٦يقول إن أمام العراق احد الأمرين

قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته، أو التنازل عن الموصل للأتراك، أما تعديل المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فان الحكومة البريطانية غير مستعدة له

ونتيجة لذلك عقد مجلس الوزراء في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦جلسة واتخذ قراراً بالتمسك بقراره السابق لأنه من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي، مع المادة الإضافية المقترحة بالتمديد.

صادق الملك فيصل الأول على قرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة وامر بتبليغه إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق بالطرق المألوفة وبعد اطلاع الأخير عليه احتج واكد مرة أخرى رفض وزارة المستعمرات البريطانية تعديل المعاهدة وفقاً لوجهة نظر مجلس الوزراء العراقي .

ورداً على قرار مجلس الوزراء أشار المعتمد السامي إلى إن المعاهدة نفسها تجابه بمعارضة شديدة في بريطانيا من حزبي العمال والأحرار اللذين يعارضان التوسع في التزامات بريطانيا في العراق وهدد بأن مجرد علم عصبة الأمم بالوضع في العراق فإنها ستوصي بإعطاء الموصل كلها إلى تركيا

بعد ذلك تكونت لدى رئيس الوزراء قناعة بان المفاوضات مع المندوب السامي حول المعاهدة قد وصلت إلى حد لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق حول النقاط المختلف عليها من الحكومتين، مع انه في نفس الوقت يعتقد بضرورة عقد المعاهدة للمحافظة على مصلحة البلاد وحمايتها من الأخطار التي تهددها ولكنه مع ذلك كان لا يجد مبرراً لقبول المعاهدة بنصها المقدم دون التعديلات التي قررتها الوزارة في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥.

وعلى اثر ذلك قدم رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون استقالته ولكن الملك فيصل رفض هذ الاستقالة، وفي نفس الوقت يظهر إن المندوب السامي قد سمع باستقالة رئيس الوزراء العراقي فوجد إن ذلك سيؤدي إلى إرباك الموقف البريطاني أمام عصبة الأمم والى تعقيد موقف الحكومة البريطانية على إضافة مادتين للمعاهدة الجديدة تتعلق بإمكانية دخول العراق عضواً في عصبة الأمم وإجراء أي تعديل يمكن على اتفاقية ١٩٢٢

كانت المادتين المقترحة من المندوب السامي لم تجد نفعاً لذلك طلب إلى رئيس الوزراء العراقي أن يخبر البرلمان العراقي بوجهة نظر بريطانيا حول التعديلات التي أجريت والتي لا يمكن إجراء غيرها كما انه اخبر بان الحكومة البريطانية ترغب في أن تفهم الحكومة العراقية إن المعاهدة الجديدة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها بريطانيا أن تحصل للعراق على الموصل وفي حالة رفض البرلمان للمعاهدة فيجب أن لا ينتظر أي مساعدة من حكومة بريطانيا بشان الموصل، أي إن تصديق المعاهدة يعني المحافظة على الموصل بينما يحصل العكس اذا رفضت المعاهدة.

لهذا نجد إن مجلس الوزراء العراقي قد قرر قبول المعاهدة بنصها بجلسة في ١١كانون الثاني ١٩٢٦ بعد ذلك قام رئيس الوزراء بإحالة المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة وقدم مذكرة تبريرية استعرض فيها تطور مشكلة الموصل، والأسباب الموجبة لقبول المعاهدة على أساس إنها مجرد تمديد للمعاهدة السابقة فلذلك لا تستوجب المناقشة.

عارض بعض أعضاء مجلس النواب الموافقة على المعاهدة دون مناقشة بنودها وتركوا قاعة المجلس لذلك اضطر رئيس الوزراء الى إلقاء كلمة في المجلس واهم ما جاء فيها

إن عدم إقرار المعاهدة معنا خسارة الموصل " فطلب رئيس مجلس النواب إجراء تصويت فردي في قبول المعاهدة أو رفضها، فكانت الموافقة على قبول المعاهدة بإجماع الأعضاء الحاضرين في المجلس وعددهم ٥٨عضواً ، علما بان العدد الكلي ٨٨عضوا أما مجلس الأعيان فقد حصل فيه نفس ما حصل في مجلس النواب من الاستعجال في المناقشة والذي ساعد على ذلك انه لم يكن هناك معارض للمعاهدة إلا احد الأعيان وهو مولود مخلص وبهذا تم إقرار معاهدة عام من قبل مجلس النواب ومجلس الأعيان وأصبحت جاهزة لعرضها على مجلس عصبة الأمم في شهر آب ١٩٢٦لإقرارها .

مفاوضات المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٧.

كان العراقيون ملكاً وحكومة وشعباً يشعرون بان إدارة البلاد في الواقع هي بيد الموظفين البريطانيين كما كانوا يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها. ولذلك بذل الشعب العراقي بقيادة الملك والحكومة كل جهد للتخفيف من نفوذ الإنكليز في تسيير شؤون البلاد عن طريق تعديل المعاهدات والاتفاقيات التي كانت ملحقة بها، واتخذ الملك فيصل الأول سياسة خذ وطالب وعلى هذا فقد بدأت الاتصالات مع حكومة بريطانيا بقصد الوصول إلى التعديل من ناحية ومن ناحية أخرى قام رئيس الوزراء جعفر العسكري في ٢٣آيار ١٩٢٧ برفع كتاب إلى الملك فيصل جاء فيه.

لقد حان الوقت إنهاء المسائل المعلقة بين الحكومة العراقية والحليفة العظمى (بريطانيا)

والمسائل المعلقة التي كانت تهدف الوزارة إلى إنهائها هي دخول العراق في عصبة الأمم وتعديل الاتفاقيات السابقة وعقد معاهدة جديدة، وتسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية والسير في سياسة إنشاء الجيش بصورة مستقلة وتشريع قانون الدفاع الوطني، ولهذا وضعت وزارة جعفر العسكري الثانية في منهاجها في٢١ تشرين الثاني ١٩٢٧ إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت فيه الوزارة السابقة، وعلى اثر ذلك تألفت لجنة وزارية لتدقيق الأوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت من قبل بين وزارة عبد المحسن السعدون والمندوب السامي بخصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية. وتقديم تقرير مفصل

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية اكثر من مرة ودرست المراسلات التي جرت فأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل معاهدة عام ١٩٢٢المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦ على أن يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال

كان هذا موقف وزارة جعفر العسكري الثانية أما موقف الحكومة البريطانية فقد كان مخالفاً للسياسة التي اختطتها الوزارة العراقية فقد كان الجانب البريطاني حريصاً على عهد الانتداب طيلة المدة المقررة وهي ٢٥سنة، ولكن الوزارة العسكرية قاومت هذا التمهل من قبل البريطانيين وزاد من مقاومتها موقف الملك فيصل الذي كان يؤيد موقف حكومته في هذ القضية ولكنه في نفس الوقت كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية.

وافقت حكومة بريطانيا على وجهة نظر الحكومة العراقية في إجراء تعديل في المعاهدة والاتفاقيات، بعد تفهمها لمطالب العراقيين العادلة، فبدأت المفاوضات مع المندوب السامي في بغداد ولكن نرى إن المفاوضين من العراقيين والبريطانيين لم يتوصلوا إلى نتيجة حاسمة لمفاوضتهم في بغداد لان كل من الطرفين كان يتمسك بوجهة نظر تمسكاً قويا فنقلت المفاوضات إلى لندن لان الابتعاد عن بغداد في المفاوضات يتيح لها السرية مما يساعد على الاستقرار في داخل العراق والحد من المعارضة التي كانت موجودة، كما إن الاتفاق مع المفاوضين البريطانيين في لندن يكون اسرع واسهل منه في بغداد وبناءً على ذلك سافر رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى لندن في ١٤ ايلول ١٩٢٧مع عدد من الوزراء لإجراء المفاوضات مع الجانب البريطاني.

بدأت المفاوضات في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧في وزارة المستعمرات البريطانية بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية.

قدمت الحكومة البريطانية مذكرة للملك فيصل وضمت فيها بعض الأمور التي تتعلق بموقف بريطانيا من التجنيد الإلزامي، ودخول العراق عصبة الأمم والصلات المستقبلية بين العراق وبريطانيا ، ووعد من حكومة بريطانيا بتحقيق رغبات الملك فيصل في تعديل المعاهدة بصورة ملائمة على شرط أن يعمل الملك وحكومته بعد تلك التعديلات بتعاون حقيقي مع المعتمد السامي والمستشارين البريطانيين

ونتيجة لذلك قام الملك بالاجتماع في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٧مع الوفد البريطاني للرد على المذكرة البريطانية

استمرت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية وتمسكت كل جهة باقتراحاتها، فبريطانيا لا توافق على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٢٨ولم ترضى بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية كما أهملت أي مطلب من الجانب العراقي وعلى اثر فشلت المفاوضات بين الحكومتين عاد رئيس الوفد العراقي جعفر العسكري إلى بغداد واعلن انه سوف يستقيل من منصبه.

ولكن بعد يومين حدث تبدل مفاجئ في موقف الحكومة البريطانية بعد كلمة للملك فيصل، في مأدبة عشاء، وضح فيها إن العراق له رغبة كبيرة في أن يكون صديقاً وحليفاً لبريطانيا، وقال إن من الأفضل لمصلحة البلدين أن تكون علاقتهما على صلات الود المتبادل.

أثرت كلمات الملك فيصل كثيراً في الوزراء البريطانيين مما أدى إلى إعادة النظر في المفاوضات والرجوع اليها فعقد اجتماع بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية والسير هنري دوبس المندوبالسامي البريطاني في العراق، وبحث في الاجتماع بعض مواد المعاهدة المختلف عليها مما أدى إلى تقارب في وجهات النظر بين الملك فيصل والحكومة البريطانية فلذلك أبرق الملك فيصل إلى رئيس وزرائه بالرجوع إلى لندن لاستئناف المفاوضات، وبالفعل رجع جعفر العسكري إلى لندن في ١٢ كانون الاول ١٩٢٧ووقع على المعاهدة.

وبعد التوقيع على المعاهدة نشرت في بغداد عند ذلك أثارت ضجة عظيمة بين الشعب العراقي فاستقالت وزارة جعفر العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة الذي قام بحل مجلس النواب واجرى انتخابات جديدة لإجراء استفتاء على المعاهدة وعند عرض المعاهدة على المجلس النيابي قامت ضجة عليها، فقامت الحكومة البريطانية بسحبها لأنها وجدت المعارضة شديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء وأبدت الحكومة البريطانية موافقتها على عدم الأخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ وإلغائها وبذلك نستطيع أن نقول إن ذلك كان نصراً هائلا لسياسة الملك فيصل الأول، وفشل لسياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني، ولما كانت مدة الأخير كمندوب سامي في العراق قد قاربت على الانتهاء فقد عين بدله (كلبرت كلايتن) الذي كان خبيراً بالشؤون العربية وقد عمل على تحسين العلاقات بين العراق وبريطانيا فاعلن إن السياسة البريطانية قد اتجهت اتجاهاً جديداً ، وان بريطانيا عازمة على إنهاء انتدابها على العراق وتحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالف تخرج إلى حيز الوجود بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضواً في عصبة الأمم.

المفاوضات لعقد معاهدة عام ١٩٣٠

تعد معاهدة عام ١٩٣٠اهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا لأنها ألغت الانتداب على العراق وخلصت الخزانة العراقية من الأعباء التي كانت تتحملها تجاه الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين علاوة على النفقات التي كانت تصرف على المعتمد السامي وحاشيته، ونجدها أيضاً قد ألغت الامتيازات العدلية واطلقت يد الحكومة في التمثيل الخارجي وأتاحت له الوصول إلى مصاف الدول المستقلة. وأوصلته إلى عصبة الأمم.

وفي عهد وزارة نوري السعيد ومنذ استلامه لرئاسة الوزارة اخذ يسعى إلى التفاهم مع الإنكليز وشاركه الملك فيصل بالعمل على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبالفعل بدأت المفاوضات بين الوفدين العراقي والبريطاني من اجل عقد معاهدة جديدة، وكان محور النقاش في الاجتماع الأول الذي عقد في بغداد في٣ نيسان ١٩٣٠: أن تبقى المحادثات سرية وان المعاهدة ستكون نافذة المفعول قبل دخول العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢أو بعد دخوله.

وفي ٨ نيسان ١٩٣٠ عقد الاجتماع الثاني بين الوفدين البريطاني والعراقي بشان عقد معاهدة جديدة بين الطرفين وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على إصدار البلاغ التالي لنشره في الصحافة وجاء فيه

١- المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لا تصبح نافذة المفعول إلا عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم

٢- إن وضع العراق في ظل هذ المعاهدة هو وضع الدولة المستقلة الحرة.

٣- حين توضع المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدات السابقة بين بريطانيا والعراق لاغية وينتهي الانتداب

ثم أضيفت كلمتين على مقدمة المعاهدة بناء على اقتراح الملك فيصل الأول وهما الاستقلال التام فأصبحت كالاتي "اتفاق الطرفين الساميين على عقد معاهدة جديدة على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام.

بعد ذلك انتقل الوفدان إلى مناقشة مواد المعاهدة وأخيراً تم الاتفاق على أن تهيأ المعاهدة وملحقاتها باللغة الإنكليزية واللغة العربية للتوقيع في عليها في ٣٠ تموز عام ١٩٣٠ بعد الاتفاق على موادها الإحدى عشرة مادة مع ملحق عسكري مكون من سبع فقرات وملحق مالي من خمس فقرات، وعلى اثر ذلك تم حل المجلس النيابي وتقرر إجراء انتخابات عامة لإبداء مجلس الأمة رايه في هذ المعاهدة وقد استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على الأكثرية

فلما اجتمع المجلس في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠وعرضت المعاهدة في جلسة تاريخية دامت اربع .ساعات أسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية ٦٩صوتاً ضد ١٣صوتاً وتغيب ٥ أعضاء من النواب هذا وقد واجهت بنودة معاهدة عام ١٩٣٠عدم ارتياح من الشعب العراقي وعدد من السياسيين، لان بعض بنود المعاهدة قد منحت بريطانيا امتيازات عسكرية ومالية وسياسية، وعلى الرغم من هذ المعارضة إلا إن آخرين اكدوا إن المعاهدة منحت العراق حق الدخول عضواً في عصبة الأمم.

العراق وعصبة الأمم

كانت فكرة الانتداب بغيصة جداً في العراق، ولم تجد بريطانيا من الملائم أن تفرض على السكان نظاماً يجاهرونه بالعداء لذلك طلبت من عصبة الأمم أن تستبدل النظام بمعناه الخاص بنظام جديد يقوم على أساس معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا وقد وافق مجلس عصبة الأمم على محتويات الطلب البريطاني واعتبرتها منسجمة مع أحكام المادة ٢٢من ميثاق العصبة فكانت معاهدة عام ١٩٢٢التي تحتوي على نفس مواد صك الانتداب تقريباً وتعد هي ولادة الانتداب ومعاهدة عام ١٩٢٦كانت تمثل نضج الانتداب ومعاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠تقابل نهاية الانتداب بدأت محاولات العراق دخول عصبة الأمم خلال المفاوضات التي جرت عند عقد معاهدة عام ١٩٢٢فقد ورد ضمن المفاوضات بأن (يتعهد صاحب جلالة الملك بريطانيا بأن يبذل مساعيه الحسنة لتامين إدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت).

وفي مفاوضات معاهدة عام ١٩٢٦أوضحت حكومة بريطانيا إن ملك بريطانيا سينظر في إمكانية إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم، ولكن ذلك تأجل أيضاً فقد عزت حكومة بريطانيا إلى إنها لم تستطع عرض قضية إدخال العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨لان ذلك كان خدعة لتركيا مما يسمح لها بعد ذلك أن تعود إلى إثارة قضية الموصل بكاملها وترمي بالعراق مرة أخرى في جو من القلق والحيرة وفي عام ١٩٢٩استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على تصريح من الحكومة البريطانية جاء فيه:

١- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم ١٩٣٢

٢- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل إنها قررت عدم المضي في معاهدة عام ١٩٢٧

٣- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه إنها تنوي بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة عام ١٩٢٦الإنكليزية العراقية أن توصي بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢

ويلاحظ من هذا إن الحكومة البريطانية قد رفعت كل قيد أو شرط فيما يتعلق بإدخال العراق في عصبة الأمم وعلى هذا الأساس قامت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية من اجل عقد معاهدة جديدة بينهما فكانت معاهدة عام ١٩٣٠التي أقدمت بريطانيا بموجبها على تأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢وإنهاء الالتزامات التي كانت لبريطانيا بحكم نظام الانتداب الذي كان لها وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم .

واستناداً لهذا أخذت الحكومة العراقية تعمل جاهدة للدخول في عصبة الأمم وتقديم طلب للموافقة على دخولها بدعم من حكومة بريطانيا مع العلم إن كل دولة كانت تريد الدخول إلى العصبة كان يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط العامة ابرزها انه يجب أن يكون له حكومة مستقرة وإدارة قادرتان على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة. والمحافظة على سلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وله موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الحكومة بصورة منتظمة، وله قوانين وتشكيلات عدلية بالصورة التي تمد الجميع بعدالة متساوية ومنظمة

وبعد اجتماعات ومناقشات ووجهات نظر لأعضاء مجلس عصب الأمم وحكومة بريطانيا والحكومة العراقية استمرت من ٦ اب ١٩٣١ اجمعت اللجنة على التوصية بقبول العراق في عصبة الأمم وتقرر قبول العراق رسمياً في العصبة يوم الاثنين ٣ تشرين الأول ١٩٣٢، وعلى اثر قامت وزارة الخارجية البريطانية بارسال كتاب الى وزارة الخارجية العراقية ملخصه دخول معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة في حزيران عام ١٩٣٠حيز العمل، وان ملك بريطانيا سيوفد سفيراً لتمثيل بلاد لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل الأول بأسرع وقت مناسب

وقد عَد الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه نوري السعيد دخول العراق عصبة الأمم مكسباً وطنيا على الرغم من وجود بعض المعارضين من السياسيين العراقيين

وعل كل حال فان دخول العراق عصبة الأمم قد منحه حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي وكما منحه الحق الوقوف على قدم المساواة مع الدول المستقلة الأخرى المتمتعة بكامل سيادتها وبذلك خطا العراق خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقلال الكامل

موقف الحكومة العراقية من الحرب العالمية الثانية وثورة مايس ١٩٤١

بعد وفاة الملك غازي الأول في نيسان عام ، ١٩٣٩ اصبح عبد الاله وصياً على فيصل الثاني الذي اصبح ولياً للعهد، فقدم نوري السعيد استقالته إلى الوصي عبد الاله الذي أمر بتشكيل الوزارة ثانية في ٥ نيسان ١٩٣٩وكان قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩قد اثر على حكومة نوري السعيد وعلى الاستقرار السياسي في العراق تأثيراً كبيراً ، إذ انقسم الراي العام العراقي والعربي بصدد الموقف الواجب اتخاذ تجاه القوى المتحاربة اذا ما انجرت بلدانهم إلى أتون هذ الحربة وتعزز الشعور القومي لدى القوى الوطنية الذين كانوا يفضلون الانحياز إلى جانب ألمانيا في محاولة منهم لنيل استقلالهم.

وكانت سياسة نوري السعيد المعلنة هي الانحياز إلى جانب بريطانيا في الحرب، واتباع سياسة ودية مخلصة مع تركيا وايران العضوين في ميثاق سعد آباد الموقع عام ١٩٣٧فضلا عن ذلك فعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية بادر نوري السعيد إلى قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع ألمانيا دون أن يتشاور مع أقرانه من السياسيين وقادة الجيش، كما قام نوري السعيد باطلاع السفير البريطاني حول نيته بإعلان الحرب على ألمانيا .

خلال الأحداث أصيبت وزارة نوري السعيد بضربة قاصمة أضعفتها كثيراً باغتيال وزير المالية رستم حيدر الذي كان من الأنصار المؤيدين للسياسة البريطانية في العراق، وبادر نوري السعيد بتقديم استقالته وإحلال رشيد عالي الكيلاني محله. وبتاريخ ١٨شباط ١٩٤٠قدم نوري السعيد استقالته التي قبلها الوصي عبد الاله، ولكن تطورات الأحداث أجلت الاستقالة، فقد حاول اللواء الركن أمين العمري، في ٢٠شباط من العام نفسه القيام بانقلاب عسكري والذي احبط من قبل الضباط الأربعة (صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب).

كان نوري السعيد راغباً في الاستقالة من الحكومة لفشله في تحقيق أغراضه واحتوائه العقداء الأربعة. وفعلا استقالت وزارة السعيد وشكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الثانية ٣١أذار ١٩٤٠ – ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ وتعمقت الخلافات في عهده بين الحكومة والوصي، لذا طالب الأخير وبضغوط من السفير البريطاني باستقالة الكيلاني الذي قدمها عندما غادر الوصي عبد الاله بغداد ملتجأً إلى الديوانية مقر قيادة الفرقة الأولى ليهرب من ضغوط الكيلاني والعقداء الأربعة الذين كانوا يطالبون بحل البرلمان قدم الكيلاني استقالته بسبب تفاقم الصراع في البلاد وكلف طه الهاشمي لتشكيل الحكومة الجديدة التي لم تستمر إلا شهرين حيث استقالت في نيسان ١٩٤١ليعود رشيد عالي الكيلاني لتشكيل الوزارة مرة أخرى.

ان هذا التغيير في تشكيل الوزارة يعود بالتأكيد إلى ظروف الحرب والضغوط الكبيرة على الحكومة العراقية. والوصي عبد الاله، والموقف من الأطراف المتحاربة.

اعتبر إرغام طه الهاشمي تقديم الاستقالة وتكليف الكيلاني بدلا عنه بمثابة انقلاب على السلطة الدستورية. فاضطر الوصي عبد الاله الهرب من بغداد إلى الحبانية وثم إلى البصرة ومن هناك إلى شرق الأردن وبمساعدة السفير البريطاني والسفير الأمريكي في بغداد فاعتبروا عملية الهروب هذ عملية مدبرة ضمن مؤامرة بريطانية واسعة تستهدف النيل من استقلال وسيادة العراق. فبادر ضباط الانقلاب إلى تشكيل حكومة مؤقتة اطلق عليها اسم (حكومة الدفاع الوطني) لتصريف شؤون البلاد خلال مدة غياب الوصي. وترأس رشيد عالي الكيلاني هذ الحكومة التي كانت تضم العقداء الأربعة ومحمد يونس السبعاوي ورئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي.

تم ترشيح الشريف شرف ليكون بديلاً عن الوصي عبد الاله خلال غيابه لمدة لا تتجاوز أربعة اشهر كما حددها الدستور، وبالمقابل يلتزم الكيلاني بتنظيم حملة إعلانية ضد الدعاية الألمانية، وتنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة التحالف البريطانية – العراقية وعلى نطاق اكبر من ذي قبل. ونشر الدعاية اللازمة لكسب تأييد الشعب العراقي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا.

فسر السفير البريطاني مبادرة رشيد عالي الكيلاني بانها جاءت نتيجة للموقف الصعب الذي يعاني منه الكيلاني، وقد ساهم تفسير السفير البريطاني الخاطئ لموقف الكيلاني في تصعيد حدة الموقف. وطالب السفير البريطاني من حكومته الاعتراف بحكومة الكيلاني لغرض كسب الوقت لحين وصول قوات بريطانية إلى العراق لإسقاطه

قرر رشيد عالي الكيلاني وبتأييد العقداء الأربعة خلع الوصي عبد الاله وتشكيل حكومة دائميه لإضفاء الشرعية على حكمه. وبتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤١ تم انتخاب الشريف شرف وصياً على عرش العراق بعد التصويت وبالإجماع على خلع عبد الاله

بقيت السلطات البريطانية تشكك في نوايا الكيلاني ولا تثق به بالرغم من تأكيد الالتزام بالمعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ولغرض اختبار نوايا رشيد عالي الكيلاني قرر رئيس الوزارة البريطانية ونستون تشرشل أرسال قوات بريطانية إلى العراق لضمان ان تكون البصرة قاعدة رئيسية متقدمة. وكان الكيلاني قد وافق منذ صيف ١٩٤٠على تقديم التسهيلات العسكرية اللازمة إلى القوات البريطانية المارة من العراق والنازلة في البصرة لغرض فتح خطوط المواصلات البرية ما بين الخليج العربي وحيفا، وعندما نزلت هذ القوات بتاريخ ١٨نيسان ١٩٤١لم تكن هناك نية على استمرار مرورها إلى فلسطين، كما وعد السفير

البريطاني فبدأت الشكوك تساور القيادة السياسية والعسكرية في العراق وكذلك أوساط الشعب. وبضغوط من ضباط الجيش بادر الكيلاني إلى تقديم شروطه بنزول اي قوات بريطانية إلى البصرة.

ثورة مايس عام ١٩٤١:

كان أرسال قوات بريطانية بحجة المرور إلى فلسطين ومن ثم بقائها بشكل دائم أثار حفيظة الجيش العراقي فتم تطويق معسكر الحبانية من قبل القوات العراقية مما ادى إلى اندلاع الحرب ما بين القوات البريطانية والعراقية في مايس ١٩٤١ففي ٢ مايس من العام نفسه هاجمت قوة بريطانية مؤلفة من ٥٠ طائرة بريطانية المواضع العراقية على تلال الحبانية، وردت القوات العراقية بنيرانها الشديدة إذ تمكنت المدفعية العراقية من إصابة ٤٠ طائرة بريطانية بأضرار واصبح ٢٢ منها غير صالحة للطيران. وحالت نيران القوات العراقية دون طيران الطائرات البريطانية من ارض قاعدة الحبانية وبهذا الصدد كتبت وزارة الحرب البريطانية " معنويات العراقيين اعلى مما كان يتوقع ولم تظهر أي علامات على اهتزازها.

وفي اليوم الثالث من مايس قامت الطائرات البريطانية والتي أقلعت من قاعدة الشعيبية بمهاجمة قاعدة الرشيد الجوية في بغداد وتم تدمير ٢٩ طائرة عراقية، وفي هجوم أخر على بعقوبة والمسيب تم تدمير ١٣طائرة عراقية أخرى ومصنع للعتاد الخفيف.

واستمرت الهجمات البريطانية ضد المدافع العراقية على تلال الحبانية لعدة أيام أخرى، وفكرت القيادة العسكرية البريطانية بضرب العاصمة بغداد، ولكنها توقفت عن ذلك خوفاً من إثارة الراي العام العربي والعراقي، كما انه سيوحد الشعب العراقي اكثر ضد البريطانيين ويزيد نقمتهم. لذا تم إسقاط ٢٤الف منشور باللغة العربية على بغداد يوم الرابع من مايس حث فيه العراقيون على التخلص من رشيد عالي الكيلاني والضباط الأربعة .

وبعد قيام القوات البريطانية بمهاجمة المواقع العسكرية العراقية عقدت حكومة الكيلاني اجتماعا طارئاً تقرر فيه:

١- توجيه احتجاج إلى الحكومة البريطانية في بغداد ضد الهجوم البريطاني على القوات العراقية في الحبانية، ويحمل هذا الاحتجاج بريطانيا مسؤولية العواقب المترتبة على العدوان البريطاني

٢- الطلب من ألمانيا لأرسال دبلوماسي إلى بغداد وبالسرعة الممكنة لاستئناف.

العلاقات العراقية – الألمانية

٣- إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي دون شروط مسبقة، وقد جاءت هذه المبادرة لان حكومة الكيلاني كانت بحاجة إلى دعم الأصدقاء في صراعه مع بريطانيا. لذا فقد أقيمت هذ العلاقات الدبلوماسية مع موسكو يوم ١٤ مايس ١٩٤١

٤- إذاعة بيان من محطة الإذاعة العراقية من قبل رئيس الوزراء نفسه يوضح فيه تفاصيل العدوان البريطاني على العراق وقواته في الحبانية.

ولتضيق الخناق على حكومة الكيلاني اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بطرد العراق من المنطقة الاسترلينية والتي سببت له مشاكل اقتصادية ومالية كثيرة، كما وتم إصدار تعليمات من قبل السفارة البريطانية إلى كافة البنوك الأجنبية العاملة في العراق بالتوقف عن العمل واللجوء إلى مبنى السفارة فتم ذلك وسحبت أيضاً كافة الأرصدة المالية وأرسلت إلى الحبانية حيث القاعدة الجوية البريطانية، وبتاريخ

٣ مايس تم أجلاء كافة الرعايا البريطانيين والأجانب من بغداد وباقي المدن العراقية

هذا وقد أبدى بعض المسؤولين البريطانيين النصح بأجراء مفاوضات مع العراقيين على أساس تصفية الأزمة. ولكن دون جدوى. لذلك أكدت هيئة الأركان البريطانية بتركيز جهود القوات البريطانية في العراق على الأهداف التالية:

١- الدفاع عن الحبانية بكل الوسائل المتاحة.

٢- الاستعداد لإرسال قوة لاستعادة الموقف في الحبانية والسيطرة على أنبوب النفط الصاعد إلى موانئ البحر المتوسط

٣- استمرار ممارسة الضغوط على العراق من خلال السفير البريطاني في بغداد.

وتم إصدار التعليمات اليه بتهديد حكومة الكيلاني بتطبيق الإجراءات التالية اذا ما تطور الموقف إلى اندلاع حرب أهلية

١- قصف بغداد بالقنابل.

٢- تدمير سد الصقلاوية بالقصف الجوي.

٣- تدمير محطات ضخ النفط.

٤- فرض الحصار البحري التام على البصرة.

وفي مجال الوساطة بين الطرفين كانت الحكومة التركية على اتصال مستمر بالسفير البريطاني الذي كان يطلب باستمرار ممارسة الحكومة التركية لضغوطها على العراق، كما قامت الحكومة المصرية بالتدخل لوقف الحرب وإنهاء النزاع.

وفي اليوم الرابع من القتال في الحبانية الموافق ٥ مايس قامت القوات البريطانية بأول تماس مع القوات العراقية إذ تكبدت الأخيرة بعض الخسائر، إلا إن القوات العراقية استمرت بقصف قاعدة الحبانية والذي سبب الحاق أضرار بالغة بالطيران البريطاني.

ولا شك إن الخسائر التي أصيبت بها القوات العراقية بسبب القصف الجوي في هذ المرحلة من القتال وعدم المبادرة في اقتحام القاعدة سبب في تحول الموقف التعبوي بشكل تام إلى صالح البريطانيين. كما قام الطيران البريطاني في قاعدة الشعيبة بالهجمات الجوية على الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية

وفي ليلة ٦ مايس بدأت القوات العراقية بالانسحاب من مواضعها على تلال الحبانية، فتم إرسال دوريات المشاة البريطانية لمطاردة القوات العراقية واصطدمت معها على طريق الفلوجة في قرية (سن الذبان) ووقع في الأسر خلال المعركة ١٢ضابط واكثر من ٣٠٠ جندي عراقي.

واستمر القتال بين قوات الطرفين العراقي والبريطاني وبلغ إجمالي خسائر القوات العراقية التي اشتركت في معركة الحبانية نحو مئة جندي، ووصل عدد الأسرى العراقيين)٢٦ضابط و ٤٠٨من المراتب. كما تمكنت القوة الجوية البريطانية من تدمير ٢١طائرة في قاعدة بعقوبة، وبحلول يوم ٧ مايس تم تجريد القوة الجوية العراقية تماما وأصبحت غير قادرة على الدخول في أية معركة جوية. كما وضربت الطائرات البريطانية مطار بغداد المدني، وفي ٨ مايس قامت الطائرات البريطانية بمهاجمة بعقوبة وشهربان وخانقين وكركوك، ودمرت ١٢طائرة أخرى في الحبانية، فضلاً عن ذلك قامت الطائرات البريطانية بـ ٤٧ مهمة جوية ضد الفلوجة والرمادي. وبانتهاء الحصار العراقي للقاعدة البريطانية في الحبانية استعادت القوات البريطانية حريتها في المناورة والتحرك ولم يعد المعسكر البريطاني تحت رحمة المدفعية العراقية.

وبعد انتهاء الصفحة الأولى من المعركة وفقدان القوات العراقية المبادئ التعبوية. طالب قائد العمليات العسكرية البريطانية في جنوب العراق الجنرال (ويفل) من رئيس الوزراء البريطاني تشرشل مدى إمكانية التوصل إلى حل سياسي للصراع بين الطرفين. ولكن تشرشل أجاب انه " لم يبق هناك أي أمل لحل النزاع بشكل دبلوماسي." وكان يصر على استخدام القوة العسكرية وبصلابة، كما أشار إلى الوضع الصعب الذي تعانيه حكومة رشيد عالي الكيلاني، وانه يتوجب على (ويفل) مشاغلة الجيش العراقي ودخول العاصمة بغداد ولو بقوات صغيرة. كما واكد تشرشل في أوامره التي أصدرها إلى (ويفل) بانه لا توجد هناك أية نية للتفاوض مع الكيلاني.

إزاء ذلك طالبت حكومة الكيلاني من حكومتي ألمانيا وإيطاليا المساعدة لوقف الهجمات الجوية البريطانية، لا سيما بعد تدمير القوة الجوية العراقية والانسحاب من الحبانية. ولذلك أصبحت الحاجة إلى المساعدة ضرورة ملحة

وبوصول الطائرات الألمانية إلى ساحة المعركة يوم ١٥ مايس انتعشت معنويات الجنود العراقيون، واعقب ذلك وصول سرب من الطائرات الإيطالية نزلت في كركوك يوم ٢٨ مايس ولكن هذا السرب فشل في القيام باي فعالية. أبقت الحكومة العراقية امر وصول الطائرات سراً ، ولكن الطائرات البريطانية اكتشفت

وجود ست طائرات المانية في أربيل و ١٦ طائرة أخرى في الموصل فبادرت إلى قصفها فتم تدمير اثنين في أربيل وثمانية طائرات في الموصل

وفي يوم ١٩ مايس هاجمت ٥٧ طائرة بريطانية المواضع العراقية في الفلوجة وحواليها، كما قامت القوة الجوية البريطانية بقصف قاعدة الرشيد الجوية في بغداد يوم ٢١ مايس وتدمير معظم الأوكار الكبيرة للطائرات العراقية لحرمان الطائرات الألمانية من استخدامها، وخلال المدة ما بين ١٦ و ٢٠ مايس فقدت الاسراب الألمانية العاملة في العراق خمس طائرات قاذفة واحدى عشر طائرة مقاتلة من ضمن ٢٤طائرة صالحة للاستخدام

وبعد نجاح القوات البريطانية في السيطرة على مدينة الفلوجة، استمر القصف الجوي البريطاني لعدة أيام أخرى. وفي ٢٢ مايس وصل إلى الحبانية جواً الوصي المخلوع عبد الاله ونوري السعيد وبطانته، وبتاريخ ٢٣ مايس وصل الجنرال (ويفل) إلى البصرة مع القائد العام للقوات البريطانية في الهند لدراسة موضوع أرسال التعزيزات اللازمة إرسالها إلى العراق للسيطرة على الوضع. وتقرر فيها إرسال قوة متقدمة من الشعيبة إلى بغداد بالسكك الحديدية بعد السيطرة على الموقف في البصرة تماماً ، كم تقرر إرسال تعزيزات عسكرية أخرى لإكمال الحشد البريطاني في العراق بما يعادل فرقتين عسكريتين.

كان سقوط الفلوجة بأيدي البريطانيين قد جعل الطريق مفتوحاً أمام القوات البريطانية إلى بغداد، فاصدر العقيد الركن صلاح الدين الصباغ أوامر لإنشاء خط دفاعي حول العاصمة بغداد، فتم حفر خندق بطول ١٦كيلو متر وبعرض خمسة امتار، وتم أيضاً تنظيم دفاعات العاصمة بقاطعين خلف الخندق، قطاع الكاظمية وقطاع الوشاش. لكن القصف المكثف للقوات البريطانية للقاطعين جعل قادة الجيش العراقي يطالبون بوقف اطلاق النار وعقد الهدنة وإنهاء الحرب.

وكان رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة قد تركوا البلاد متوجهين إلى ايران، وفشلت خطة الكيلاني لنقل حركة المقاومة إلى الشمال بعد أن وجد نفسه وحيداً في بغداد ومحاطاً بالقوات البريطانية من كل جانب. وقام بعد ذلك أمين العاصمة أرشد العمري ومدير الحركات العسكرية العقيد الركن نور الدين محمود بزيارة السفارة البريطانية لإبلاغهم بمغادرة الكيلاني والعقداء الأربعة بغداد مع الحاج أمين الحسيني. وثم بعد ذلك تشكيل لجنة الأمن الداخلي برئاسة أمين بغداد.

في ٣٠- ٣١ مايس جرت مفاوضات بين الطرفان البريطاني والعراقي لإجراء الهدنة التي وقعت في٣١ مايس ١٩٤١ وتضمنت ما يأتي:

١- وقف كافة الحركات العدائية بين الجيشين فوراً .

٢- يسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته ومعداته وعتاد إلا انه يتوجب على كافة وحدات الجيش أن تتوجه إلى معسكراتها المخصصة لها عادة في وقت السلم .

٣- اطلاق سراح جميع اسرى الحرب البريطانيين فوراً.

٤- حجز كافة الأعداء من الألمان والإيطاليين ممن في الخدمة على أن تحتفظ.
الحكومة العراقية بتجهيزاتهم الحربية لحين صدور التعليمات .

٥- جلاء القوات العراقية عن مدينة الرمادي وضواحيها
٦- تسليم كافة اسرى الحرب العراقيين والذين في أيدي البريطانيين حالياً إلى الوصي.

وفي اليوم الأول من حزيران وصل من الحبانية إلى بغداد كل من الوصي المخلوع عبد الاله بصحبة جميل المدفعي إذ استقبلهم السفير البريطاني. وللسيطرة على كافة المدن العراقية نقل فوج من القوات البريطانية إلى قاعدة الموصل الجوية للسيطرة عليها ثم قامت الطائرات البريطانية برمي المنشورات على المدن العراقية والتي كانت تحمل شروط الهدنة ولحين وصول الوصي عبد الاله إلى بغداد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة جميل المدفعي بناءً على تعليمات وزارة الخارجية البريطانية.

أما خسائر الطرفين فقد بلغت الخسائر العراقية خلال حرب الثلاثين يوما هذ ٣٣ ضابطاً و ٤٦٤جندي وجرح ٣٦ضابط و ٦٥٩من المراتب وفقدان ٥٤٩أخرين. أما الخسائر البريطانية فقد بلغت ١٥٠قتيل وجريح و ٤٠ أسير.

كان لسقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني في ٣١مايس ١٩٤١المؤشر إلى بداية عهد جديد في حياة العراق السياسية. فقد تمكن عبد الاله وبمساعدة جيش الاحتلال البريطاني من تصفية الحركة الوطنية والجيش العراقي، وكانت أهداف بريطانيا بعد قمع الانتفاضة ما لخصها السفير البريطاني في بغداد (السير كينهان كورنواليس) (ضمان كافة التسهيلات لمرور المعدات الحربية البريطانية عبر العراق وضمان الفرص اللازمة لتدريب واتخاذ الإجراءات الدفاعية من قبل قواتنا البحرية والجوية والبرية، والقضاء على كافة العناصر المؤيدة لألمانيا وإجراء تغيير شامل في الراي العام لتسهيل ما ورد أولا).

وبعد قمع الانتفاضة العراقية كانت المعضلة الأساسية التي تواجه عبد الاله والسلطات البريطانية في العراق هي مسالة تصفية الجيش العراقي. لذا فقد قرروا القيام بعملية إعادة تنظيم شاملة للجيش العراقي والتخلص من كافة العناصر الوطنية من الضباط والذين كانت بريطانيا تتهمهم (بالنازية) للضمان ضد خطر احتمال قيام الجيش العراقي وفي أي وقت بدعم وإسناد انقلاب أخر ضد بريطانيا، والعمل على

تقليص حجم الجيش العراقي وإعادة تنظيمه بإشراف مستشارين بريطانيين. وقد شملت هذ التصفية للجيش قادة الفرق والألوية. فأحيل على التقاعد كافة الضباط الوطنيين الموالين لرشيد عالي الكيلاني وتمت إحالة عدد منهم إلى محكمة عسكرية خاصة لمحاكمتهم. وبلغ عدد الضباط المحالين على التقاعد والمطرودين من الجيش ( )٤١١ضابط.

بينت ثورة مايس ١٩٤١ درجة كراهية الشعب والجيش العراقي للبريطانيين ومؤيديهم في العراق وقد استمر هذا الشعور وتعاظم مع استمرار الاحتلال البريطاني للعراق. وكانت رمزاً للتحدي العراقي لبريطانيا إذ وقف الشعب العراقي خلف حكومة رشيد عالي الكيلاني، وكان الجيش العراقي والصحافة الوطنية هي الواجهة التي كان يخافها البريطانيون ومؤيديهم.

حوادث الفرهود عام ١٩٤١:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت وتيرة هجرة اليهود نحو فلسطين تسارعا غير مسبوق. وإضافة لليهود المقيمين بالقارة الأوروبية، لم يتردد عدد كبير من اليهود في مغادرة أماكن إقامتهم بالدول العربية .عقب تزايد وتيرة أعمال العنف الموجهة ضدهم
وبالعراق، شهدت البلاد اد مطلع حزيران/يونيو ١٩٤١ أعمال عنف ضد اليهود، عرفت بالفرهود، على .إثر انهيار سلطة رشيد عالي الكيلاني الذي تميز بمواقفه القريبة من الألمان
اذ تسبب التدخل البريطاني بالعراق بأعمال عنف دامية ضد اليهود العراقيين. فمع محاصرة القوات البريطانية لبغداد، آمن اليهود بزوال خطر حكومة رشيد عالي الكيلاني واتجهوا للاحتفال بعيد شافوعوت الذي مثّل عيدا مقدسا لديهم. ومع بداية الاحتفال، استاء عدد كبير من سكان العاصمة العراقية باحتفال مجموعاتٍ من اليهود اليهود بانتصار البريطانيين على القوات العراقية المؤيدة لرشيد عالي الكيلاني ، فضلا عن توجههم بتظاهرة استقبالٍ وابتهاجٍ بعودة الوصيّ على العرش إلى الحكم بطائرةٍ بريطانيّةٍ حطّت في مطار "الوشاش" بعد القضاء على حكومة الكيلاني وانقلابِه
وبحسب مصادر حكومية بريطانية ومصادر تاريخية ، فإن العنف بدأ عندما وصل وفد من اليهود العراقيين إلى قصر الزهور للقاء الوصي عبد الله ، وتعرضوا للهجوم من قبل حشد عربي عراقي أثناء عبورهم جسر الخور، وسرعان ما انتشر الاضطراب والعنف ضدهم بسرعة في منطقتي الرصافة وأبو سيفين ، وازداد سوءًا في اليوم التالي عندما بدأت عناصر من الشرطة العراقية في الانضمام إلى الشغب ، والتي تضمنت نهب متاجر تابعة لهم ، وأضرمت فيها النيران الشغب كان بسبب الوعظ الديني المعادي في جامع الكيلاني ، وأن العنف كان مع سبق الإصرار وليس اندلاعًا عفويا لاعمال العنف العدد الدقيق غير مؤكد فيما يتعلق بالضحايا اليهود ، و تقول بعض المصادر العراقية والبريطانية أن

حوالي ١٨٠ يهوديًا عراقيًا قتلوا وأصيب حوالي ٢٤٠. ونهبت ٥٨٦ شركة ومتجر ومحل مملوكة لليهود ودمرت واحرق مئات المنازل اليهودية.

ستمرت أعمال العنف ضد اليهود ببغداد لنحو يومين حيث استتب الأمن مجددا مساء يوم ٢ حزيران/يونيو ١٩٤١ عقب تدخل مباشر من القوات البريطانية التي اتجهت لفرض حظر تجول

في حين كثير من الادلة تشير الى إنّ القوّات البريطانيّة التزمتْ بتعليمات القائد العامُّ للقوّات المسلّحة للحلفاء، الجنرال ويغل، "ولذلك لم تحرّكْ ساكنًا عندما حصل الاعتداء [الفرهود]، بل إنّها كانت سببًا في فسح المجال أمام العرب للاعتداء على اليهود ، اذ هناك معلومةً حول "محادثةٍ هاتفيّةٍ جرت بين ضابطٍ عراقيّ، وبين مُرافق السفير البريطانيّ كورنواليس، الكابتن المدعوّ هولت، الذي امتنع عن إيقاظ السفير وإبلاغِه بالمجزرة الجارية ضدّ اليهود في جانب الرصافة بقوله إنّ السفير يَعرف ما يجري من إطلاق نارٍ وسلبٍ ولكنّه يعتبر ذلك مسألةً داخليّةً لا يجوز للقوّات البريطانيّة التدخّلُ فيها

من الطرائف ان العراقيين اطلقوا اهزوجة (حلو الفرهود كون يصير يومية)

اهم المصادر:

١- عدي محسن ، كيهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير

٢- صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق.

٣- محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١.

٤- وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١.

٥- قيس جواد علي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٢-١٩٦٥)

٦- عبد الرزاق الحسني الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية

نشأة المملكة العراقية وتنصيب الملك فيصل واعلان تشكيل اول حكومة عراقية

كان من ضمن الخطة التي وضعها المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس ومستشاروه من الإنكليز، والتي وافقت عليها وأقرتها الحكومة البريطانية التمهيد لاختيار ملك لعرش العراق، الذي كان يتنافس عليه كثير من الزعماء العراقيين. وقد كان اهم الزعماء الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم الموالون والأصدقاء لعرش العراق هم

١- السيد عبد الرحمن النقيب وهونقيب أشراف بغداد ورئيس الحكومة المؤقتة فقد كانت له مميزات من وجهة نظر بريطانية ولكن شيخوخته ومرضه وزهد في المنصب من جهة وعدم وجود وارث موفق يخلفه في حال وفاته واحتمال وجود معارضة له لترشيحه جعلت السلطات البريطانية تغض النظر عنه

٢- السيد طالب النقيب: إبن نقيب البصرة وكان أبرزهم وأعظمهم نشاطاً وكان هذا يتمنى أن تقوم إمارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار أمارة الشيخ خزعل أمير المحمرة. كان على اتصال بالبريطانيين كيما يضمنوا له هذا المطمح. ولكن الذي اضعف من شأنه تلك السياسة التي اتبعها في البصرة أواخر العهد العثماني والتي كانت قائمة على الاستغلال مما جعل له خصوم. وقد صار طالب النقيب يبذل كل جهد في سبيل عرقلة انتخاب الأمير فيصل بن الحسين مما اضطر السلطات البريطانية إلى اعتقاله ونفيه إلى جزيرة سيلان ثم السماح له بعد ذلك بالذهاب إلى مصر ولم يعد للعراق إلا في عام ١٩٢٥

٣- عبد الهادي باشا العمري: رئيس الأسرة العمرية المشهورة في الموصل وهذا لم

يكن له انصار يسندونه خارج الموصل أو في العراق

:ما المرشحون من غير العراقيين فهم

١- برهان الدين: وهو نجل أخر سلاطين آل عثمان وكان له بعض المؤيدين من سكان بعض المدن، فضلاً عن كركوك وبعض الأقضية التي تغلب فيها العناصر التركمانية أو يكثر فيها المتقاعدون ممن يحنون إلى العهد العثماني ويعتقدون بلزوم عودة ارتباط العراق بالخلافة التركية. لم يلق هذا المرشح تأييداً من العراقيين الأخرين أو من البريطانيين الذين يرمون إلى قطع الصلة بين العراق والدولة العثمانية.

٢- الشيخ خزعل أمير المحمرة: وكان سخاؤه وصلته بجنوب العراق مما يجعل احتمال ترشيحه قوياً بعض الشيء.

٣- إبن سعود أو أحد أنجاله وقد فكر في إسناد عرش العراق إليه لاسيما من التابعين للمعارضة الهندية الإنكليزية. ولكن نجد من وجهة نظر معظم العراقيين إنهم لا يؤيدون ترشيحه وكذلك البريطانيين.

٤- الملك فيصل بن الحسين يعد من أقوى المرشحين لمنصب عرش العراق لأن البيت الهاشمي كان يُعد أفضل البيوت لإختيار أمير يشغل عرش العراق من بين أفراد . وذلك لمقامه الديني وقيامه بتزعم العرب وإعلان ثورتهم ضد العثمانيين والمطالبة بالاستقلال. وصلة الكثير من العراقيين الشخصية به.

وإستناداً إلى عرض سيرة هذ الشخصيات المرشحة لتولي عرش العراق. فقد كان الفيصل بن الحسين أوفر حظاً من الأخرين في تولي العرش نظراً لما يتمتع به من مكانة متميزة وسمعة طيبة ومواهب انتزعت إعجاب العرب والبريطانيين وتقديرهم.

ظهر تياريدعوا الى اقامة نظام جمهوري في العراق يدعمه جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية ، واستطاع ان يجمع حوله بعض الشخصيات الداعمة للنظام الجمهوري منهم توفيق الخالدي وفخر الدين جميل وعبد المجيد الشاوي ، واشار فيلبي الى ان الشعور العام في العراق كان يميل الى النظام الجمهوري وضد الملكية .

في حين كان راي الحكومة البريطانية ان الشخص الذي ترشحه لتولي عرش العراق هو ان لا يكون يمتلك القوة الحقيقة ، ويعتمد في بقائه على وجود الحكومة البريطانية ، لذلك اعتقدت بريطانيا ان الامير فيصل حليفها في الحرب والذي خسر عرشه في سوريا هو الاقرب واصبح مستعدا لان يقبل اي شئ يعرض عليه ، وذكرت المس بيل مستشارة المندوب السامي (انه لا يوجد حل عملي سوا واحد وهو ترشيح احد انجال الشريف حسين واختياري الاول هو الملك فيصل) ، قوبلت فكرة تاييد مرشح هاشمي بالقبول في لندن وانتدب اللورد كيرزن وزير الخارجية كينهان كورنواليس لاقناع فيصل الموجود في لندن لتولي عرش العراق ، وتحفظ فيصل في بادى الامر لان عرش العراق يعود الى اخيه عبدالله ، واوفد كيرزن اللورد لورنس لاقناع عبدالله بالتنازل عن عرش العراق لاخيه فيصل ولم يبدي عبدالله أي اعتراض على ذلك

كل ذلك دعا الحكومة البريطانية إلى أن تعقد مؤتمراً هدفه التوصل إلى حل عاجل وقبلت الحكومة البريطانية اقتراح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني لعقد هذا المؤتمر في القاهرة تدرس فيه حالة المشرق العربي.

ومما كان يتعلق بالعراق تقرر في المؤتمر مناقشة علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا، وشخصية من يتولى حكم العراق، وتشكيل قوات الدفاع (الجيش) في الدولة الجديدة، ووضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق.

ولما كان الفيصل المرشح الأوفر حظاً في تولي عرش العراق فقد أوضح انه سيكون مستعداً لان يتفاوض لعقد معاهدة إنكليزية عراقية على ضوء ما ورد بصك الانتداب. فلذلك أعلنت حكومة بريطانيا موافقتها على ترشيح فيصل لعرش العراق.

واستناداً لذلك أخذت بريطانيا تعمل لتهيئة الجو المناسب في العراق لمساعدة الأمير فيصل على ارتقاء العرش العراقي. وكان من التدابير التي اتخذت بهذا الصدد نفي طالب النقيب إلى سيلان، وكان طالب

النقيب يعد نفسه أفضل مرشح للعرش العراقي كما تم إبعاد مستر جون فلبي عن العراق وكان هذا مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية ويدعو للحكم الجمهوري في العراق

وفي ١٤تموز ١٩٢١ القى تشرشل بيانا في مجلس العموم البريطاني جاء به انه اتفق على إجلاس حاكم عربي تقبله العراق وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني، وإن الحكومة البريطانية لا تعارض في ترشيح فيصل لعرش العراق.

أخذت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب تمهد لاستقبال الأمير فيصل المرشح لعرش استقل فيصل الباخرة البريطانية نورت بروك من جدة متوجها إلى العراق فوصل البصرة التي لقى فيها ترحاباً من الوزراء الذين انتدبوا لاستقباله والوفد الذي أرسلته بغداد ، ثم توجه إلى بغداد وفي طريقه زار بعض المدن العراقية منها السماوة والناصرية والنجف وكربلاء واجتمع مع اعيانها

وبعد ذلك قرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح قدمه رئيسة المناداة بالفيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبلغ هذا القرار لوزارة الداخلية لتذيعه في جميع الدوائر الحكومية. وأرسل القرار إلى المندوب السامي لتصديقه، وذلك طبقاً للأصول المتبعة.

بضوء هذا القرار وجد المندوب السامي انه من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الأمة عند موافقتها قبل أن يوافق على القرار المذكور، وعليه فقد طلب المندوب السامي من مجلس الوزراء أن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب.

ولتنفيذ ذلك تقرر إجراء تصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق المختلفة، وفعلاً تم التصويت الذي كانت نتيجته إن ٩٦% من الشعب العراقي قد صوت على اختيار الأمير فيصل ملكا على العراق، جرى تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في الساعة السادسة من صباح يوم ٣١ اب عام ١٩٢١ ويُعد تتويجه عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. فمن الناحية الداخلية كان على المملكة الجديدة أن تعمل على رفع مستوى السكان الحضاري الهابط والموروث من العهد العثماني إلى مستوى أفضل ثم نشر الوية النظام والأمن في ربوع البلاد.

أما من الناحية الخارجية فكانت مشاكل العراق تدور حول علاقاته مع بريطانيا، وعمل الملك الجديد على حفظ التوازن بين الحكومة البريطانية وبين الوطنيين العراقيين إذ إن فيصل قد تأكد من إن مساعدة بريطانيا وعطفها كانا أمرين ضروريين لحماية العراق من جيرانه الطامعين من جهة ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وفضلاً عن ذلك فقد قدر فيصل قيمة الصداقة البريطانية حق قدرها واعتقد إن المصالح العراقية البريطانية غير متعارضة

وتمت الموافقة بالأجماع على الاقتراح واشترط المجلس أن تكون الحكومة دستورية نيابية ديمقراطية، مقيدة بالقانون.

بعد إعلان فيصل ملكاً على العراق قدم عبد الرحمن النقيب استقالة وزارته، كإجراء روتيني، ثم كلفه الملك بتشكيل الوزارة الثانية. ولتنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق